الدفاع الوطني

الإمارات
THE EMIRATES

مجلة سنوية استراتيجية - تصدر عن كلية الدفاع الوطني - العدد السابع | يونيو | 2020



مريم المهيري:
تحقيق الأمن الغذائي الوطني أولوية قصوى

أثر التطور المطرد للتقنية في العمليات الإرهابية

تأثير مراكز التفكير على صنع القرار الاستراتيجي

الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز الأمن الوطني

توازن القوى في الخليج العربي

سعود بن صقر القاسمي:
يشيد بالدور المحوري الذي تؤديه كلية الدفاع الوطني كصرح وطني أكاديمي

2020 عام الاستعداد للخمسين

«في عام الاستعداد للخمسين نريد أن نعمل سوياً.. في كافة القطاعات.. كافة فئات المجتمع.. كافة المواطنين.. كافة المقيمين.. لأننا متحدون نستطيع تغيير المعادلات.. لأننا متحدون نستطيع رفع سقف التوقعات».

محمد بن راشد آل مكتوم



كلمة القائد



اللواء الركن طيار
رشاد محمد سالم السعدي
قائد كلية الدفاع الوطني

تشارف دولة الإمارات العربية المتحدة على الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد المجيد، الذي يمثل الوجه الحضاري المشرق في العقود الأخيرة ، قياساً على ما يحدث في دول عديدة في العالم ، من تحديات وأزمات حقيقية ونكسات يصعب التعافي من آثارها لسنوات وعقود قادمة ، وربما أبعد من ذلك ، خاصة في بعض الدول العربية.

إلا أن دولتنا العزيزة ومن خلال قيادة حكيمة ، ورؤية مشرقة وأهداف نبيلة ، وأعمال عظيمة وشعب وفيٍّ ، أَبَتْ إلّا أن تكون ذلك النموذج الفذّ ومصدر الخير والإلهام ، ووطن التسامح والسلام ، فقد عبَرتْ الماضي بتحدياته ، وأسست قواعدَ تنمويةً وحضاريةً واعدةً بمستقبلٍ مشرقٍ ، وطموحات تواكب العصر ، تهدف إلى تحقيق استدامة الازدهار والرّفاه ، مرتكزةً على أمنٍ وطنيٍ ورؤيةٍ مشروعةٍ ، ولا أدلّ على علو ريادة القيادة الإيجابية الإنسانية من ذلك النموذج الذي قدمته الإمارات للتعامل مع جائحة كورونا.

إنّ قواتُنا المُسلّحةُ تُعدُّ قوةً وطنيةً ذات قيمة عالية ، وتضطلع بدور حيوي للحفاظ على الاتحاد وسيادته، ومنجزات الوطن وتطلعاته ، إذْ تعملُ بعَزْمٍ وإصْرارٍ شديدين على مُواكَبةِ التهديدات والتحديات من أجل القيام بِدورِها عَلى أكْملِ وَجْهٍ، وتَعزيزِ قُدراتِها الشاملة علَى تنْفيذِ مُهمّتها وَواجباتِها المُختلفةِ بكفاءةٍ واقتدارٍ، وَبِما يَضْمنُ هزيمة العدو وتشكيلِ الرّدْعِ ضِدَّ كُلِّ مَنْ تُسوّلُ له نفسُه بالمَساسِ بمنجزاتِ الوَطنِ وسيادتِه ومقدّراتِه وخيراتِه، ورغمَ التّحديات الّتي تفرضُها الحروبُ الحديثةُ بأشكالها المختلفة وأسلحتها وأدواتها وتكتيكاتها، إلّا أنّ قواتَنا المُسلّحةَ على جاهزيّةٍ عاليةٍ لِردْعِ وَمُواجَهةِ التّهديداتِ المتزامنة، مؤكّدة كذلك على لَعِبِ أدوارٍ محوَريّةٍ مِن أجلِ التزاماتها في سبيل السّلامِ العَالَميِّ والاسْتقرارِ الإقْليميِّ.

كما تشهد منظومةُ التّعليمِ والتّدريبِ العسْكريِّ اهتماماً بالغاً على كافة الصعد وفي مختلف المستويات والمجالات مستثمرة الدعم الكبير والجاد من القيادة، ويأتي دورِ الخدمةِ الوَطنيّةِ مكملاً لذلك ومعزّزاً للقُدراتِ الوَطنيّةِ لِلدّولةِ، وتمضي كُليةُ الدّفاعِ الوطنيّ قُدُماً لتحْقيقِ رُؤيتِها ورِسالتِها وأهدافِها ودعمِ مَكانتِها مَحلياً وإقليمياً ودولياً بِفضْلِ اللهِ سُبحانَه وَتَعالَى، ودَعمِ القيادةِ الرّشيدةِ وَوضُوحِ الرّؤيةِ والأهْدافِ، وتضع الخطط الأولية لتحقيق الاعتراف الدولي واستقطاب دارسين من خارج الدولة ، إضافة إلى استمرارها في التحديث المستمر لبرْنامجَها النّوعيَّ ٱلذي يركّز على إعداد فكر ومهارات أبناءِ وبناتِ الوطن المتسلحين بهمم عالية متّوهجة لخدمة إمارات الخير والبناء والسلام ، ولينالوا معارف ومهارات استراتيجية متقدمة تمكنهم من تحقيق تطلعاتِهم وخدمة الوطن بمنظور مشترك ومفاهيم متجانسة ذات أثر جليٍّ في توحيد طاقاتهم العلمية في سبيل العمل والابتكار واغتنام الفرص المواتية لتعزيز الأمن الوطني ومواجهة التحديات بكفاءة.

لقَدْ كان لأعْضاءِ هيئةِ التّوجيهِ دورٌ بارزٌ في رَبطِ البرامجِ الأكاديميّة بالواقعِ ، وتوجيه سير العملية التعليمية بأسلوب تفاعلي يناسب تماماً مستوى الدارسين وخبراتهم، وتحفيز دافعيتهم للتعلّم والبحث، وتتأكد المؤشرات عاماً تِلْوَ الآخر على نجاح كلية الدفاع الوطني ، جرّاء الدعم الذي تلقاه من المجلس الأعلى للكلية، ومن القيادة العامة للقوات المسلحة، وتعاون مؤسسات الدولة والمسؤولين، إضافة إلى كفاءة وحماس كافة العاملين بالكلية. كما يمثّل خرّيجو الكُليّةِ رافداً وطنياً بالغ الأهمية في التنمية الوطنية الشاملة ، إذ يتزايد عددهم سنوياً ، وتنمو اللُّحْمَةُ فيما بينهم ، كما تزيد خبراتهم التراكمية ، ويتواصل اهتمام الكلية بالخريجين وحثّهم على الاستمرار في مُواكبَةِ وفهمِ جُذورِ المتغيّراتِ ودَوافعِها وأشكالِها، والتحاور فيما بينهم وتبادل المشورة ، وتطبيق ما تمّ تعلّمُه في دورة الدفاع الوطني من نظريات استراتيجية ومهارات متقدمة.

وإذْ تقدّم الكلية هذا العدد من مجلتها السنوية فإنّه يطيبُ لي مِنْ خلالِ هذا العددِ أنْ أغتنم الفرصة لتوجيه الشكر والعرفان لكلٍ من سيدي صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم رأس الخيمة لتفضّلِ سموه بلقاء مميز يتسم بالشفافية المقدّرة وبفكرٍ ثريٍّ وسعة صدر عندما استقبل وفد الكلية ودورة الدفاع الوطني متحدثاً عن عددٍ من القضايا الوطنية بما ساهم في إثراء فكر الحضور ، كما تدين الكلية بالعرفان لسمو الشيخ عمار بن حميد النعيمي ولي عهد عجمان لِتَفضّلِ سُمُوّه باستقبال وفد الكلية والتعرف على دورها في منظومة الإعداد الوطني للقادة مشيداً سموه بمستوى مخرجات التعليم بالكلية ومنوّهاً لاستمرار دعم كلية الدفاع وتنسيب مرشحين من الإمارة لدورة الدفاع الوطني.

في هذا العدد من المجلة يسعدني أن أشْكُرُ كُلَّ مَنْ سَاهمُوا في الْكِتابةِ بهذا العدَدِ وإثرائِه بِمقَالاتٍ تَتضمّنُ مَجالاتٍ هامّةٍ توفّرُ للقارئِ قيمة ثقافية مضافة ، وفِكراً نوعيّاً وخبراتٍ ورؤىً متنوّعَةٍ، وَأشكرُ هيئَةَ تَحريرِ مجلّةِ كليّةِ الدّفاعِ الوَطنيّ على حسن جهودِهم لإخراج العدد بالمستوى المطلوب وفي الوقت المحدد.

ختاماً فإنّهُ لَمِنْ دواعي سروري واعتزازي أنْ أُهنّئَ خِرّيجي دَورَةِ الدّفَاعِ الوَطَنيِّ السّابعةِ الّذِينَ عملوا بجدٍّ واجتهاد كبيرين للتحصيل وفق المستويات المقررة وتحقيق نتائج علمية وأكاديمية مرموقة، وتعاضدهم لِتَحْقيقِ الاسْتِفادَةِ القُصْوَى مِنْ دَوْرَةِ الدِّفَاعِ الْوَطَنِيِّ، مبدين شَغَفاً لافتاً لِتَوْظِيفِ طَاقاتِهم فِي سَبِيلِ خِدْمَةِ الْوَطَنِ مُؤْمِنين بِحَقِّ الوَطَنِ عَلَيهِم، وَبِالقِيَادةِ الرّشيدَةِ، وَسُمُوِّ الأهْدَافِ، وَاثِقين بِأَنْفُسِهِم وَقُدُراتِهِم تَمَامَ الثقةِ، وَلا يَسَعُني إلّا أنْ أدْعُو لَهُم جَمِيعاً بِالتَوفِيقِ والسّدادِ لِمَا فِيه خَيْرُ وَمَصلَحةُ إمَارَاتِنَا الْغَالِيَةِ ولينضموا إلى مؤسساتهم متسلحين بمهارات وعلوم نوعية.

الغلاف



سعود بن صقر القاسمي:

يشيد بالدور المحوري الذي تؤديه كلية الدفاع الوطني كصرح وطني أكاديمي

حث صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي دارسي دروة الدفاع الوطني السابعة في كلية الدفاع الوطني على الجد والمثابرة في التحصيل العلمي لتحقيق الاستفادة العظمى من دورة الدفاع الوطني.

الدفاع الوطني

مجلة سنوية استراتيجية تصدر عن كلية الدفاع الوطني
القيادة العامة للقوات المسلحة - الإمارات العربية المتحدة
تأسست في يونيوعام 2014

الإشراف العام:
اللواء الركن طيار / رشاد محمد سالم السعدي

رئيس التحرير:
العميد الركن مهندس/ أحمد الخوري

مدير التحرير:
العقيد الركن/ يوسف جمعة الحداد

سكرتارية التحرير:
سميرة ناصر باسلوم
جميلة سالم الكعبي

هيئة التحرير:
العقيد دكتور مهندس/ راشد الظاهري
المقدم مهندس/ ابراهيم العلي
المقدم الركن الدكتور/ سالم الزعابي
المقدم / علي المزروعي
الدكتور / محمد بني يونس

الترجمة:
عوني عبدالرحيم الخطيب
محمد عبدالله السيد محمود

الإخراج والتصميم:
علي سالم سعيد الشحي
أحمد محمود أحمد

التصوير:
محمد رمضان
ليام كلايتون

00971496122 1

www.ndc.ac.ae

المحتويات



28
القطاع الفضائي الإماراتي
عالمي بإمتياز



40
الإعلام العربي
وامتلاك أدوات التأثير



60
التنويع الإقتصادي خطوة
استراتيجية واعدة لدولة الإمارات
العربية المتحدة



74
تحديات الصحة العامة
للعقد القادم

لا تسألوني هم

«إن سلامة الناس على أرض الدولة هي أولوية قصوى بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى، وهي أمانة نحن مسؤولون عنها»

محمد بن زايد آل نهيان



كلمة التحرير



العميد الركن مهندس
أحمد الخوري
رئيس التحرير

سيراً على خطى زايد الخير ـ رحمه الله ، في مسيرة البناء والنماء المباركة التي ابتدأها، واستكمالاً لما حققته دولة الإمارات العربية المتحدة من إنجازات متميزة متفردة، على المستوى الإقليمي والعالمي حازت على إعجاب العالم وتقديره، ووضعت الدولة في قلب خارطة التنافسية العالمية، وأكسبتها المكانة الرفيعة والصيت العالي خلال خمسين عاما مضت.

أعلنت القيادة الرشيدة للدولة عام (2020) عام الاستعداد للخمسين عاما المقبلة،وذلك من خلال إستراتيجية استشرافية لمرحلة الخمسين عاما القادمة، كما قال صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ حفظه الله: "إن دولة الإمارات ستحقق - بإذن الله تعالى - هدفها في أن تصبح واحدة من أفضل دول العالم بحلول الذكرى المئوية لقيامها في عام 2071 وإن هذا الهدف سيتحقق بإرادة أبناء الإمارات وتكاتفهم وحبهم لوطنهم والتفافهم حول قيادتهم».

لقد حققت الإمارات العربية المتحدة مكانتها الرفيعة ذائعة الصيت على المستوى الدولي والإقليمي من خلال رؤية واضحة المعالم وخطى راسخة لتحقيق الأهداف المرجوة، وفقاً لخطط إستراتيجية دقيقة لبت باقتدار متطلبات مرحلة الخمسين السابقة ، وتعلن القيادة الرشيدة بتميز متفرد محليا وعالميا الرؤية الإستراتيجية الاستشرافية للمرحلة القادمة "الاستعداد للخمسين" ، بعد أن أصبح استشراف المستقبل حاجة ملحة تلقي ظلالها على المشهد الإقليمي والدولي لما تعتريها من تحديات وفرص ضمن بيئة ذات وتيرة متسارعة ومتغيرة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية والتقنية والصحية والاجتماعية ، لتحقيق الفارق النوعي المستدام على كافة الأصعدة وفي كل المجالات وفق نظرة شمولية للمستقبل، فقد باتت الخطط الإستراتيجية التقليدية تفتقر للمرونة وتفتقد التناغم مع متطلبات البيئات المستدامة في المستقبل، في حين عكست إستراتيجية دولة الإمارات في التعامل مع جائحة الكورونا مدى الاستعداد والجاهزية الوطنية العالية في التعامل مع المستجدات والتحديات وفق رؤى وخطط إستشرافية مما أبهر العالم وأشادت به المنظمات الدولية.

ويأتي العدد الجديد من مجلتنا ثمرة لعمل دؤوب استغرق عاما أكاديمياً كاملا، نهل فيه منتسبو الدورة السابعة شتى أصناف العلوم والتطبيقات في الدراسات الإستراتيجية والأمنية، لإعدادهم قادة إستراتيجيين للغد، يواجهون التحديات والتهديدات باستشراف للمستقبل، ورسم إستراتيجيات وسيناريوهات استشرافية ووضع خطط استباقية وتوظيف عناصر القوى الشاملة للدولة لتحقيق مصالح أمنها الوطني.

وقد تضمنت المجلة الموضوعات المختلفة والمتعلقة بتهديدات وتحديات الأمن الوطني الحالية والمستقبلية ضمن البيئة الدولية والمحلية، والتي تتسم بعمق التحليل والاستنتاجات وفق النظريات والممارسات المتعارف عليها في الدراسات الأمنية والإستراتيجية وتوظيف القوى الشاملة للدولة، إلى جانب العلاقات الدولية وتحليل المخاطر والقيادة الإستراتيجية.

وقد جاء استقبال صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي؛ عضو المجلس الأعلى حاكم رأس الخيمة، لدارسي الدورة السابعة وحواره الثري معهم حول أهمية الدراسات الإستراتيجية في تحديد وتحليل التحديات والتهديدات والفرص، ورسم الخطط لتجاوزها ومواجهتها لتحقيق الأمن والاستقرار للأوطان، جاء مؤكداً لأهمية القضايا التي تتناولها المجلة وموضوعاتها المختلفة المتعلقة بالأمن الوطني حاضراً ومستقبلاً.

ويطيب لي أن أتقدم بباقة شكر لكل من لبى دعوة المشاركة والنشر بالمجلة على مساهمتهم الفاعلة، والشكر موصول لهيئة التحرير، ولنا لقاء في الإصدارات القادمة بإذن الله يثريها الناشرون وهيئة التوجيه والمختصون بمحاور وقضايا معاصرة ومستقبلية، والله ولي التوفيق.



وكيل وزارة الدفاع يشهد حفل تخريج الـــــ

شهد سعادة مطر سالم علي الظاهري وكيل وزارة الدفاع، حفل تخريج الدورة السابعة لدارسي كلية الدفاع الوطني، الذي عقد اليوم ونظرا للظرف الاستثنائي الذي يشهده العالم ودولة الامارات وحرصا من الكلية على الاحتفاء بأبنائها وبناتها الخريجين والخريجات تجسيدا لما بذلوه من جهود وانجازات تعتز وتفخر بها دولة الإمارات وحفاظا على سلامتهم فقد اتخذت الكلية كافة الإجراءات الاحترازية الوقائية المدروسة حفاظا على الحد من انتشار وباء فيروس كورونا



بدأ الاحتفال بالسلام الوطني ثم تلاوة آيات عطرة من الذكر الحكيم ثم ألقى قائد الكلية اللواء ركن طيار رشاد محمد سالم السعدي كلمة رحب فيها بسعادة مطر سالم علي الظاهري وكيل وزارة الدفاع راعي الحفل .. وقال : يسرني أن أرحب بكم في حفل تخريج دورة الدفاع الوطني السابعة، لينضم إلى خريجي الكلية فوج جديد من أبناء الوطن



الإمارات اختارت أن تتخطى الزمن، تحت راية قيادة تمسك بزمام المبادرة في شتى المجالات، وتعزز موقعها الريادي في قيادة الإيجابية والطموح

دورة السابعة لدارسي كلية الدفاع الوطني



الأوفياء الطامحين للاستمرار في المشاركة المخلصة لتحقيق رؤية قيادة وطننا المعطاء، وحماية مكتسباته وإنجازاته بكافة الموارد المتاحة ومهما كانت التحديات والصعاب.

وأضاف اللواء ركن طيار رشاد السعدي : انه في ظروف حاضرة مختلفة غير مسبوقة .. نحتفل اليوم بإنجاز جديد لمؤسسة وطنية هي رمز للتضحيات الجسام الشاخصة في واحة الكرامة وميادين الشرف .. إنها قواتنا المسلحة رمز العزة والمجد والإباء ، ومنبع العطاء اللامحدود.

وقال يشرفنا حضوركم في جنبات صرح



وطني فتي يساهم في صقل فكر ومهارات أبناء الوطن المتسلحين بهمم عالية لخدمة إمارات الخير والبناء والسلام ، لينالوا معارف ومهارات استراتيجية ومتقدمة تمكنهم من تحقيق تطلعاتهم وخدمة الوطن بمنظور مشترك، ومفاهيم متجانسة، توحد طاقاتهم العلمية للعمل والابتكار ، واغتنام الفرص المواتية لتعزيز الأمن الوطني، ومواجهة التحديات بكفاءة.

وأوضح إن احتفالنا اليوم يجسد الاهتمام الكبير الذي توليه قيادتنا الموقرة لبناتها وأبنائها ومؤسساتها، ويؤكد علو تطلعات قيادتنا وآمالها، ومثابرتها الحثيثة نحو تحقيق الغايات الوطنية الأسمى، والتزامها الوطني الراسخ بتحقيق المزيد من الإنجازات النوعية لدولة الإمارات جاعلة منها نموذجا يحتذى، ومصدر إلهام لافت لكل شعب طامح ، وقلعة أمان ضد كل عدو حاقد وطامع.

وأكد أن الإمارات اختارت أن تتخطى الزمن،

> كلية الدفاع الوطني أصبحت علامة مميزة على خارطة العلوم والدراسات الاستراتيجية التي تعنى بالأمن الوطني

تحت راية قيادة تمسك بزمام المبادرة في شتى المجالات، وتعزز موقعها الريادي في قيادة الإيجابية والطموح، إذ ضربت دولة الإمارات مع التاريخ موعدا يسجل حضورها اللافت للتعامل مع أزمة صحية عصفت بالعالم، ونالت دولتنا استحقاق جدارة وتقدير عالمي وهي تعبر الجائحة، وتدعم الإنسانية.

وذكر لقد دأب قادتنا على وضع النهج والأسس التي يجب أن تقوم عليها كافة مؤسسات الدولة، مراعية تلك المبادئ التي ترتكز عليها مسيرة العمل من أجل وطن يقوده جيل متوهج من الشباب، توشح بالأمل، تسلح بالإيمان وامتطى الطموح، واضعا مصالح الوطن أولا .. وسخرت له القيادة كافة الإمكانات .. وهيأت له أفضل وأنسب الظروف .. ليواصل هو مسيرة البناء والنماء والعزة والمجد .. وليتطلع دوما قدما بعزم وإصرار لتقديم أفضل ما لديه بوفاء وتفان وإخلاص، ولكي تتوازى طموحاته مع رؤئ القيادة وتوجهاتها في ظل تحولات وتحديات معاصرة تسابقها فرص .

وأكد أن كلية الدفاع الوطني - وكما هي قواتنا المسلحة - تواكب العصر، وتستشرف المستقبل، وقد أصبحت علامة مميزة على خارطة العلوم والدراسات الاستراتيجية التي تعنى بالأمن الوطني، والعمل على مد جسور الفكر الاستراتيجي اللازمة لفهم أسس التحليل والتخطيط الاستراتيجي،



وإدارة وتوظيف موارد الدولة من أجل حماية المصالح الوطنية.. إذ توفر الكلية بيئة تعليمية تفاعلية، وتعمل على تحقيق أهدافها في سبيل تطوير قدرات قيادات وطنية واعدة، تكتسب مهارات نوعية تفيد المنظومة الوطنية لصناعة القرار، ويتمكن خريجو دورة الدفاع من المشاركة الفاعلة في التخطيط، والمشاركة الإيجابية في رسم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وقال : ها هو (عام الاستعداد للخمسين) يحمل معه طوالع الأمل والعمل، للانطلاق إلى رحابة الأفق، مسخرا جنوده من أبنائه وشبابه للعمل بعزم واحد .. لهدف واحد .. وهو (الوطن) الذي يقع رهان قادته على أبنائه .. وإننا نؤكد أن كلية الدفاع الوطني - وكما هي قواتنا المسلحة - تواكب العصر، وتستشرف المستقبل، إذ توفر الكلية بيئة تعليمية تفاعلية، وتعمل على تحقيق أهدافها في سبيل تطوير قدرات قيادات وطنية واعدة، تكتسب مهارات نوعية تفيد

> توفر الكلية بيئة تعليمية تفاعلية، وتعمل على تحقيق أهدافها في سبيل تطوير قدرات قيادات وطنية واعدة

المنظومة الوطنية لصناعة القرار، ويتمكن خريجو دورة الدفاع من المشاركة الفاعلة في التخطيط، والمشاركة الإيجابية في رسم وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وقد كانت فترة الجائحة فرصة لتعلم الكثير. ورفع قائد الكلية أسمى آيات الولاء والشكر والتقدير مقرونا بالعرفان لقيادتنا الموقرة في ظل قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة القائد الأعلى للقوات المسلحة «حفظه الله» وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله» وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي يولي الكلية اهتماما خاصا يتجسد في استمرار متابعة وتوجيهات سموه النيرة، ودعمه اللامحدود، وهذا إنما يحتم علينا صادق العمل، وأن نظل دوما عند حسن ظن قادة الوطن .. رموز عزته ومنعته .. وسر تميزه ورخائه. واختتم كلمته بعباره قال فيها : هنيئا للوطن هذه المجموعة من أبناء وبنات الوطن الذين حرصتم على مشاركتهم هذه المناسبة .. وأبارك لخريجي دورة الدفاع الوطني السابعة مثمنا جهودهم الكبيرة ومثابرتهم النوعية، متمنيا لهم كل التوفيق والسداد في خدمة وطننا الغالي



.. أحثهم على جدية العمل كل في موقعه، مواكبين تحديات العصر ومواجهتها بعزم صادق لتحقيق تطلعات الإمارات، وحفظ أمنها الشامل ومصالحها.. كوطن لا يليق به سوى أن يتوشح العز والفخر دثارا.

وتوجه بالشكر بعد ذلك الى المجلس الأعلى لكلية الدفاع الوطني رئيسا ونائبا وأعضاء، ولوزارة الدفاع، وللقيادة العامة للقوات المسلحة، ومؤسسات الدولة، وأصحاب المعالي الوزراء وكافة المسئولين والمحاضرين الذين ساهموا في إنجاز الدورة، والى هيئة التوجيه والهيئة الإدارية في الكلية على جهودهم المخلصة للدورة السابعة، وفي ما وصلت إليه الكلية من مستوى .. داعيا الله أن يوفق الجميع لما فيه خير وأمن ونماء ورخاء دولة الإمارات العربية المتحدة.

بعد ذلك شاهد راعي الحفل فيلما قصيرا حول مجريات الدورة السابعة وما تلاقاه الدارسون من معارف وخبرات نظرية وعلمية ودورات تدريبية في الداخل والخارج اكتسبوا من خلالها علوما نوعية ومهارات مميزة في دورة الدفاع الوطني التي تضمنت محاور دراسية ومواد وأساليب عالية المستوى تركز على مخرجات تتضمن المفاهيم المرتبطة بتطبيق استراتيجية الأمن الوطني .. ما يجعل من هذه الدورة لبنة صلبة للاستراتيجيات الوطنية وأداة تساهم في المشاركة الفعالة في التخطيط للأهداف الوطنية.

> اعرب الخريجين عن فخرهم واعتزازهم بالالتحاق بهذا الصرح الوطني الشامخ لاكتساب العلوم والمعارف المتنوعة وممارسة المهارات الفكرية المتعددة

وفي ختام الحفل قام سعادته بتوزيع شهادات الدوره في مجال الدراسات الاستراتيجية والأمنية على الخريجين ثم التقطت لسعادته والخريجين الصور التذكارية، وهنأهم بنجاحهم وتمنى لهم مزيدا من التفوق والنجاح كل في موقعه من أجل خدمة وطنه ومجتمعه والاسهام بتطور ونهضة دولتنا العزيزة في شتى المجالات.

حضر الإحتفال عدد من كبار القادة والضباط من القيادة العامه للقوات المسلحة ووزارة الدفاع

ومن جانبهم اعرب الخريجين عن فخرهم واعتزازهم بالالتحاق بهذا الصرح الوطني الشامخ لاكتساب العلوم والمعارف المتنوعة وممارسة المهارات الفكرية المتعددة وتطوير مفاهيم العمل الوطني المشترك وتبادل الخبرات فيما بين الدارسين والمدرسين .

وتوجهوا بالشكر والامتنان والعرفان إلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة «حفظه الله» على رعايته الكريمة والدائمة لأبناء وبنات الوطن في جميع حقول العلم والمعرفة.. كما رفعوا أسمى أيات التقدير إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة على متابعته الدؤوبة وحرصه على نجاح كلية الدفاع الوطني مؤكدين عزمهم المضي قدما في مسيرتهم بالكلية بما يسهم في خدمة الوطن وصون مكتسباته



عقيد ركن / جمعة سالم الكعبي



عقيد ركن مهندس / سالم بطي القبيسي



عقيد ركن طيار / أحمد خلفان السويدي



عقيد ركن طبيب / عبدالله خادم الغيثي



عقيد ركن مهندس / عبدالله صالح الظاهري



عقيد ركن مهندس / خالد حسن الأحبابي



عقيد ركن طيار / خليفة هلال الطنيجي



عقيد ركن مهندس / سعيد جمعة الكتبي



عقيد ركن طيار / علي خلفان السويدي



فيصل حارب الظاهري



عقيد دكتور/عبدالله محمد الكعبي



عقيد / فيصل حسن البنا



عقيد / مبارك عوض العامري



الشيخ / سلطان بن سعيد آل نهيان



الشيخ / حميد عبدالله راشد المعلا



سعود راشد المزروعي



الدكتورة / إيمان أحمد السلامي



المهندس / ضاعن عبيد علي المهيري



محمد سعيد الزعابي



محمد حمد الرميثي



سليمان نابع النيادي



ضاعن عبيد علي المهيري



حميد عبدالرحمن سلطان الزعابي



أحمد حميد حمد الظاهري



سدرة راشد خميس المنصوري



محمد عبدالله الحاج العوضي



حاتم فرج سعيد العامري



منصور أحمد درويش الكتبي



خالد سعيد خلفان المقيمي



مروان محمد خليفة المري



أمل علي حمد السليماني



عبدالله حسن محمد الحمادي



هالة خالد أحمد العامري



عبدالحميد علي عبدالله المرزوقي



منى علي مترف الشامسي



علي عوض كرامه المنهالي



عامر يحيى محمد الكندي



سالم سعيد سالم السعيدي



هند طيب الباكر

في لقاء صاحب السمو بمنتسبي دورة الدفاع الوطني (2019 - 2020)

سعود بن صقر القاسمي: يشيد بالدور المحوري الذي تؤديه كلية الدفاع الوطني كصرح وطني أكاديمي



سعياً من كلية الدفاع الوطني لتحقيق رؤيتها وترجمة مهمتها وأهدافها إلى واقع ملموس، فقد أثرت برنامجها الأكاديمي لدورات الدفاع الوطني بأنشطة تعزز الكفاءات القيادية الاستراتيجية والفكر الاستراتيجي للدارسين، وتوسع أفاقهم الاستراتيجية، وتمنحهم أبعاداً جديدة وعميقة لا يمكن تحقيقها بالاقتصار على الدراسة الأكاديمية والنظرية وحدها.

فإلى جانب المؤتمرات والندوات التي يشارك فيها الدراسون في هذه الدورة- تأتي زياراتهم لصانعي السياسات والاستراتيجيات ومتخذي القرار داخل الدولة وخارجها كأحد أهم الأنشطة التي تربط الدراسة الأكاديمية بالواقع الاستراتيجي عن طريق التواصل المباشر، والجلوس على طاولة الحوار مع النخب والقيادات الاستراتيجية وصناع القرار، ما يمكن الدارسين من الفهم الواقعي للسياق الاستراتيجي وتأثيره المباشر على متخذي القرار، ويثري معارفهم ومهاراتهم القيادية الأكاديمية إلى جانب الممارسة العملية.

كما تحقق هذه الزيارات واللقاءات أهدافاً مهمة أخرى، منها التعريف بدور كلية الدفاع الوطني في إعداد القيادات الاستراتيجية ونشر الفكر الاستراتيجي، وبيان مدى أهمية التكامل بين مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية في رسم السياسات والاستراتيجيات لتحقيق المصالح الوطنية، والتكامل بينها في التخطيط والتنفيذ سواء في حالة الاستقرار أو الأزمات لتعزيز الأمن الوطني.

ومن هذا المنطلق نظمت كلية الدفاع الوطني هذا العام زيارة التقى خلالها الدارسون بصاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي عضو المجلس الأعلى للاتحاد حاكم إمارة رأس الخيمة. الذي استقبلهم في قصر سموه، وتحدث إليهم في حوار ثري شمل

محاور مختلفة من الشؤون الاستراتيجية، أبرزت أهمية الفكر الاستراتيجي ودوره في نهضة الدول واستقرارها وتقدمها.

ولقد أشاد صاحب السمو حاكم إمارة رأس الخيمة بالدور المحوري الذي تؤديه كلية الدفاع الوطني كصرح وطني أكاديمي يسهم في ترسيخ المكانة الرفيعة للقوات المسلحة لدولة الإمارات وتعزيزها، وبدورها البارز في إعداد وتأهيل القيادات الاستراتيجية وتأهيلها وتطوير قدراتها على تحديد تحديات الأمن الوطني والإقليمي والدولي والإلمام التام بأسس إدارة وتوظيف موارد الدولة ومتطلباتها لحماية المصالح الوطنية، وبناء بيئة وطنية متكاملة في التخطيط الاستراتيجي تحقق الرؤية والطموحات التي تصبو لها القيادة الرشيدة في الدولة.

كما عبر سموه عن فخره بشباب الإمارات وثقته الكبيرة في كفاءتهم وتحملهم للمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وأدائها على أكمل وجه بحس وطني عميق، معتمدين على الثوابت الأصيلة للمجتمع الإماراتي المتمسك بانتمائه وولائه لوطنه، الملتف حول قيادته الرشيدة التي لا تألوا جهداً في سبيل خدمة شعبها، وخاصة فئة الشباب، ودعمها بالعلم لتحقيق المزيد من التقدم المعرفي الذي يشكل عاملاً رئيساً في تطور الدولة وتنميتها وإعلاء شأنها في المحافل والميادين كافة.



وحرصاً على تحقيق رؤية القيادة الرشيدة وتطلعات دولة الإمارات العربية المتحدة الساعية إلى تعزيز نهجها المتكامل في ترسيخ نموذج التنمية المستدامة، والتعاطي مع الظروف الإقليمية، فقد حث صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي دارسي دروة الدفاع الوطني السابعة في كلية الدفاع الوطني على الجد والمثابرة في التحصيل العلمي لتحقيق الاستفادة العظمى من الدورة، وتوظيف مخرجاتها الأكاديمية والمعرفية والمهارية الاستراتيجية بالطريقة المثلى في نهضة الوطن ونمائه ورفعته ،وتحقيقه للمزيد من الأمن والاستقرار والرخاء والازدهار.

وتوجه الدارسون في نهاية اللقاء بجزيل الشكر لسموه على استقباله لهم، وما خصصه لهم من وقته الثمين الذي أثرى به حصيلتهم المعرفية الفكرية، ووعيهم الاستراتيجي، مقدرين ثقته الكريمة بهم، مؤكدين حرصهم على ما حثهم عليه للتفاني في خدمة الوطن، وتسخير طاقاتهم وقدراتهم العلمية والمعرفية في سبيل رفعة الوطن المعطاء وعزته وامنه.

> عبر سموه عن فخره بشباب الإمارات وثقته الكبيرة في كفاءتهم وتحملهم للمهام والمسؤوليات المنوطة بهم وأدائها على أكمل وجه بحس وطني عميق



تحقيق الأمن الغذائي الوطني أولوية قصوى

يمر العالم بمنعطفات خطيرة نتيجة للتحديات المتسارعة، مثل انتشار الأوبئة وازدياد أعداد السكان وتغير الظروف المناخية ونقص الموارد والثروات الطبيعية، من هذا المنطلق أولت قيادتنا الرشيدة أهمية قصوى لتعزيز الأمن الغذائي الوطني لدولة الإمارات، وذلك من خلال وضع الاستراتيجيات والخطط الاستباقية بهدف تمكين جميع المواطنين والمقيمين والزوار على أرض الدولة من الحصول على غذاء صحي وآمن وكافٍ وبأسعار مقبولة في كافة الظروف حتى في أوقات الطوارئ والأزمات.



معالي مريم بنت محمد المهيري
وزيرة دولة للأمن الغذائي

تعد الملفات الغذائية جزءاً من التحديات العالمية التي تواجه الكثير من الدول حول العالم، والتي تختلف فيما بينها بالتأثر بالمتغيرات التي تتعلق بها والتعامل معها ومواجهتها بشكل استباقي، وهو الأمر الذي تحرص عليه دولة الإمارات باتخاذ خطوات استباقية تعزز من مكانتها لتكون نموذجاً يحتذى بها عالمياً ولاعباً رئيساً في منظومة الأمن الغذائي العالمي.

ووفقاً للأمم المتحدة يتوقع أن يصل عدد سكان العالم إلى 8.5 مليار في عام 2030، وإلى 9.7 مليار نسمة بحلول عام 2050 و11.2 مليار نسمة بحلول عام 2100، وبحسب تقرير صادر عن مؤسسة «فيتش سوليوشنز» البريطانية للأبحاث والدراسات يتوقع نمو عدد سكان الإمارات خلال العقد المقبل بنسبة 8,6%، ليصل إلى 10,6 ملايين نسمة بحلول عام 2029، كل هذه الدلالات تشير إلى أننا بحاجة إلى توفير كميات كافية من الأغذية وتحسين كامل السلسلة الغذائية الرئيسة لضمان تحقيق هذا الهدف.

المحاور الغذائية لدولة الإمارات

لذا أولت حكومة دولة الإمارات أولوية كبيرة للأمن الغذائي، حيث أطلقنا في مكتب الأمن الغذائي الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي 2051، والتي ترتكز على 5 محاور رئيسة





هي: تسهيل تجارة الغذاء، وإنتاج غذاء ممكّن بالتكنولوجيا، والحد من فقد وهدر الغذاء، وسلامة الغذاء ونظم التغذية، وإدارة المخاطر والأزمات الغذائية.

في الوقت الراهن يعد تحقيق المحور الخامس من أهم ركائز أي خطة مستقبلية للأمن الغذائي، فلا يخفى على الجميع أننا نستورد في الإمارات 90% من الأغذية، ونعمل في هذا الجانب على وضع الخطط الاستباقية لنتعرف على منظومة سلاسل التوريد العالمية ونعقد الشراكات الاستراتيجية في هذا الشأن لنؤكد بأننا مستعدون وجاهزون لتأمين الغذاء الآمن والصحي بكميات وافرة وأسعار مقبولة في كل الأوقات والظروف حتى في حالات الطوارئ والأزمات.

كما نتبع أفضل الطرائق والمنهجيات والخُطط المبتكرة لتحقيق المحاور الأساسية الأخرى في الاستراتيجية ومنها إنتاج وإدارة الغذاء محلياً بجودة وكفاءة عالية ونعتمد في ذلك على استخدام التقنيات الحديثة ذات الصلة، لضمان كامل سلسلة القيمة الغذائية الرئيسة.

كذلك لا بد من الإشارة إلى أن دولة الإمارات تعاني من تحديات أخرى تتمثل في قلة الأراضي الصالحة للزراعة، وندرة مياه الأمطار، وضعف جودة التربة، وتقلص مستويات المياه الجوفية، إلى جانب تأثرها بظاهرة التغير المناخي، وجميعها تفاقم الجهود الرامية إلى توفير الغذاء الصحي والآمن للشعب.

وفي إطار جهودنا المتواصلة نحو تحقيق الأمن الغذائي الوطني، نراهن على التقنيات الحديثة في مجال الزراعة من أجل معالجة التحديات التي تواجه عملية تطوير الإنتاج الزراعي الحديث في الدولة، ورفع مستوى كفاءة وتنافسية الإنتاج المحلي من الأغذية، وتوفير قنوات الدعم الفني والمالي لرواد أعمال القطاع، بالإضافة إلى استقطاب الاستثمارات لإنشاء مشاريع زراعية مستدامة في الإمارات.

مبادرات المسرعات الحكومية

لذلك أطلقنا 10 مبادرات لتبني التقنيات الزراعية الحديثة بالتعاون مع برنامج المسرعات الحكومية لدولة الإمارات وتشمل: «العلامة الوطنية للزراعة المستدامة، وإطار تمويل الزراعة الحديثة، وبرنامج ضمان القروض الزراعية وسلسلة التوريد، ومعايير بناء المنشآت الزراعية، والرخصة الزراعية الموحدة، وإطار عام بيانات الأمن الغذائي، ومنصة بيانات الأمن الغذائي، والمواصفات القياسية للاستزراع السمكي، ومصنع أعلاف الأسماك، وأطلس الاستزراع السمكي.

كذلك نولي اهتماماً عميقاً بالأبحاث التي تخدم مصلحة الوطن في ملف الأمن الغذائي، وأطلقنا في هذا الجانب «منصة أبحاث الغذاء الإلكترونية» المفتوحة، هي الأولى من نوعها في المنطقة ونهدف من خلالها تكوين قاعدة معرفية لجميع البحوث العلمية والتطبيقية التي تنفذ في الدولة في مجال الأمن الغذائي.

وتتيح هذه المنصة المبتكرة، تعريف الأفراد ومختلف الجهات على أحدث نتائج جهود البحث والتطوير وتطبيق التقنيات الحديثة، وكذلك

> "منصة أبحاث الغذاء الإلكترونية المفتوحة" هي الأولى من نوعها في المنطقة ونهدف من خلالها تكوين قاعدة معرفية لجميع البحوث العلمية والتطبيقية التي تنفذ في الدولة في مجال الأمن الغذائي

تشجيع الاستثمار في آليات إنتاج الغذاء المستدام لضمان ازدهار الأجيال الحالية والمستقبليـــــة، وتوفر كذلك البيانات والمعلومات عن كافة مكونات الأمن الغذائي ومنها الأنظمة الغذائية المستدامة لكامل سلسلة القيمة.

وتؤدي المنصة دوراً مهماً في تنظيم عملية البحث والتطوير ومواءمتها مع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، وتتضمن 8 مجالات بحثية منها المزارع القائمة على (إنترنت) الأشياء التي تعتمد على تقانة المعلومات والاتصال الحديثة في الزراعة، والتقنيات الحديثة ضمن سلاسل التوريد الزراعية، والروبوتات والمعدات التي تشمل تطبيقات الروبوتات والطائرات المسيّرة في الزراعة ومكافحة الحشائش، والحد من النفايات الزراعية، ومجال المواد ذات الأصول الحيوية لتعزيز تطوير المواد القائمة على النبات لتحل محل المواد البلاستيكية والصناعية.

دور المجتمع في تحقيق الأمن الغذائي

أفراد المجتمع جزء أساس ضمن منظومة الأمن الغذائي7 ولها دور مهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، ومهمتنا العمل على رفع وعيهم تجاه أهمية الحفاظ على الغذاء، وزيادة إسهامهم من خلال حثهم على تغيير السلوكيات الخاطئة من ناحية فقد وهدر الطعام، إذ تشير



الإحصاءات أننا نفقد أغذية بقيمة 1.6 مليار دولار سنوياً، وتبلغ قيمة الهدر الفردي من الطعام في الدولة نحو 197 كيلوجراماً سنوياً.

في مكتب الأمن الغذائي نؤمن بأن التنسيق مع كافة الجهات الحكومية الاتحادية والمحلية والقطاع الخاص عامل رئيس لإنجاح تطبيق منظومة الأمن الغذائي وتوفير الغذاء الصحي، ونعمل على تجسيد هذا الدور من خلال مجلس الإمارات للأمن الغذائي الذي يعكس رؤية القيادة الرشيدة الرامية إلى إحداث دور ملموس قائم على التعاون بين جميع هيئات ومؤسسات الدولة بهدف إدارة ملف الغذاء على النحو الأمثل، ويعتبر المجلس هو المرجع الأول لكل ما هو متعلق بالغذاء.

يمكنني القول بأنه ومن خلال التعاون والتكاتف مع كل أفراد المجتمع وكافة الجهات المعنية واستخدام التقنيات الحديثة، نستطيع التغلب على التحديات وتحويلها إلى فرص بما فيها المشكلات الاقتصادية التي تؤثر بشكل أو بآخر على ملف الأمن الغذائي ليس فقط في الإمارات وإنما على المنطقة ودول العالم.

مستقبل الغذاء في يد الأبناء

لابد أيضاً الإشارة إلى مسألة مهمة تتعلق بمدى حرصنا على تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية البشرية ليساهموا بفاعلية في تحقيق الأمن الغذائي لوطنهم، ونشجعهم على التخصص في الأبحاث العلمية لابتكار حلول عملية للتحديات التي نواجهها، ونعمل على مساعدتهم ودعمهم للتعرف على أهم التجارب والخبرات ذات الصلة.

وأشدد على أن شباب الوطن هم أملنا في تحقيق مستقبل غذائي مستدام في الإمارات، ودورنا

العمل على تشجيعهم وتمكينكم وتوفير كل الممكنات التي يحتاجونها من أجل لعب دور فاعل في ملف الأمن الغذائي الذي تتضاعف أهميته مع المتغيرات والتحديات العالمية التي نشهدها.







أثر التطور المطّرد للتقنية في العمليات الإرهابية

تسير دولة الإمارات العربية المتحدة بخطى حثيثة نحو استخدام التكنولوجيات الحديثة في حماية الوطن ومقدراته، وفي كفّ يد كل من تسول له نفسه الإساءة أو التعدي على إنجازاته المتواصلة. وأصبحت دولة الإمارات مثالاً تتطلّع إليه الأمم؛ لنجاحها في تطويع التقنيات الذكية لخدمة الأمن الوطني، ومحاربة التطرف والإرهاب. ومع ذلك، وبالقدر الذي تخدم به التقنيات أمور الحياة، فإنها لعبت دوماً دوراً في دعم النشاطات الإرهابية على اختلاف أيديولوجياتها وتوجهاتها.



معالي الدكتور/ جمال سند السويدي
نائب رئيس مجلس أمناء مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

وبداية لا بدَّ لنا من الإقرار بحقيقة نجاح الإرهاب في الاستفادة من التطور المستمر في الأدوات التقنية لإيجاد زخم متواصل لعملياته، التي تتراوح ما بين الدعاية والتجنيد والتنسيق والتمويل، مروراً بالتحريض على العنف، وتحديد الأهداف، والإعداد للهجمات، والاتصال بالعملاء على الأرض، وهذا على الرغم من أننا في عصر بات فيه كل شيء يخضع لمستويات عالية من الرقابة والتنظيم. ويظهر في هذا الشأن خصوصاً توجُّه الإرهابيين إلى استغلال المساحات الافتراضية المترامية الأطراف في عالم الإنترنت، ولاسيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، وتطبيقات التراسل الفوري، والشبكات الافتراضية الخاصة (Virtual Private Networks VPNs). والأمثلة حاضرة في أذهاننا اليوم؛ فتنظيم الدولة الإسلامية «داعش» نجح في بث عملياته على منصات التواصل الاجتماعي عبر كاميرات عالية الدقة مرتبطة بطائرات مسيَّرة، واستطاع يميني متطرف بثَّ إطلاقه النار على مسجدين في مدينة كرايستشيرش بنيوزيلندا مباشرة على منصة فيسبوك. وباختلاف الأمثلة؛ فإن التكنولوجيات تقدم بالفعل قنوات يستغلها الإرهابيون في تحقيق أهدافهم حول العالم.



تنظيم الدولة الإسلامية داعش نجح في بث عملياته على منصات التواصل الاجتماعي عبر كاميرات عالية الدقة مرتبطة بطائرات مسيَّرة



الجريمة الالكترونية كخدمة

وتظهر مؤشرات حديثة تتمثل في مضاعفة الإرهابيين جهودهم لحيازة قدرات تقنية تتيح لهم تنفيذ هجمات سيبرانية على البنى الرقمية؛ فقد خلصت دراسات أمنية أجريت مؤخراً إلى حصول الحركات الإرهابية على أدوات هجومية تتمثل ببرمجيات خبيثة ونظم رقمية متطورة، خاصة من خلال السوق السوداء في الويب المظلم، وعبر ما يُسمَّى نموذج «الجريمة الإلكترونية كخدمة» (Cybercrime-as-a-Service CaaS)، الذي يتيح لأي جهة شراء، أو حتى استئجار، الأدوات التقنية واستخدامها لتحقيق أهدافها الإجرامية لقاء مبالغ مالية. ومع أن الخبراء الأمنيين يتفقون على أن تعطيل البنى الحيوية على نطاق واسع يظل بعيداً عن متناول الإرهابيين، على الأقل ضمن المستقبل المنظور؛ فإن الهجمات الأصغر نطاقاً، عبر فيروسات الفدية (Ransomwares) مثلاً، أكسبت المهاجمين قدرة على إحداث تأثيرات في قطاعات خدمية، كالرعاية الصحية والاتصالات اللاسلكية ووسائل النقل وأنظمة الطاقة، مع ما ترتب عليها من خسائر مالية وتبعات نفسية على الأفراد والمجتمعات. والويب المظلم جزء من شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، لكن محركات البحث، مثل جوجل، لا تستطيع الوصول إلى محتواها، ويحتاج الوصول إليها إلى متصفّح خاص يدعم إخفاء الهوية وبقاء مستخدمه مجهولاً. وتشير الدلائل أيضاً إلى توجُّه الإرهابيين نحو الويب المظلم لإنشاء مواقع دعائية وتمويلية ذات محتويات متشدّدة وعنيفة. وعلى عكس مواقع الويب العادية؛ فإنه يصعب للغاية إيقاف المواقع على الشبكة المظلمة لطبيعتها المخفية والمشتتة عموماً، والبعيدة بشكل شبه كلي عن التنظيم الحكومي. وبينما تصعّد الدول جهودها في اعتراض الاتصالات الإرهابية



وتعطيلها، وإزالة المحتوى المتطرف من على الإنترنت؛ فإن الشبكة المظلمة تمثل بالفعل تحدياً يجب النظر إليه بجدية، خاصة عندما يصبح تجاوز رقابة الحكومات من الأمور السهلة نسبياً على هذه الشبكة. ويجب أن نذكر هنا أن العديد من هذه المواقع تمثل منتديات خاصة ذات اهتمامات قد لا تكون بالضرورة على علاقة بأي شيء سيئ؛ لكن لأن معلوماتها تظل مجهولة؛ لأن هذا ما يريده المشاركون فيها لأغراض تتعلق بالخصوصية المطلقة على سبيل المثال؛ فإنها قد تخدم الحركات المتطرفة في الترويج لأفكارها وأطروحاتها.

ويبدو أن استخدام الإرهاب التقنيات قد امتد بشكل ناجح كذلك إلى عالم العملات المشفَّرة، مثل البيتكوين. ومع أنهم كانوا أبطأ في الانضمام إلى غيرهم من العناصر الإجرامية الأخرى، التي جذبتها مبكراً ميزات العملات الرقمية، واستخدموها في كل شيء بدءاً من تجارة المخدرات إلى غسل الأموال؛ فإن السنوات الأخيرة شهدت تقدماً للإرهابيين في تطوير محافظ رقمية تقع تحت سيطرتهم بالكامل، واستغلالهم العملات المشفَّرة في حملات التمويل، وبمنأى عن النظم المالية التقليدية ورقابة المؤسسات التي تتعقَّب الإرهاب. وعلى الرغم من أن التبرعات الفردية للإرهاب، عبر العملات المشفَّرة، تبقى متواضعة، لكن يجب ألا ننسى أن التمويل يمكنه أن يأتي بهذه الطريقة من أي مكان في العالم ليدعم بفاعلية العمليات الإرهابية، التي لا تحتاج في أغلبها إلى ميزانيات ضخمة للنجاح في تحقيق أهدافها.

الاستغلال الإرهابي للذكاء الاصطناعي

ويظهر تطور آخر قد يكون الأكثر بروزاً في ساحة استخدامات التقنية في العمليات الإرهابية؛ حيث أضحى الإرهابيون من المستهلكين الرئيسيين عالمياً لتكنولوجيا الطائرات من دون طيار في السنوات الأخيرة؛ فنجاح داعش لا يزال ماثلاً في استخدامه هذه التقنيات في تنفيذ ضربات جوية، والقيام بعمليات استطلاع ومراقبة. وعلى النهج نفسه تتجه جماعات أخرى نحو استخدام الطائرات في نشاطاتها الإرهابية، وقد يكون من أبرزها مؤخراً استخدام المتمردين الحوثيين في اليمن والجماعات الموالية لإيران جنوب العراق الطائرات المسيَّرة والصواريخ المجنَّحة في الهجمات التي طالت منشآت نفطية عدة في المملكة العربية السعودية، في سبتمبر 2019. وينبئ استخدام هذه التقنيات بوجود نية للإرهابيين للابتكار والتوجه نحو أجيال أكثر ذكاءً من هذه التقنيات. وقد تكون الطائرات المتفجّرة مجرد البداية فقط؛ حيث يسعى الإرهابيون إلى التكيف مع نمو الذكاء الاصطناعي المطَّرد، واستخدامه في أتمتة الطائرات غير المأهولة، وجعلها تميز أهدافها على نحو أكثر فاعلية. والجدير بالذكر أن النسخ الحديثة من هذه الطائرات تملك بالفعل أشكالًا أولية من الذكاء الاصطناعي. لكن التكنولوجيات تتقدم، وأغلب بحوث الذكاء الاصطناعي تقودها شركات خاصة؛ ما يعني أن هذه التكنولوجيات ستكون متاحة في الأسواق بمجرد توافر عدد لا يُحصَى من التطبيقات التجارية منها مستقبلاً. وكل هذا سيجعل من الصعب احتواء الطائرات الذكية من دون طيار، ومنع انتشارها بين الإرهابيين واستخدامهم لها.

ويرتسم في الأفق بُعد آخر خطير لاستخدامات التكنولوجيا في الإرهاب يتمثل في تصنيع الأسلحة عبر الطابعات ثلاثية الأبعاد. وقد رسم أحد النازيين الجدد في ألمانيا بداية لهذا البعد بهجومه في أكتوبر 2019 على كنيس يهودي ببندقية طُبِعت بعض أجزائها



يسعى الإرهابيون إلى التكيف مع نمو الذكاء الاصطناعي المطَّرد، واستخدامه في أتمتة الطائرات غير المأهولة، وجعلها تميز أهدافها على نحو أكثر فاعلية

فاعلة كأسس مهمة في منظومات الأمن الوطني وتدابير الحماية المضادة فيها. وفي هذا السياق تسابق دولة الإمارات العربية المتحدة العالم في السعي بكل جهدها، واعتماد نظم التعلم الآلي والذكاء الاصطناعي من أجل تحسين الوصول إلى المعلومات الرقمية وجمع الأدلة الإلكترونية، وتحديد المحتوى المتطرف وحجبه من على الإنترنت. وهنا تبرز حاجة مستقبلية مرتبطة بهذا الشأن، وهي العمل على بناء قدرات مؤتمتة لتعقُّب الطائرات من دون طيار واعتراضها آلياً. وهناك أيضاً توجه مهم آخر يكمن في التحول نحو التقنيات الذكية، التي تعزز الممارسات الحكومية في مكافحة تمويل الإرهاب. ومع أن الحلول التقنية ستحتاج بالتأكيد إلى استثمارات ضخمة؛ فإنها تمثل مساراً لا مناص عنه لمستقبل أكثر أمناً. وبقي أن نؤكد أن التعاون الدولي لدولة الإمارات العربية المتحدة في هذا المجال أمر حيوي؛ فالإرهاب لا يعترف بحدود جغرافيَّة، ولا يفرق عند استخدامه التكنولوجيات المختلفة ما بين





بطابعة ثلاثية الأبعاد، ومن خلال نماذج حاسوب متوافرة على الإنترنت؛ وهذا الأمر خاصة سيزيد المخاطر التي تشكلها هذه التقنيات، ولاسيما في الدول التي تطبّق سياسات صارمة على حيازة الأسلحة. ومع زيادة جودة الطابعات ثلاثية الأبعاد وسهولة انتشارها؛ فإنه من المرجَّح أن يزداد خطر الإرهابيين وفاعليتهم في تصنيع بنادقهم وذخائرهم الخاصة عبر هذه التقنيات المتقدمة مستقبلاً.

الإمارات ومكافحتها للتطرف والإرهاب

يمكن للتكنولوجيا إذاً أن تلعب دوراً مهماً في دعم أجندات الإرهاب، لكن يمكنها في الوقت نفسه أن تستمر في تقديم حلول دفاعية

القطاع الفضائي الإماراتي عالمي بامتياز

حين يقوم خبراء عالميون بتحليل إنجازات القطاع الفضائي في دولة الإمارات غالباً ما يخرجون بانطباع مفاده أن وصفة النجاح التي جرى إعدادها للارتقاء بالقطاع كانت استثنائية للغاية، فهذا المزيج من الدعم القيادي والحكومي والشعبي وصل بالقطاع إلى مكانة تنافسية على المستوى العالمي، ولكن الريادة الإقليمية من نصيبه بلا شك.



سعادة الدكتور المهندس/ محمد ناصر الأحبابي
المدير العام لوكالة الإمارات للفضاء

إذ إن هذا الدعم يرتكز على بنية تحتية هي الأفضل والأكثر تطوراً، وإطاراً قانونياً من تشريعاتٍ ولوائح وسياسات واستراتيجيات وخطط هو الأفضل حوكمة، ناهيك عن الكفاءات الوطنية التي تقود القطاع، وحجم المشاريع التي تعمل عليها الدولة، والمجموعة المهمة من المراكز البحثية والجامعات والمعاهد المتخصصة.

النجاح حليف الجهد والتخطيط

وعند التعمق في هذه العوامل، نجد أن هذا النجاح لا يأتي من فراغ وليس وليد اللحظة، بل بفعل خطط محكمة ومدروسة بدأت من إدراك القيادة الرشيدة للدولة لأهمية الاستثمار في القطاع الفضائي إلى أقصى الحدود، هذه المسيرة بدأت منذ سبعينيات القرن الماضي عندما إلتقى المغفور له -بإذن الله- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» مع فريق وكالة ناسا المسؤول عن رحلة أبولو إلى القمر، حين تعرف منهم على المهمة الفضائية المعقدة وما تطلبته من صبر وعزيمة لتجاوز التحديات، ومن هنا وجه الشيخ زايد «رحمه الله» بابتعاث الطلبة إلى الخارج لدراسة علوم الفضاء وغيرها من المجالات العلمية المرتبطة به، وهو ما أدى إلى تخريج جيل تلته أجيال من العلماء والمهندسين والمتخصصين.

هذه الفترة كانت شرارة انطلاق القطاع





اهتمام الامارات بعلوم الفضاء بدأ عندما إلتقى المغفور له -بإذن الله- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «طيب الله ثراه» مع فريق وكالة ناسا المسؤول عن رحلة أبولو إلى القمر



الفضائي الوطني، لتليها تشكل ملامح القطاع مع تأسيس شركة الثريا للاتصالات في أبريل 1997، وشركة الياه للاتصالات الفضائية «ياه سات» بعد عشر سنوات في العام 2007.

ملامح تكون قطاع الفضاء الوطني

قبل وقت قصير من تأسيس «ياه سات»، أنشأ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي «رعاه الله، «مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة» التي تهدف إلى تعزيز علوم الفضاء والأبحاث العلمية في دولة الإمارات والمنطقة. وعملت المؤسسة منذ فبراير 2006 وحتى أبريل 2015 على هذا الهدف قبل دمجها مع «مركز محمد بن راشد للفضاء».

إذ أنه وفي عام 2014، وبموجب مرسوم بقانون اتحادي جرى تأسيس وكالة الإمارات للفضاء ، وتهدف إلى تطوير قطاع الفضاء في الدولة، حيث تتولى الوكالة هذه المسؤولية عبر إقامة الشراكات والبرامج الأكاديمية والاستثمارات في مشاريع الأبحاث والتطوير والمبادرات التجارية، ودفع عجلة أبحاث علوم الفضاء واستكشافه.







> تفخر دولة الإمارات بأن لديها إطاراً تنظيمياً شاملاً للقطاع الفضائي الوطني فريد من نوعه، تنافس به أهم الدول المتقدمة في مجال الفضاء والعلوم

هذه المنظومة المتكاملة من الشركات المُشغلة للقطاع والخدمات التي تقدمها؛ تطورت إلى إطلاق مشاريع فضائية تعتبر من بين الأكثرها طموحاً في المنطقة والعالم، وخير دليل على ذلك هو المشروع المتكامل لاستكشاف كوكب المريخ «مسبار الأمل» الذي تموله وتشرف عليه وكالة الإمارات للفضاء ويعمل على تنفيذه مركز محمد بن راشد للفضاء من خلال شراكات استراتيجية، إذ يُعد أول مشروع عربي من نوعه.

مروراً بمستوطنة المريخ من خلال برنامج «المريخ 2117» إلى «مدينة المريخ العلمية» التي ستحاكي ظروف الكوكب لدراسة ظروف المعيشة، وبالطبع يجب ألا ننسى برنامج الإمارات لرواد الفضاء الذي وصل بأول رائد فضاء إماراتي هزاع المنصوري إلى محطة الفضاء الدولية، إلى جانب أقمار «خليفة سات» و«دبي سات» الصناعية، ليكون القطاع الفضائي هو الأكبر على مستوى المنطقة.

وتفخر دولة الإمارات بأن لديها إطاراً تنظيمياً شاملاً للقطاع الفضائي الوطني فريد من نوعه، تنافس به أهم الدول المتقدمة في مجال الفضاء والعلوم، إذ يوجه القطاع الفضائي السياسة الوطنية التي اعتمدت في العام 2016 نحو تحقيق أهداف حددتها الاستراتيجية الوطنية لقطاع الفضاء التي اعتمدت مؤخراً، وينظم عمله ضمن قانون فضاء هو الأول من نوعه إن لم يكن الوحيد في المنطقة.

وعند النظر إلى المراكز البحثية في الدولة، كمركز الشارقة لعلوم الفضاء والفلك بجامعة الشارقة وقبته السماوية، والمركز الوطني لعلوم وتكنولوجيا الفضاء في جامعة الإمارات، ومختبر «الياه سات للفضاء» في «معهد مصدر» التابع لجامعة خليفة، ومركز علوم الفضاء في جامعة نيويورك أبوظبي، نجد جميعها تمتلك أكثر المرافق تطوراً لدعم جميع المشاريع العلمية.

الإمارات النموذج والتطبيق

وتسعى دولة الإمارات اليوم إلى نقل هذه التجربة المتميزة في القطاع الفضائي إلى دول المنطقة خاصة العربية منها، وهو ما دفعها إلى تدشين المجموعة العربية للتعاون الفضائي التي تجمع تحت مظلتها (14) دولة عربية، وتنوي دولٌ أخرى الإنضمام إليها في المستقبل القريب، لتكون نواة لتعزيز مساهمة الدول العربية في القطاع الفضائي. وفي سبيل إنجاح مهمة المجموعة، أهدت دولة الإمارات قمر «813» الصناعي ليعمل المهندسون العرب من الدول في المجموعة على تطويره في «المركز الوطني لعلوم وتكنولوجيا الفضاء» في جامعة الإمارات بتمويل من وكالة الإمارات للفضاء، مستفيدين من خبرات الدولة في تصنيع الأقمار الصناعية بكافة أحجامها ومهامها بشكل كامل، دون الحاجة إلى إرسالها للفحص والاختبار في الخارج؛ لضمان عملها بالشكل السليم، حيث سيقوم القمر الصناعي بتوفير خدمات مراقبة الأرض لصالح الدول العربية.

وبعد نضوج القطاع على المستوى الوطني، تتجه وكالة الإمارات للفضاء لتعزيز الاستثمار الفضائي، بهدف زيادة مساهمة القطاع في تنويع اقتصاد الدولة، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية على الدخول في صناعة الفضاء الإماراتية.

وفي هذا الإطار، اعتمدت الوكالة مؤخراً



تمكنت وكالة الإمارات للفضاء من خلال التعاون مع مختلف الأطراف المعنية المحلية والعالمية بالارتقاء بمستوى تعليم المواد العلمية في مختلف المراحل الدراسية

الخطة الوطنية لتعزيز الاستثمار الفضائي التي تنبثق عن السياسة الوطنية للفضاء، وستسهم الخطة في تحقيق السياسة العليا للعلوم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجية الإمارات للثورة الصناعية الرابعة، عبر بناء اقتصاد وطني تنافسي قائم على المعرفة والابتكار والتطبيقات التكنولوجية المستقبلية، التي تدمج أحدث التقنيات المادية والرقمية والحيوية، إلى جانب تشجيع ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال جذب وتعزيز الاستثمار في صناعة الفضاء، وتشجيع وتسهيل أعمال الشركات والقطاع الخاص فيه، بهدف جعل دولة الإمارات مركزاً إقليمياً وعالمياً رئيساً للأنشطة الفضائية، وستعمل الخطة على تعزيز الاستثمارات الحالية في القطاع الوطني والتي تجاوزت حاجز الـ23 مليار درهم إماراتي.

مكانة عالمية لجهود التميز

كل هذا جذب بلا شك أنظار مختلف الدول والمنظمات الفضائية، والتي بدأت بحجز مكانة لدولة الإمارات - ممثلة بوكالة الإمارات للفضاء- في أهم المنظمات والمحافل الفضائية العالمية، إذ نالت الوكالة عضوية الاتحاد الدولي للملاحة الفضائية، واللجنة الدولية لاستكشاف الفضاء، ومجموعة التنسيق الدولي لاستكشاف الفضاء الخارجي، واللجنة الدولية لأنظمة الملاحة العالمية باستخدام الأقمار الصناعية، ومجموعة مراقبة الأرض.. وغيرها التي تعتبر من أهم المنظمات العالمية ضمن قطاع الفضاء العالمي.

وتوصلت الوكالة في هذا الإطار إلى العديد من مذكرات التفاهم مع أكثر من(30) وكالة فضاء ومنظمة عالمية؛ بهدف تحديد أطر التعاون المستقبلي في العديد من المجالات، أهمها تبادل الخبرات والكفاءات والبيانات.

ولم تقف جهود دولة الإمارات عند هذا الحد، حيث أن استدامة القطاع الفضائي في المستقبل يتطلب وجود كوادر وكفاءات قادرة على دفعه نحو مستهدفاته، ولتحقيق ذلك جرى وضع منظومة تعليمية متكاملة تضمن رفد القطاع بهذه الكوادر حاضراً ومستقبلاً، إذ تمكنت وكالة الإمارات للفضاء من خلال التعاون مع مختلف الأطراف المعنية المحلية والعالمية بالارتقاء بمستوى تعليم المواد العلمية في مختلف المراحل الدراسية، كما وفرت مجموعة من المنح الدراسية والبعثات الخارجية لعددٍ من الطلبة المتميزين، إلى جانب المخيمات الصيفية لتنمية معارف الطلبة في مجال الفضاء، وبرامجاً لتنمية القدرات بالتعاون مع أهم الشركاء العالميين.

كما نظمت العديد من المسابقات على المستوى الوطني والتي تهدف إلى تحفيز وتشجيع الطلاب في الدولة على دخول المجالات الفضائية في المستقبل. وتواصل الوكالة جهودها لرفع مستوى الوعي بالفضاء وعلومه وزيادة اهتمام المجتمع بالنشاطات الفضائية للدولة.

إن مسيرة دولة الإمارات في القطاع الفضائي مستمرة، فهي تواصل تحقيق الإنجازات عامٍ بعد عام، وما علينا إلا الانتظار بضعة أشهر قليلة حتى يأتي الإنجاز المقبل، والذي سيكون بمثابة التتويج لتميز الدولة في القطاع، والمتمثل بانطلاق مسبار الأمل في رحلته التاريخية إلى الكوكب الأحمر.

تأثير مراكز التفكير على صنع القرار الاستراتيجي

كانت الحرب العالمية الثانية هي الأرضية الخصبة لنشوء مراكز التفكير في الولايات المتحدة وبريطانيا؛ إذ احتاجت الولايات المتحدة ابتكارات علمية تساعدها على حسم المعركة. ومع أن بداية هذه المراكز هناك كانت للأبحاث ذات الأغراض العسكرية والأمنية، إلا أنها فيما بعد توسعت لتشمل جميع الحقول والتخصصات.



د. ابتسام الكتبي
رئيسة مركز الإمارات للسياسات

أهمية مراكز التفكير

يتمحور دور مراكز التفكير حول إنتاج تفسيرات جديدة تقلل من غموض الواقع وتحولاته لصانع القرار، وتساعده في بناء سيناريوهات وتوقعات لمساراته، وبالتالي بناء استراتيجيات ذات دقة عالية للتعامل مع هذه التحولات والاتجاهات؛ بما يزيد من قوة الدولة ويقلل من المخاطر عليها.

وحتى يتحقق هذا الهدف لابد لمراكز التفكير من الاستمرار بتطوير منهجيات وأدوات تساعدها في رؤية الواقع كما هو بعيداً عن التفكير الرغائبي أو الدعاية، وإلا أصبحت التفسيرات للواقع وتحولاته منقطعة عن حقائق الواقع؛ ما ينبني عليه خسارات فادحة للدولة. ولعل أهم ما يميز أي مركز تفكير رائد هو تقديم رؤى لصانع القرار لتحويل القوة الكامنة potential power إلى قوة حقيقية actual power . فعلى سبيل المثال بنت مؤسسة «RAND» الأمريكية وهي من أقدم مراكز التفكير في أمريكا أهم استراتيجيات وزارة الدفاع الأمريكية أثناء الحرب الباردة. علماً أن ما تم نشره من أعمالها يُعد الجزء البسيط مما أنتجته؛ لأن أغلب أعمالها تم تصنيفه بأنه سري. الأمرَ الذي مكّن الولايات المتحدة من هزيمة الاتحاد السوفييتي، وأصبح فيما بعد النموذج الأمريكي هو الأكثر شيوعاً وسيادة في النظام الدولي. فقد أدركت وزارة الدفاع الأمريكية أنه حتى في الحروب فإن معظم المتغيرات والمؤشرات لبناء السيناريوهات تكون غير عسكرية: مثل





أهم ما يميز أي مركز تفكير رائد هو تقديم رؤى لصانع القرار لتحويل القوة الكامنة إلى قوة حقيقية

المتغيرات السياسية، الثقافية، والاجتماعية، فأسندت تلك المهمة إلى مراكز التفكير. ونورد مثالاً آخر على أهمية دور مراكز التفكير في صياغة استراتيجيات الدول العظمى؛ ما قام به مركز BROOKINGS في عام 1948 الذي صاغ «خطة مارشال» لإعادة إعمار أوروبا بناءً على طلب من الكونجرس الأمريكي ، وعملت الحكومة الأمريكية بمعظم التوصيات التي قدمها المركز في ورقة لا تتعدى 20 صفحة.

وتتعزز مكانة مراكز التفكير يوماً بعد آخر في الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي؛ إذ يوجَد في الولايات المتحدة فقط أكثر من 1800 مركز تفكير في جميع الحقول، وكلها تدعم صناعة القرار وتؤثر فيه. ويمكن القول إن النموذج الأمريكي في الاعتماد على مراكز التفكير يُعَد فريداً ورائداً عالمياً.

تفرض التحولات الجذرية التي طالت العالم،



وكذلك الصدمات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة والعالم تعميق دور مراكز التفكير في دول المنطقة، والتفكير بإنشاء مراكز تفكير تقوم على التخصصية وبناء السياسات، ودعم مراكز التفكير الموجودة بشكل أكبر. ويتوافر في دولة الإمارات آلاف الخبراء المواطنين والعرب وغير العرب؛ ما يشكل أرضية ممتازة لإنشاء مراكز تفكير تمد صناعة القرار بأفكار نوعية، واستراتيجيات جديدة للخروج من الصدمات التي تتعرض لها المنطقة والعالم. ويمكن الاسترشاد بتجربة «مركز الإمارات للسياسات» في هذا الصدد.

الاستثمار في مراكز التفكير

ويُعَد الإنفاق على مراكز التفكير استثماراً؛ لأن له عوائد كبيرة على الدول؛ فقد تتجنب الدولة خسائر فادحة بسبب توصيات عملية من مركز تفكير متخصص، وقد تجني أرباحاً اقتصادية أو سياسية كبيرة جرّاء تبنيها لسيناريوهات وتوصيات من أي مركز تفكير يتبنى منهجيات علمية للفهم والتفسير والتوقع.



تحتاج دول الخليج العربية اليوم إلى مزيد من مراكز التفكير الاحترافية التي تتنافس على تقديم أفضل الاستشارات والتوصيات المتنوعة، التي تخدم عملية صنع السياسات في الدول الخليجية. ومن المهم أن تكون خطوط التواصل نشطة بين تلك المراكز ومؤسسات صناعة السياسات في هذه الدول، إضافة إلى أهمية أن ترتفع هذه المراكز بجودة أدائها وعملها من خلال الاعتماد على أحدث التقنيات والمنهجيات العلمية في التحليل الاستراتيجي والتنبؤ بالمخاطر واستشراف المستقبل، وتقليص نسبة التخمين ما أمكن، واستخلاص الدروس المستفادة.



وفي إطار سعيها للتأثير في صنع القرار الاستراتيجي للدول والحكومات فإن من المهم لمراكز التفكير والبحث أن تقدّم طرحاً منهجياً للملفات الساخنة إقليمياً ودولياً، وتكون دائماً في تحدٍّ مستمر لإنتاج مقاربات تحليلية



متقـد مـة
و عميقـــة
لهـذه الملفـات؛
بحـيث تتعامـل
مع الصـورة الأكـبر
مع زواياها المختلفة
وليس مع التفاصيل العابرة،
و»الإشارات المُضلِّلة»، أيْ تلك
التي قد تضلل وتشتت المحلل والخبراء
وصنّاع القرار على حد سواء.

التطوير في البحث والتفكير

ومن أهم المواضيع التي ستتطلّب اهتماماً علمياً مُتزايداً في السنوات القادمـة تتركز في شكل أساسي تحت عنوان عريض هو: تطوير القدرة المنهجية على التنبؤ بالأزمات واسـتشراف المسـتقبل وتحـليل المخاطـر السياسـية وتطـوير الدراسـات الاستشرافية، استناداً إلى برامج حاسوبية.

وأمام الأزمة العميقة الشاملة التي تفرضها جائحة كورونا فإن اهتمام مراكز التفكير والأبحاث في المرحلة الحالية والمقبلة ينبغي لها أن تنصبّ على تطوير قدراتها في مجال تحليل المخاطر السياسية وبناء السيناريوهات واقتراح الاستراتيجيات/ الاستراتيجية المُثلى، وتقديم التوقعات على المديات المختلفة؛ التي تسعى لتقديم خلاصات وتوصيات لترشيد صنع السياسات واستشراف اتجاهات القوة في العالم والمنطقة، والسياسات والمشاريع الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وتأثيرها في أمن الدول ومصالحها الحيوية.

وكما تؤكد مراكز التفكير العالمية، فإنه في حالات الأزمات الحادة، تساعد السيناريوهات التي تضعها هذه المراكز على:

1. **تقليل نطاق الاحتمالات**
2. **تقليل عدم اليقين**
3. **جعل الخيارات المختلفة أكثر وضوحاً**

وهـــذا كلـه يدعم صفة المرونة، وهي من أهم صفات الدولة الديناميكية، والقيادات الحكومية الناجحة؛ التي تستجيب للتحولات المحلية والإقليمية والدولية بذكاء وسرعة، متسلحة في قراراتها الاستراتيجية بمروحة واسعة من الخيارات والبدائل التي تقترحها وتوصي بها مراكز البحث والتفكير.

ولا شك في أن الحكومات لا تتطور بغير التفكير الابتكاري الخلاق، والتفكير خارج الصندوق، لتطوير ما هو قائم وتقييم السياسات الحكومية الجارية، وهذه مهمة أساسية لمراكز التفكير في سعيها للتأثير في صنع القرارات الاستراتيجية للدول والحكومات، وتدريب القيادات الحكومية على صياغة السياسات باحترافية عالية.

الاقتصاد الرقمي ودوره في تعزيز الأمن الوطني

لا شك بأنه وفي ظل التحولات التي يشهدها العالم خاصة مع الإعتماد المتزايد على التكنولوجيات الرقمية[1] ، لم يعد من المجدي التعامل مع المتغيرات على الساحة الاجتماعية والاقتصاية بنفس الأنظمة والمناهج الفكرية التي تطورت وسادت طوال العقود الماضية. ولعل المتغيرات العالمية على المشهد الاقتصادي هي الأبرز وتشكل محاور حديث واهتمامات المجتمع الدولي بكافة شرائحه، خاصة بأن مفهوم الاقتصاد أصبح أكثر ارتباطاً ليس في تحقيق المستهدفات التنموية فحسب بل بالاستقرار والأمن الوطني والعالمي.



سعادة الدكتور/ علي محمد الخوري مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
ورئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بجامعة الدول العربية

ولعل المفهوم العام لعلم الاقتصاد لم يعد يكفي لتعريفه بالشكل المناسب في ضوء ما يشهده العالم من متغيرات على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فالاقتصاد وإن كان مرتبطاً «بالأنظمة التنموية التي تدرس السلوك الإنساني وعلاقته بالموارد والوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق النمو والوفرة في المال، والتعامل مع الإنتاج، والتوزيع، والاستهلاك للبضائع والخدمات،» إلا أنه أصبح يتمحور اليوم حول مفهوم الأمن والذي فرض نفسه بالقوة كقطب لا يمكن بدونه اكتمال الدائرة التنموية. أي بأن «المشكلة الاقتصادية[2]» والتي هي أساس الاقتصاد أصبح حلها معتمداً على مدى كفاية الإجابات على متطلبات الأمن الإنساني، والأمن الاجتماعي، والأمن الثقافي، والأمن السياسي، وغيره. وبلغة مبسطة، أصبح الاقتصاد يمثل جزءاً لا يمكن أن تكتمل بدونه سياسات واستراتيجيات الأمن الوطني.

ثم أن دخول التكنولوجيا الرقمية على المشهد الاقتصادي - وهو ما يرمز له بالاقتصاد الرقمي[3] - كقوة دافعة، أصبحت تغير المفاهيم الاقتصادية التقليدية وقواعد التجارة والقدرات التنافسية، وعكست أثاراً عميقة وهائلة على مستقبل الاقتصاد العالمي واستقرار الشعوب والمجتمعات. فبروز المجتمعات الرقمية[4] - المعتمدة على توظيف التكنولوجيا في كل مناحي الحياة والعمل - غدت تغير من الهياكل والنظم السلوكية والاجتماعية المعتادة في المجتمعات الإنسانية.



فالتغلغل التكنولوجي في مجتمعاتنا المتصلة بالإنترنت والشبكات الإلكترونية والتي تتميز بمعدومية الحدود والخصوصية، باتت تُظهر عجز الأنظمة التقليدية في التعامل معها وخاصة منظومات الأمن الوطنية.

إن المسائل المستجدة والتحديات الأمنية التي يفرضها الاقتصاد الرقمي على الأمن الاقتصادي المحلي أو العالمي، تستدعي من المجتمع الدولي وعياً أعلى بالمحاور الأساسية والمُشّكلة لدعائم الأمن الوطني للاستعداد الأمثل وبناء القدرات وحماية المكتسبات والبنى التحتية وضمان استدامة الدورة التنموية على كافة الأصعدة.

الاقتصاد ومحاور الأمن الوطني الأساسية

من واقع الممارسات الدولية للحكومات في العالم، فإن الأجندات والخطط الوطنية المرتبطة بتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمعات، ترتكز على ثلاثة محاور رئيسة، هي الاقتصاد والمجتمع والأمن. ولكن التكنولوجيات الناشئة في الاقتصاد الرقمي أصبحت ترفع من درجة التعقيد في الوصول للحلول وتحقيق المستهدفات بالشكل التي كانت عليه في السابق.

> يمثل استيعاب المواطنين والسكان في سوق العمل، التوجيه الرئيس للنوازع الإنسانية الداخلية نحو البناء والتطوير

المحور الاقتصادي

يركز هذا المحور على تعزيز القدرات الإنتاجية بغرض تحقيق فوائض في الميزان التجاري، والتوظيف الشامل لكافة المواطنين، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية وتأمين احتياجات الأجيال الجديدة. ويشكل هذا المحور خط الدفاع الأمني الأول بأي مجتمع حيث يمثل استيعاب المواطنين والسكان في سوق العمل، التوجيه الرئيس للنوازع الإنسانية الداخلية نحو البناء والتطوير، ومن ثم تنصرف بالكلية عن الانحراف، وتمنع ظهور الرغبات غير السوية، حيث تساعد الإنسان على السلوك القويم والتطوير الذاتي لتحسين الدخل وتحقيق جودة أفضل في حياته وحياة من يعول، وهو ما يعني أن هذا المجتمع يكتسب مناعة ضد أي محاولات التثوير والإغضاب وخلق حالات عدم الرضا. ووفق التقديرات العالمية فإن التكنولوجيا الرقمية ستحل محل 75 مليون وظيفة بحلول عام 2022، وسيحتاج ما بين 40 مليون إلى 160 مليون في جميع أنحاء العالم بحلول عام 2030 إلى إعادة تأهيل والانتقال إلى وظائف مهارية أعلى، وهو الأمر الذي ينذر بتفاقم نسب البطالة خاصة في المجتمعات العربية ويحمل في طياته آثاراً مدمرة تبدأ من الاضطرابات السلوكية للأفراد وتنتهي إلى الجريمة[5].

المحور الاجتماعي

يركز هذا المحور على استيعاب الأنشطة الإنسانية بشكل عام، ومنها الأنشطة الثقافية والرعاية الإنسانية، واحتواء الفئات الضعيفة والتنمية البشرية. ويمثل هذا المحور مع المحور الاقتصادي خطوط الردع الأساسية، إلا أننا نضعه في المرتبة الثانية رغم أهميته القصوى، حيث إن كافة الخدمات المجتمعية وامتلاك القدرة على تطويرها سيحتاج في

المقام الأول لقدرات اقتصادية لإنفاذها، وهو ما يعني بأن المجتمعات الأقل حظاً (الفقيرة)، سنجدها على الأغلب لديها مشكلات اجتماعية، مع صعوبة في علاجها على الصعيد الشخصي والمجتمعي، مما يجعل كثير من الفئات المهمشة ناقمة وتكّن مشاعر انتقامية أو يسهل تأجيج هذه المشاعر لديها استغلالاً للوضع الاقتصادي والاجتماعي. وقد كان لشبكات ومنصات التواصل الاجتماعي في الاقتصاد الرقمي دوراً كبيراً في إضافة بُعد لم يكن ليصل إلى خيال الإنسان قبل ظهور (الإنترنت)، بأن يجعل من العالم قريةً كونيةً صغيرةً تنصهر فيها المجتمعات والانتماءات القومية والحضارية والدينية، وتستبدل بالانتماء العالمي. وأصبح ذلك يجر معه مخاطر العولمة التي لم تعد تنحصر في الهوية الثقافية أو السلع والخدمات الرقمية بل تمثل تهديداً لمرتكزات الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار في المجتمعات.

المحور الأمني

يمثل هذا المحور خط الدفاع الأخير لحفظ الأمن والاستقرار، حيث يساهم في خلق الردع اللازم لمنع الجريمة بالتوازي مع القانون والعدل. ويتجه هذا المحور لتأمين الجبهة الداخلية الوطنية، ويتكامل مع المنظومة العالمية لإقرار الأمن، وهو الهدف الذي يستوجب توفير الحماية اللازمة للداخل أمام أي اعتداءات أو تهديدات خارجية والتي قد تأتي في صور مختلفة بهدف الإضرار بثوابت الوطن وهي: المواطن والأرض والقدرات الاقتصادية والحالة المجتمعية.

ونجد بأن حروب اليوم لم تعد كحروب الماضي حيث تلتقي الجيوش على الحدود أو بالبحار لتتصارع نيابة عن مجتمعاتها، فهذا الشكل من التهديدات الأمنية أصبح تقريباً من الماضي، ولكن نجد بأن الجيل الرابع من الحروب[6] - والتي مهدت لها ومكنتها تكنولوجيات الاقتصاد الرقمي والمعتمدة على (الإنترنت) والشبكات الرقمية - أضحى يستهدف اختراق الجبهة الداخلية وتنفيذ المعركة من خلال ضرب الداخل بالداخل، وخلق صراعات محلية لتستهلك القدرات الاقتصادية والإنسانية والمجتمعية بشكل كامل، وهو ما نراه أكثر ضرراً من الحروب المباشرة التي لا تخلف كل تلك الأضرار؛ إذ على الأقل، تبقى الجبهة الداخلية متماسكة في مواجهة العدو الخارجي المرئي.

> اليوم أصبحت الشبكات الرقمية والذكية مهيمنة بصورة كبيرة على مظاهر الحياة مثل نقل الطاقة وحركة المرور والأنظمة الحكومية



أمن الإنترنت والشبكات الرقمية

اليوم أصبحت الشبكات الرقمية والذكية مهيمنة بصورة كبيرة على مظاهر الحياة مثل نقل الطاقة وحركة المرور والأنظمة الحكومية وتحصيل الضرائب والجمارك وأمن المطارات ورقابة المنافذ والحدود وما إلى ذلك من أمثلة تفوق الحصر[7] ، وهو ما يجعل تعريض تلك الشبكات للخطر ليس بالأمر المحتمل ولا الممكن أحيانا. فانهيار منظومة عمل ما قد تقود لكارثة لا تنتهي آثارها بسهولة وبسرعة، وقد تكلف المليارات بل التريليونات لعلاج تلك الآثار واستعادة الأعمال لطبيعتها. وتشير بعض التقارير أن التكلفة العالمية للأمن السيبراني والرقمي[8] قد يصل إلى ستة تريليونات دولار في العام المقبل 2021، وتتوزع تلك التكاليف ما بين تكلفة الحماية والوقاية وتكلفة العلاج والخسائر الناجمة والمتسلسلة عن وقوع الأحداث.

ويمثل هذا النوع من التهديدات خطورة كبيرة نظراً لسهولة شنها وانخفاض التكلفة وجسامة النتائج المترتبة بحال نجاحها، وخاصة في ظل استخدام هذه الجهات المهاجمة لتكنولوجيات الاقتصاد الرقمي الاستراتيجية المتمثلة في الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة وقدرات الحاسوب المتسارعة في تكثيف تلك الهجمات وتعقيدها.

لا تحمل شبكات (الإنترنت) والشبكات الرقمية فقط مخاطر الهجمات السيبرانية بل تحمل أيضاً هجمات الأفكار وصناعة البروباجاندا. فقد تضررت العديد من المجتمعات بالعقد الأخير من سيولة الأفكار الهدامة وسهولة وصولها للمجتمعات المختلفة ولا سيما المجتمعات العربية التي تم استهدافها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك أو تويتر والتي تم استخدامها كمنصات لتجارة الأفكار وتبادلها بسهولة كبيرة وبلا رادع تقريباً.

ضرورة حوكمة التكنولوجيا الرقمية

هناك حاجة حقيقية إلى تفعيل العديد من الآليات والاستراتيجية المتكاملة من أجل تعظيم العائد من الاقتصاد الرقمي وتخفيض مخاطره المحتملة. ومن بين الموجهات التي لا بد لصانع القرار والمخطط الانتباه إليها، هي:

1. الوعي والمعرفة الاجتماعية: إن المجتمع المتعلم المثقف والمؤهل معرفياً للتعامل مع مستحدثات العصر وأدواته والمتمتع بعقلية نقدية هو مجتمع يتمتع بمناعة كبيرة في مواجهة المخاطر التي تصله بطرق مختلفة وسيدرك بسهولة أغراض موجهيها







الذين يستهدفونه، وهو أيضاً المجتمع الذي سيكون قادراً على الاستغلال الأمثل لإمكانات الاقتصاد الرقمي والتقنيات الذكية وتسخيرها من أجل منفعته واستقراره ونموه اقتصادياً.

2. التوسع في الاستخدامات الأمنية للتكنولوجيات الناشئة: الذكاء الاصطناعي كمثال، يعتبر وسيلة ذات عائد استراتيجي لا يمكن الالتفاف على القدرات غير المسبوقة لهذه الأنظمة في سرعة تحليل البيانات وبأحجامها الكبيرة، والربط بين المعلومات المختلفة ومن مختلف المصادر ودمجها لاستخراج تقارير مفيدة والكشف عن الأنماط الضارة ودعم صانع القرار الأمني. كما يمكن لمنظومات التكنولوجيات الرقمية الذكية أن تواجه بشكل مستقل الهجمات السيبرانية وتكتسب المعرفة والخبرة الذاتية من الأنظمة الشقيقة لإيقاف مخاطر أي أخطار مستحدثة وبدون التدخل البشري المعتاد.

3. عدم الإخلال بالوظائف: وفق احصاءات المنتدى الاقتصادي العالمي، فإنه وعلى الرغم من أن الوظائف الجديدة التي ستخلقها التطورات التكنولوجية في الاقتصاد الرقمي ستكون ضعف الوظائف المتجهة للإنقراض - 133 مليون وظيفة جديدة ستنشأ بحلول 2022 - إلا أن التعامل مع هذا المتغير يعد معقداً جداً من الناحية التنفيذية. فلو ضربنا مثال لفقدان سائق مركبة أجرة لوظيفته جراء أنظمة النقل الذكية، فلن يكون من السهل تحويله هذا الفرد إلى متخصص في علم البيانات أو كمبرمج كمبيوتر، وهو ما يعني بأن المخطط الاستراتيجي عليه أن يقدم الدراسات والمنهجيات اللازمة لتأمين هذه العملية من التحول وتوفير البدائل المختلفة، خاصة في التوسع بالاستثمارات التي تحتاج العامل البشري، وتقييد التخلص من الموظفين إلا بعد تأهيلهم، وتوفير التأمين الاجتماعي. فالتاريخ يؤكد بأن أمن واستقرار المجتمعات مرتبط بأدوار أفراده للمشاركة في التنمية ومدى قدرتهم على الحصول على الوظائف وكسب عيشهم بشكل مستقر.

كل ما ذكر في هذه المقالة الموجزة لا يعد سوى كونه الجزء الظاهر من المسائل التي أصبح الاقتصاد الرقمي يدفع بها على طاولة صُنّاع القرار وجهات التخطيط لمواجهة التحديات وانتهاز الفرص المتاحة، الراهنة والمستقبلية، وتستوجب دراسات خاصة وتفصيلية في هذا المجال الدقيق لفهم الصورة الكلية. والمعلوم حتماً بأن الآليات المختلفة للاقتصاد الرقمي ستستمر في تعميق أدوارها في مجتمعاتنا الرقمية، ولن يكون بإمكان عجلة التنمية الاقتصادية أن تدور دونها. وذلك يستدعي تطوير آليات التعامل مع التحديات والفرص في العصر الرقمي بنفس أدواته الثورية الجديدة، وترتكز عليها الأنشطة الأمنية والوقائية. ولا خيار سوى تَقبل هذه الحقيقة.

المراجع

التكنولوجيا الرقمية: ترمز إلى الأدوات والأنظمة والأجهزة والموارد الإلكترونية المرتبطة بتخزين وإدارة ومعالجة البيانات.

المشكلة الاقتصادية: تشير إلى ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة مقابل زيادة الحاجات الإنسانية للأفراد والمجتمع.

الاقتصاد الرقمي: الاقتصاد القائم على توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المجتمعات الرقمية: وتشير إلى المجتمع المعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية، وتشير أيضاً إلى مجتمع المعلومات القائم على المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في كافة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

مجلة فوربس - https://www.forbes.com/sites/gilpress/2019/07/15/is-ai-going-to-be-a-jobs-killer-new-reports-about-the-future-of-work/#36aee45aafb2

حروب الجيل الرابع: مصطلح يرمز إلى الصراعات التي يتم فيها استخدام المنصات الإعلامية والاقتصاد والرأي العام وكل الادوات المادية والمعنوية بهدف إشعال الفوضى وزعزعة الاستقرار وإجبار الطرف الخصم لتنفيذ إرادة الطرف الآخر.

ويشار إلها أيضاً بالثورة الصناعية الرابعة والتي تصف التقدم التكنولوجي في إزالة الحدود بين العالم الفيزيائي والرقمي والبيولوجي، والوصول إلى المعارف الجديدة من خلال التكنولوجيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة والروبوتات والمدن الذكية، والمركبات ذاتية القيادة، وغيرها.

مجلة (CyberCrime - https://cybersecurityventures.com/cybercrime-damages-6-trillion-by-2021/)

الإعلام العربي
وامتلاك أدوات التأثير

يمثل الإعلام العربي قطاعاً استراتيجياً في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية وفي الفضاء العام العربي، كما يمثل عنصراً مؤثراً في حياة المجتمعات باعتباره الناشر، والمروّج الأساس للفكر والثقافة، فضلاً عن أثره في عملية تشكيل الوعي الاجتماعي للأفراد إلى جانب الأسرة والمؤسسات التعليمية والمؤسسات المدنية، بل إنه في كثير من دول العالم أحد منتجي الثقافة عن طريق التفاعل والتأثير الإنساني المتبادل، وفي السنوات الأخيرة اكتسبت وسائل الإعلام على تنوعها أبعاداً جديدة زادت من قوة تأثيرها.



سعادة منى المرّي - نائبة الرئيس والعضو المنتدب لمجلس دبي للإعلام
المدير العام للمكتب الإعلامي لحكومة دبي

ولكن ورغم ذلك يبقى التساؤل الذي يساور المتلقي في مختلف ربوع المنطقة: هل نجح إعلامنا العربي في تطوير المنصات المؤثرة التي تمنحه التأثير المطلوب والحضور الواضح في معالجة القضايا الحيوية المعني بها الإنسان العربي، وكذلك التطورات عميقة التأثير والمتغيرات السريعة المحيطة على الصعيدين الإقليمي والدولي؟!

التحول العميق في مشهد الإعلام العربي

لا يمكن إغفال حقيقة أن الإعلام العربي مرّ خلال الفترة الماضية بتحديات كبيرة أعادت صياغة جانب كبير من دوره حيث تراجع في مناطق، وازدهر في أخرى في ضوء تقلبات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية سريعة الوتيرة ألمّت بجنبات المنطقة العربية، وكان لأغلبها للأسف انعكاسات سلبية خطيرة أثّرت على مختلف أوجه الحياة، وبدّلت العديد من المفاهيم والقيم والأطر والأدوات.

إلا أن المحصّلة النهائية لهذا الوضع تُظهر أن الإعلام لم يكن بعيداً عن التحوّل العميق في تفاصيل المشهد العربي، إذ يبقى من الأهمية بمكان مراجعة موقف الإعلام من الأوضاع التي خلّفها هذا التحول، وتعاطيه مع تأثيراته المختلفة في قوتها ونطاق انتشارها.

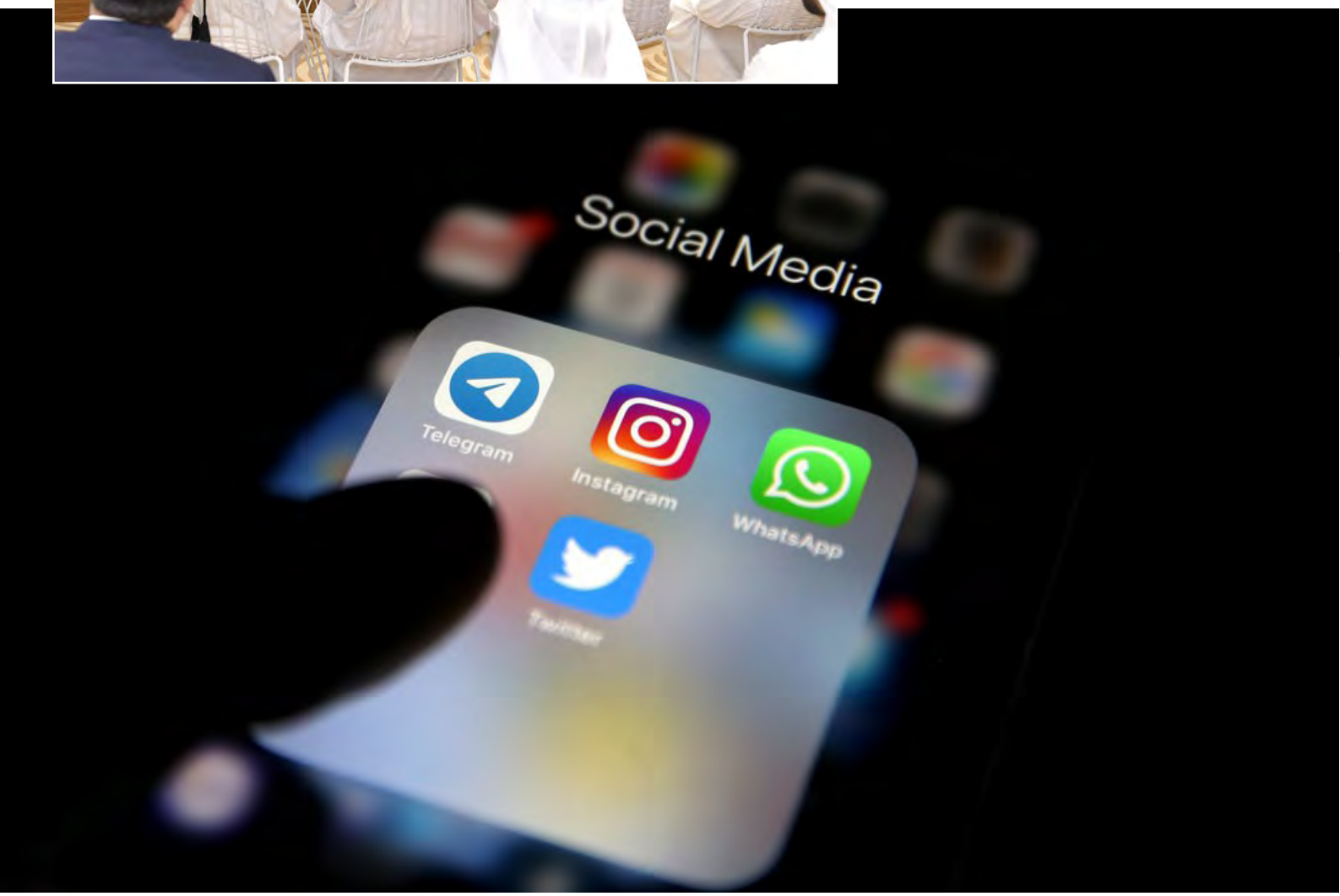
ولقد تباينت الآراء في قدرة الإعلام العربي

على التصدي للتحديات الحقيقية التي تشهدها المنطقة، وشكك البعض في امتلاك هذا الإعلام للأدوات التي تمكنه من الاضطلاع بدورة على الوجه الذي يحقق مستويات عالية من رضا المتابعين، بينما رأى البعض أن الإعلام العربي أصابه الوهن جراء الأعباء المادية التي أثرت بالتالي على قدراته التقنية، ما حجَّم من قدرته على النهوض بدوره على الوجه الأكمل لاسيما في أوقات الأزمات.

ومع مواجهة العالم أجمع اليوم لخطر داهم يتمثل في انتشار وباء فيروس «كورونا المستجد» (كوفيد19-) Novel (Coronavirus (COVID-19 ، أصبح الإعلام العربي في خندق واحد مع الإعلام العالمي في مواجهة انتقادات عديدة، إذ

> لا يمكن إغفال حقيقة أن الإعلام العربي مرّ خلال الفترة الماضية بتحديات كبيرة أعادت صياغة جانب كبير من دوره











وُجهت إلى الإعلام أصابع الاتهام بزعم أنه لعب دوراً كبيراً في نشر حالة من الذعر والفزع بين الناس، بينما رأى آخرون أن الإعلام حول العالم له دور أساس في نشر الوعي والتعريف بتطورات الموقف بصورة متوازنة ودقيقة، حتى يدرك الناس أبعاد هذه الأزمة الطاحنة التي تركت حتى كتابة هذه السطور إرثاً ثقيلاً وتبعات اقتصادية ضخمة وأودت بآلاف الأرواح حول العالم، لتصبح بذلك واحدة من أخطر الأزمات التي اجتاحت الكوكب في العصر الحديث.

أداء الإعلام العربي بين البراءة والإدانة

وما بين دفتي الهجوم والدفاع، نجد أن في هذه الأزمة، وإن كان من المبكر التعجّل في إصدار الأحكام على الإعلام بإدانته أو براءته مما هو موجه إليه من اتهامات في ظل ما يكتنف الموقف العالمي من غموض في الوقت الراهن، فمنهم من ذهب إلى توجيه

وُجهت إلى الإعلام أصابع الاتهام بزعم أنه لعب دوراً كبيراً في نشر حالة من الذعر والفزع بين الناس، بينما رأى آخرون أن الإعلام حول العالم له دور أساس في نشر الوعي

اتهام صريح للإعلام على أن أزمة «كورونا» ما هي إلا «خدعة» إعلامية، وهكذا كان رأي أحد قادة دول أمريكا اللاتينية الذي رأى أن خصومه السياسيين لجأوا إلى تلك الخدعة لتقويض أركان حكمه وتقليص رصيده لدى الناس.

وفي ضوء هذا الموقف الذي تتشارك في مواجهته الإنسانية مع تلاشي الحدود الجغرافية والسياسية، لتنصهر جهود العالم في جهد واحد هدفه القضاء على هذا التحدي، تظهر الحاجة لوقفة للنظر في مستوى أداء الإعلام العربي خلال الفترة الممتدة من نهاية ديسمبر 2019، وحتى قرابة نهاية مارس 2020، وهي الفترة التي شهدت ميلاد وتطور أزمة «كورونا» التي روّعت العالم وحصدت الأرواح، وأوقفت دولاب العمل في أغلب القطاعات الاقتصادية حول العالم، لاسيما قطاعات الطيران والسياحة والسفر، وربما مقارنته بما لعبه الإعلام من أدوار في أزمات سابقة.

ويبقى من الأهمية بمكان، الإشارة إلى الدور الذي يقوم به الإعلام الإماراتي الذي







جاء مواكباً لجهود دولة الإمارات العربية المتحدة الحثيثة في مواجهة فيروس كورونا، حيث شارك في نشر الوعي بأساليب الوقاية وطرائق الحماية والإجراءات والتدابير الواجب على المجتمع اتخاذها للحد من انتشار الفيروس ومحاصرته في بلد متنوع الثقافات تعيش على أرضه جاليات أكثر من 200 جنسية.

إعلام الإمارات: النموذج والريادة

ومع تقديم دولة الإمارات نموذجاً رائداً في إدارة هذه الأزمة بتدابير وقائية عاجلة وصارمة وكذلك مد يد العون للجهات الأكثر تضرراً حول العالم، تركزت التغطية الإعلامية المحلية على إبراز الحقائق والجوانب الإنسانية لهذه الأزمة حيث كان الحرص على تمرير المعلومات بصورة لحظية أولا بأول لإطلاع المجتمع على أهم التطورات سواء على الصعيد الداخلي أم على المستوى العالمي، لتفادي أي فراغ «معلوماتي» قد يستغله البعض من ذوي النفوس الضعيفة أو الأجندات الخاصة لنشر الشائعات بهدف إثارة الفزع والرعب بين الناس.

> واكب الإعلام الإماراتي التطور العالمي فيما يتعلق بأسلوب النشر السريع للمعلومة والخبر وهو المعيار الذي فرضته وسائل التواصل الاجتماعي التي قلبت معايير العمل الإعلامي

وقد واكب الإعلام الإماراتي التطور العالمي فيما يتعلق بأسلوب النشر السريع للمعلومة والخبر وهو المعيار الذي فرضته وسائل التواصل الاجتماعي التي قلبت معايير العمل الإعلامي، بدخولها على خط المنافسة في القدرة على نقل الخبر والصورة والمعلومة في ثوان إلى ملايين المتلقين. وظهر ذلك جلياً في التوظيف واسع النطاق لمنصات التواصل الاجتماعية التابعة للمؤسسات الإعلامية للاستفادة من تلك الميزة في إبقاء المجتمع على اطلاع دائم بتطورات الموقف فيما يتعلق بأزمة انتشار «كورونا»حول العالم، فضلاً عن نشر الإرشادات الصحية والتعليمات الأمنية الرامية للحفاظ على الصحة العامة وحماية المجتمع، ليؤكد الإعلام أنه مرآة المجتمع والشريك في التصدي لما قد يواجهه من تحديات.

صناعة القرارات الاستراتيجية بين تأثير العاطفة والمصلحة الوطنية

في القرن الميلادي التاسع، استصرخت سيدة عربية « وا معصتماه "، والمعتصم بالله كان أمير المؤمنين وقتها وكان الإسلام في أوج قمته، فقرر أن يلبي النداء دون أي تردد، فكانت معركة «عمورية» الشهيرة التي تم فيها تحقيق الانتصار.

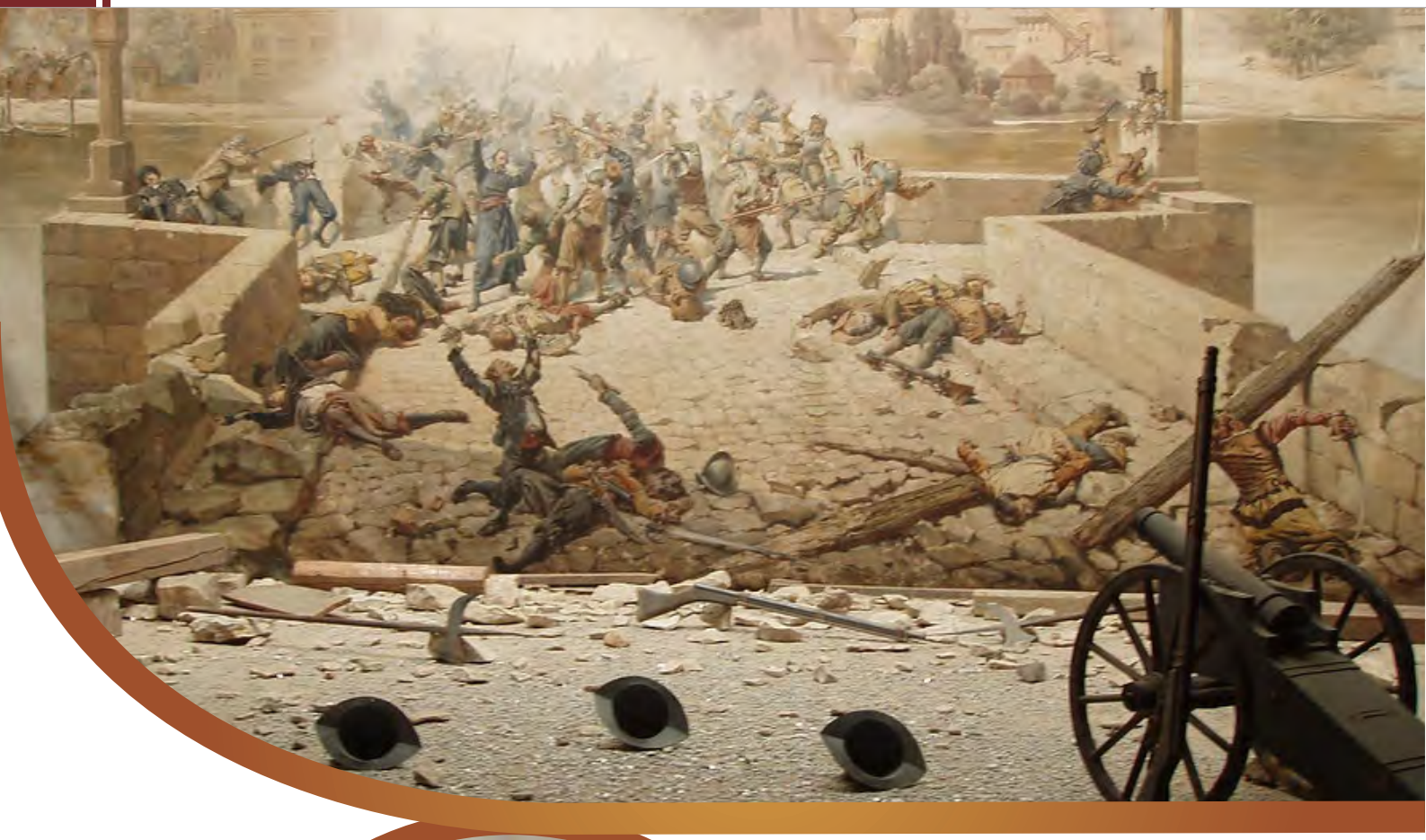
والسؤال هنا هل من المنطق أن يتم تحريك جيشٍ بأكمله وإعلان حالة الحرب على طرف معادٍ من أجل نجدة مستغيث واحد؟؟؟



العميد الركن بحري طيار/ محمد حمد خليفة الكعبي
عضو هيئة التوجيه

نعم؛ فلكل زمان ظروف وأحداث تتأثر كثيراً بالبيئة السائدة فيه حينها، ولكن للتاريخ أيضاً قوانين فاعلة باستمرار رغم تغير الحوادث باختلاف الظروف وتلاحق الأزمنة[1]. وبعيداً عن العواطف وليس تقليلاً في النخوة والشهامة العربية الإسلامية، فإن هذا المقال لا ينتقد تلك القرارات ولا يقلل من شأنها، كما أنه لا يمجّد من الأحداث التي ستذكر لاحقاً بقدر ما يحاول فيه الكاتب التوصل إلى أفضل الطرائق والحلول لتفادي تأثير العاطفة على عملية صنع القرار الاستراتيجي، وذلك من خلال تقويم وتحليل علمي لبعض الأحداث مبني على المنطق ومتجرد من العاطفة بشقيها الإيجابي والسلبي.

يثبت التاريخ بأن مثل هذه القرارات لم تكن مقتصرة على العرب المسلمين فقط، فأغلب قرارات الحروب في القرون الوسطى في أوروبا كانت تطغى عليها العاطفة الدينية والمذهبية كحرب الثلاثين عاماً (1618-1648م) والتي مزقت أوروبا الوسطى بين كاثوليك وبروتستانت. بل إن الأمر يعود إلى قبل ذلك بكثير حتى ما قبل الميلاد كما ذكر أول مؤرخ عرفه التاريخ «ثيوسيديس» إبان الحرب البيلوبونيزية التي دارت بين اثينا واسبرطه (431 ق.م- 403 ق.م)[2]، بأن أسباب الحروب في تلك الفترة بالإضافة إلى المصالح كان الخوف والشرف واللذان يرتبطان بعلاقة وثيقة بالعاطفة بشكل أو بآخر.





القرار الاستراتيجي والشعور العاطفي

إن المقصود بالقرارات الإستراتيجية في هذا الموضوع، (هي تلك القرارات التي تضطر الدول فيها إلى إستخدام إحدى أدوات القوة الوطنية كالقوة العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، بعضها أو جميعها)، ومن ناحيةٍ أخرى، تعرّف العاطفة في علم النفس على أنها (حالة نفسيّة من الشعور يمكن لها أن تؤدّي إلى بعض التغيرات الجسدية والنفسية التي قد تؤثّر على فكر وسلوك الفرد)، حيث تتنوع العواطف التي يشعر بها الفرد ما بين عواطف إيجابية وعواطف سلبية و يرى البعض أن العواطف بشكل عام لا إرادية وتعبّر عن تفكير الفرد في لحظة معينة[3].

وفي عام 1978 قاطعت أغلب الدول العربية جمهوريـة مصر العربيـة آنذاك بعد القرار الاستراتيجـي الذي اتخـذه الرئيس المصري الراحـل أنور السـادات حينها بعـد تطبيـع العلاقـات مع إسرائيل (معاهـدة كامـب ديفيد). وأُتخذ هذا القرار في وقتٍ كانت فيه القضية الفلسطينية هي الشغل الشاغل لأغلب الشارع العربي، حيث كان يدرّس في أغلب المدارس العربية بأن من يحتل شبراً واحداً من الوطن يعتبر عدواً، فما بالك بمن يحتل فلسطين بلد المسجد الأقصى أولى القبلتين وثالث الحرمين ومسرى النبي عليه الصلاة والسلام. فبإختصار كان العدو الأول هو إسرائيل، دعم ذلك الأشعار والأناشيد والأغاني التي كانت تردد في المدارس وخارجها بألحانٍ تحرك مشاعر الشعب العربي، بل أن الأمر كان أكبر من ذلك فقد كان يُستقطع من رواتب كل موظف



إن التأثير على عملية صنع القرارات في هذه الفترة حتما سيتجاوز الأشعار والأناشيد وستصبح جزءاً رئيساً من حياتنا اليومية



حكومي في بعض الدول مبلغٌ معينٌ للقضية الفلسطينية. فرغم أهمية القضية الفلسطينية ورغم كل ما سبق فقد تم تطبيع العلاقة الدبلوماسية بين جمهورية مصر العربية وإسرائيل. ترى؛ ما هي الأسباب التي دعت الرئيس السادات إلى اتخاذ هذا القرار الجرئ والصعب؟

المصلحة الوطنية.. هي الأولوية

من الواضح بأن الرئيس المصري السادات وقتها وضع المصلحة الوطنية لبلده في المقدمة، لأن المكاسب كانت أكثر من الخسائر، خاصةً وأنه بتوقيعه هذه المعاهدة أنهى حالة الحرب بين بلده وإسرائيل، كما أنه استعاد الحقوق المغتصبة المتمثلة في سيناء، إضافة إلى تحسين العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بالذات، الأمر الذي ساهم كثيراً في تعافي الإقتصاد المصري الذي عانى الكثير بعد سلسلة الحروب المتكررة مع إسرائيل، فجميع هذه المكتسبات واقعياً تدعم وتحمي المصالح الوطنية لمصر والمتمثلة في الأمن، والاستقرار والرخاء الاقتصادي.

لقد أثار توقيع هذه المعاهدة الكثير من الغضب في الشارع العربي، ففي مصر نفسها قدم وزير الخارجية استقالته لمعارضته هذه المعاهدة، ولاحقاً اتخذت جامعة الدول العربية قراراً بنقل مقرها من القاهرة إلى تونس، وعلى الصعيد العربي كان هناك جواً من الإحباط والغضب لأن الشارع العربي كان آنذاك لايزال تحت تأثير العاطفة وأفكار الوحدة العربية وأفكار جمال عبد الناصر وخاصة في مصر والعراق وسوريا وليبيا والجزائر واليمن[4].

العلاج في التعايش

لقد زُرعت اسرائيل في الجسد العربي بعد اتفاقية سايكس بيكو في عام 1914من قبل قوى أخرى خارجية كانت ذات نفوذ عالمي حينها وتراعي مصالحها كبريطانيا وفرنسا. فلو فرضنا بأن شخصاً ما حقنك بفايروس قاتل في جسدك دون علمك، فمن العدوهنا؟ هل هو الشخص الذي حقنك بهذا الفايروس أم الفايروس نفسه ؟ ولكن هذا أيضاً لا يعني الاستسلام للفايروس بغض النظرعن أولوية العدو، خاصةً وأنه من الناحية العلمية فإن مناعة الجسم ستتعامل تلقائياً مع الأجسام الغريبة، وفي ذلك تبرير لردة فعل الشارع العربي. ولكن السؤال الذي يفرض نفسه هنا ماذا إذا أمضيت عقوداً من الزمن ولم تستطع التوصل إلى علاجٍ يستطيع إجتثاث هذا الوباء؟ فهل من الأفضل تمضية العمر في البكاء على اللبن المسكوب؟! أم التعايش معه ومحاولة التقرب منه؛ كي تكتشف خفاياه لتستطيع التعامل معه؟؟

« **اعرف عدوك واعرف نفسك، سوف تتمكن من القتال في مائة معركة من دون خطر الهزيمة**[5]».

ومن ناحيةٍ أخرى، وخلال الحرب العالمية الثانية، صرّح تشرشل بأنه لا مانع لديه من التحالف مع الشيطان إن اضطر إلى ذلك من أجل حماية مصالح بلده، إشارةً إلى تحالفه مع الاتحاد السوفيتي



صرّح تشرشل بأنه لامانع لديه من التحالف مع الشيطان إن اضطر إلى ذلك من أجل حماية مصالح بلده إشارةً إلى تحالفه مع الاتحاد السوفيتي وقتها ضد هتلر



وقتها ضد هتلر. فنلاحظ هنا بأن هذا القرار الاستراتيجي لم يعتمد على العاطفة ولكنه وضع المصلحة الوطنية للمملكة المتحدة في المقدمة وذلك لتحقيق الأمن والاستقرار، فقد كانت ألمانيا هي العدو الأول لبريطانيا وذات هيمنة وسيطرة إذ حققت نجاحات كثيرة _ إئذاك _بل كانت تسعى جاهدةً لفرض هيمنتها على قلب أوروبا ومن ثم السيطرة على العالم.

المتغيرات ودورها في صنع القرارات

في نظام عالمي فوضوي متغير الأحداث، تطغى عليه التقنات الرقمية والذكاء الاصطناعي وتهيمن عليه هرطقة وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي بأطيافها المختلفة والتي قد تكون مسيّرة من دول كبرى وأحياناً من دول أصغر بكثير، مستهدفة الصغير قبل الكبير، وضمن بيئةٍ إقليميةٍ لم تعرف معنى الاستقرار على مدى أكثر من أربعة عقود، فإن التأثير على عملية صنع القرارات في هذه الفترة حتما سيتجاوز الأشعار والأناشيد وستصبح جزءاً رئيساً من حياتنا اليومية.

ففي مقدمة ابن خلدون في القرن الرابع عشر تطرق إلى : « .....

ولما كان الكذب متطرقاً للخبر بطبيعته وله أسباب تقتضيه، فمنها التشيعات للآراء والمذاهب فإن النفس إذا كانت على حال الإعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر حتى تتبين صدقه من كذبه، وإذا خامرها تشيع لرأي أو نحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله[6]».

وهذا لا يعني بأن نتجرد من عواطفنا فنحن كبشر لنا أحاسيس ومشاعر تحكم تصرفاتنا نحو البيئة المحيطة بنا، حتى لا نتحول إلى آلات مبرمجة؛ فالحياة أكبر بكثير من مجرد عملية حسابية.

نستنتج مما سبق بأن دعم وحماية المصالح الوطنية للدول أخذت الأولوية العظمى لأغلب القرارات الاستراتيجية الناجحة التي تم اتخاذها في بعض فترات التاريخ، وذلك من خلال التجرد من العواطف بشقيها الايجابي والسلبي، لذلك يجب أن يكون دعم وحماية المصالح الوطنية هو الهدف النهائي المقصود قبل إتخاذ أية قراراتٍ على المستوى الإستراتيجي.

المراجع

1. تاريخ القرن التاسع عشر وما يليه من الحوادث حتى نهاية الحرب العظمى.محمد قاسم, حسين حسني. ص7.هلا للنشر والتوزيع. 2016
2. الموسوعة الحرة . انكلوبيديا . الحرب البيلوبونيسية.
3. الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي. مقرر علم نفس العواطف. The Psychology of Emotions
4. الصراع العربي الإسرائيلي الأصول والمستقبل. دتور مجدي حماد. دار النهضة العربية.ص120. 2013
5. كتاب فن الحرب. صن تزو.
6. مقدمة ابن خلدون, ص14

التعليم في المؤسسات العسكرية في زمن الأزمات والكوارث

غيرت الجائحة (كوفيد- 19) العديد من مفاهيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في أنحاء العالم، وقد تأثر التعليم والتعلم بهذه الظروف الاستثنائية حيث أصبحت السمة العامة هي التعلم عن البعد. وإن التعليم العسكري هو جزءٌ من منظومة التعليم ككل، وله سماته المميزة التي تجعل من اعتماد منظومة التعليم عن بعد فيه تخضع لإجراءات وتدابير إضافية تتطلبها طبيعة العمل العسكري. وتستعرض هذه المقالة متطلبات التعليم في زمن الأزمات ومن ثم التغيرات المطلوبة لمواكبة التعليم العسكري للتعلم عن بعد في زمن الأزمات.



العقيد الركن دكتور/ سلطان الكعبي
عضو هيئة التوجيه

جائحة كورونا ومتطلبات التعليم في زمن الأزمات والكوارث

نستعرض في هذه الفقرة التغيرات التي طرأت على التعليم العام ككل بسبب جائحة كورونا. فقد تغيرت ملامح التعليم في العالم أجمع حيث أصبح ملايين الطلبة وآلاف المعلمين يستخدمون المدرسة الإفتراضية على شبكة الإنترنت للتعليم والتعلم المدرسي والجامعي. وإن اعتماد التعليم عن بعد كان من أول الإجراءات الإحترازية التي قامت بها العديد من الدول حول العالم لمنع انتشار المرض بين فئة تلاميذ المدارس وطلبة الجامعات، وتطلب مثل هذا التحول عدة مرتكزات شملت الآتي:

- بنية تحتية متقدمة تضمن وصول الإنترنت بسرعة ومحتوى مستمر لجميع المناطق الجغرافية في تلك الدول.
- اقتناء برامج إدارة العملية التعليمية (Learning Management Systems) التي تمكّن المدارس والجامعات من تدريس المنهج بطريقة تضمن جودة التعليم والتقويم العادل لمخرجات التعلم مثل برامج (schoology) للمدارس و (Blackboard) للجامعات.
- كوادر تعليمية مؤهلة لإستخدام تلك التقنيات في إعداد المنهج والتدريس وتقويم مخرجات التعلم.
- تأهيل الطلبة وأولياء أمورهم على استعمال برامج التعلم عن بعد.
- توفر الأجهزة التقنية من خوادم وأجهزة محمولة والحماية اللازمة لها .

ولاتزال الدول التي تعاني من نقص في إحدى

التعليم العسكري ليس في منأى عما يحصل حوله من متغيرات، ولذلك كلما كان متوافقاً مع متطلبات التعلم عن بعد يكون أكثر سلاسةٍ في ظل الأزمات والكوارث



المرتكـزات التعليميـــة

تلاقي صعوبةً في تعليم جميع الطلبة عن بعد بالطريقة التي تضمن تحقيق مخرجات التعلم بكفاءة. كما أن بعض التخصصات العلمية والمناهج التطبيقية تحـتاج إلى مختبرات أو تدريب على مشبهات لإجراء التجارب العملية والتي قد يستعاض عن بعضها ببرامج تحاكي تلك المختبرات افتراضياً. وهذه أيضاً قد لا تتوفر في جميع الدول خصوصاً الفقيرة منها.

التغييرات المطلوبة في التعليم العسكري في زمن الأزمات والكوارث

إن التعليم العسكري ليس في منأى عما يحصل حوله من متغيرات، ولذلك كلما كان متوافقاً مع متطلبات التعلم عن بعد كلما كان تطبيقه لتلك المتغيرات أكثر سلاسةٍ في ظل الأزمات والكوارث. لذلك يتوجب على المؤسسات التعليمية العسكرية أن تنشئ استراتيجيات لمواجهة تلك الظروف تعتمد على التعلم عن بعد بما يتوافق مع خصوصية التعليم العسكري، ويشمل التغيير في برامج التعليم في المؤسسات العسكرية نطاقين من التعليم : التعليم غير العسكري، والتعليم العسكري الإحترافي.



1. التغيير في برامج التعليم غير العسكري

التغيير في برامج التعليم غير العسكري يشكل الجانب الأسهل في عملية التواكب مع التعليم عن بعد، حيث يفترض أن تتوفر لدى المؤسسات التعليمية العسكرية بنية تحتية من تقنيات التعليم الأكاديمي حالها حال المؤسسات التعليمية المدنية، وحيث أن المحتوى التعليمي غير العسكري لايشمل معلومات حساسة ، يمكن أن توفر مناهج التعليم غير العسكري عن طريق وبرامج إدارة التعلم (Learning Management Systems) على شبكات الإنترنت العادية



للتعلم عن بعد في ظل الأزمات والكوارث.

2. التغيير في برامج التعليم الإحترافي العسكري

بدأت بعض الجيوش في تحديث برامج التعليم العسكري الإحترافي وتكييفه مع برامج التعلم عن البعد مع مراعاة خصوصية تلك القوات، وسوف نأخذ القوات البرية الأمريكية مثالاً على ذلك في الفقرة التالية.

تحديث منهج التعليم العسكري الإحترافي في القوات الأمريكية

بدأت القوات البرية في الجيش الأمريكي في تحديث التعليم العسكري الإحترافي التقليدي في المعاهد العسكرية بمواد تفاعلية تُدرس عن بعد في خطة لتطوير مناهج التعليم العسكري الإحترافي تدريجياً منذ 2019 وحتى نهاية 2020 (مايير ، 2019). هذه البرامج تسمى مساقات التعلم الموزع (Distributed Learning Course). وتطلب هـذا التطويـر عـدة تغييرات على المنهاج وتقنيـات التعلم ومتطلبات المهارات القيادية والاعتماد الأكاديمي ومسارات التأهيل الوظيفي نذكرها بايجاز فيما يلي:

(أ) التوافق مع الإعتماد الأكاديمي

أحد الأهداف الرئيسة من هذه التعديلات هو تحويل مساقات التعليم الإحترافي إلى مساقات معترف بها أكاديمياً في الجامعات المدنية لإستكمال الدراسة والحصول على شهادة بكالوريوس أكاديمية معتمدة في مجال تطوير القوى العاملة.

(ب) تغيير المنهج

تطلب إعداد تلك البرامج تغييراً في المنهج وإعادة تقويم المهارات الأساسية المطلوبة للمنتسبين إلى 6 مهارات أساسية (مايير، 2017) وهي:

1. الجاهزية.
2. المهارات القيادية.
3. إدارة التدريب.
4. الجيش والعمليات المشتركة.
5. إدارة البرامج.
6. مهارات التواصل.

(جـ) تغيير تقنيات التعلم

تم تحديث برامج التعلم حتى تناسب بيئة التعلم التفاعلي والتي يكون فيها الطالب هو محور التعلم، وكما وصف بعض المسؤولين الأمريكيين فإن البرامج الجديدة تشبه إلى حدٍ ما لعبة (نداء الواجب) والتي تشرح المهمة، ومن ثم على المتدرب القيام باتخاذ قرارات في كل مرحلة من مراحل التعلم، ويتم احتساب الدرجات بناءً على تلك القرارات وتقويم مدى نجاح الطالب في المادة من خلال تلك النتائج، وفي حالة الرسوب يقوم البرنامج بشرح تلك القرارات الخاطئة للطالب لتفاديها عند إعادة المادة.

(د) مراعاة مسارات التأهيل الوظيفي

يمكن لكل طالب الإلتحاق بكل مساق أكثر من مرة حتى ينجح في المادة؛ ولكن يتم في هذه البرامج مراعاة إتاحة الفرص للمنتسبين بالتساوي في الإنتساب، وفي حالة رسوب الطالب في مادة معينة يقوم النظام التعليمي بمنعه من إعادة المادة لمدة محددة مسبقاً حسب برامج إعداد الأفراد والضباط في مسارات التأهيل الوظيفي لإتاحة الفرصة للآخرين في الإنتساب.

(هـ) النتائج

إن هذه البرامج عن بعد تعد أكبر تغيير تم إجراؤه في التعليم العسكري الإحترافي الأمريكي منذ العام 1973، ولاشك أن نجاح هذه



التجربة في تأهيل منتسبيها للقيام بمهام وظائفهم بطريقة تحقق مهمة القوات المسلحة الأمريكية سيوفر المال والجهد وتكاليف التشغيل والصيانة للمعاهد وقاعات التدريس، وينتج عن تلك المبادرات أيضاً تعزيز إنتماء الفرد للمؤسسة العسكرية من خلال برامج تعلم وتدريب توفر فرصاً للتأهيل الأكاديمي لجميع المنتسبين. كما أن برامج التعلم عن بعد تلك تعطي القوات المسلحة المرونة اللازمة لتوفير بدائل تعلم آمنة صحياً أثناء تفشي الأوبئة والأمراض السارية.

> إن التحدي الرئيس في الإنتقال إلى التعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية العسكرية يكمن في برامج التعليم العسكري الإحترافي

(و) التحديات الرئيسية

إن التحدي الرئيس في الإنتقال إلى التعليم عن بعد في المؤسسات التعليمية العسكرية يكمن في برامج التعليم العسكري الإحترافي. ويشكل توفير الخصوصية بما يكفي للمحتوى التعليمي بما يتناسب وسرية المعلومة التي يتضمنها المنهج على شبكة الإنترنت العائق الرئيس لتطبيق مبادرة التعلم عن بعد. وبما أن لدى الجيوش شبكات خاصة منفصلة عن الإنترنت ، يمكن أن تقدم مناهج التعليم العسكري الإحترافي على تلك الشبكات بحيث لايحتاج الدارس إلى الحضور الشخصي لتلقي التعليم الإحترافي العسكري.

إن من المهم متابعة ودراسة مبادرات التحول لأنظمة التعلم العسكري عن بعد؛ وخصوصاً في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واستراليا وسنغافورة ومعرفة ايجابياتها وسلبياتها. ويتبع ذلك وضع نتائج تلك الدراسات على هيئة تحليل سياسات لإختيار أنسب سياسة تعليم وعرضها على القادة العسكريين لإتخاذ القرارات المناسبة وتطوير الإستراتيجيات اللازمة لتطبيق مبادرات مشابهة، فمن شأن اتخاذ الخطوات السابقة الذكر رفع مستوى استعداد المؤسسات التعليمية العسكرية لمواجهة الظروف المستجدة في الأزمات والمحافظة على سلامة المنتسبين والدارسين، وهذا الإستثمار سيكون له مردوداً ايجابياً على التعليم والتعلم ومعنويات المنتسبين واستمرارية العمل في تلك الظروف.

المراجع

1. مايير ، م. 2017 . From specialists to sergeants major, the Army is overhauling its education system. Army Times، https:// جريدة from-/07/11/www.armytimes.com/news/your-army/2017 specialists-to-sergeants-major-the-army-is-overhauling-its- /education-system
2. مايير ، م. 2019 . The Army's new online NCO education system is live and operational. Army Times، https://www. جريدة the-armys-/13/02/armytimes.com/news/your-army/2019 /new-online-nco-education-system-is-live-and-operational

الشرعية السياسية والاستقرار الإقليمي

يعد مفهوم الشرعية من أهم المفاهيم في التنظير والممارسة السياسية، بل وأحد أدوات تحليل وتفسير الأحداث والمتغيرات ودراسة حالة الأمن والاستقرار في الدول، ولقد شهدت المنطقة خلال الأشهر الماضية حراكاً شعبياً مطالباً بالتغيير والإصلاح السياسي في لبنان والعراق والسودان والجزائر وغيرها، وصفها الكثير من المحللين بأنها أزمة شرعية سياسية، بعد أن اتسعت الهوة بين الحكومة والشعب الذي اكتنفه اليأس والسخط، خاصة بعد أن تراجعت دوله في مسار التنمية، وعادت عقوداً إلى الوراء في مسيرة التطور السياسيي، واستحكم منطق القهر والفشل في إدارة هذه الدول وثرواتها.



العقيد الركن دكتور/ راشد مصبح الظاهري
عضو هيئة التوجيه

تشهد المنطقة العربية فترة شديدة الحساسية، فلقد أصاب بعض الدول الوهن السياسي، حتى أنها انسحبت إلى داخل الذات، وتراجع دورها الإقليمي، وتآكلت مكانتها، وأدار بعضها ظهرها للقضايا العربية المصيرية. ولكي نستوعب المخاض الراهن، يسعى هذا المقال إلى رصد العلاقة بين تدهور الشرعية السياسية في بعض دول الحراك الشعبي، وتأثير ذلك على النظام العربي واستقرار المنطقة، التي باتت منكوبة بالاختراق والانكشاف الاستراتيجي، وحالة الضعف والتشرذم، واستنزاف ذاتي مستمر، أمام دول إقليمية متربصة، وقوى دولية طامعة. في هذا المقال سيتم إلقاء الضوء على هذا الموضوع من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هو تعريف الشرعية السياسية؟ وما هي مصادرها؟ وكيف يؤثر ضعف الشرعية في بعض دول المنطقة في تراجع دورها الإقليمي وهشاشة الصف العربي؟

مفهوم الشرعية السياسية

تُعبر الشرعية السياسية عن مدى الرضا والقبول الذي يبديه الشعب تجاه السلطة السياسية وممارستها للحكم في إدارة شؤون البلاد، وتعد مؤشر على صحة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وسلامة العقد الإجتماعي ومتانة الاستقرار، وتنعكس بخضوع الشعب للنظام السياسي ويستقر في وجدانه بأنه يمثل مصالحهم ويدعم قيمهم ويستجيب

لمطالبهم. لذلك، يتمتع النظام السياسي الشرعي بثقة الشعب، ويمتلك المسوغ الأخلاقي والقانوني لبقائه في السلطة، دون الحاجة إلى إكراهات العنف، على النقيض من نظام ناقص الشرعية، والذي تصبح فيه القسوة الناظم الاساسي لعلاقة الدولة بالمجتمع. وتتعدد مصادر الشرعية، ولكن يجمع الكثير من علماء السياسة بأن السلطة تكتسب الشرعية في الدولة الحديثة من ثلاث مصادر رئيسة ومجتمعة، لا يمكن الإستغناء عن أحد منها، ولا يعوض إحداها نقص أو غياب الآخر، وهم : الشرعية الجبرية، وشرعية الإنجاز والشرعية الدستورية.

الشرعية الجبرية

وهي الشرعية المُستمدة من القوة العسكرية، التي تجعل السلطة الحاكمة قادرة على بسط سيطرتها على جميع أراضيها، وتثبيت أركان الحكم بتحقيق الغلبة على كل من ينازعها السلطان، وإقرار المجتمع بشرعيتها كونها قدرا ينبغي التسليم به، وضبط العنف بضوابط القانون و النظام، وهي أساس مفهوم الدولة الحديثة عند الفيلسوف الألماني ماكس فيبر الذي يعرف الدولة بأنها «المجتمع الإنساني الذي يمتلك احتكار الإستخدام الشرعي للقوة في أرض ما». وتعتبر قدرة الدولة على بسط نفوذها ومراقبة حدودها والسيطرة على استخدام السلاح على أراضيها أحد المؤشرات الهامة في قياس قوة الدولة أو هشاشتها. ولذلك، لم يكن مستغرباً تدهور الأوضاع في العديد من الدول الضعيفة مثل اليمن والعراق وجنوب السودان، الذين سرعان ما انزلقوا نحو حروب أهلية لضعف حصانتهم

> السلطة تكتسب الشرعية في الدولة الحديثة من ثلاثة مصادر رئيسة ومجتمعة وهي الشرعية الجبرية وشرعية الانجاز والشرعية الدستورية

الداخلية، ورخاوة دفاعاتهم الذاتية، وغياب نفوذ دولهم عن الكثير من المناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلحة الساعية للتمرد أو الإنفصال. إن جانباً من الشرعية السياسية مرتبط بالقوة العسكرية، فالدول ناقصة الشرعية الجبرية لن تستطيع أن تدير الدولة بفاعلية، وأن توفر الأمن للشعب، وتفرض قوانينها على المجتمع، وتنفذ أحكام القضاء، بل ستكون عرضة للإنقلابات العسكرية والتمرد على أيدي من ينازعها السيادة والسلطة.

شرعية الإنجاز

إن قدرة الدولة على القيام بوظائفها الأساسية كتوفير الأمن والتعليم والصحة، وإنشاء بنية تحتية متطورة واقتصاد مزدهر، وتلبية متطلبات المجتمع، يمثل أساس العقد الإجتماعي الذي يربط السلطة بالمجتمع، فالسلطة التي تستثمر ثروات الوطن في تطوير التنمية البشرية، ودفع عجلة النمو، وكسب الرضا الإجتماعي، تعزز بذلك رصيدها في الشرعية





السياسية، وترسخ قيم الولاء والانتماء والوفاء، فيتحقق بها الأمن والاستقرار الداخلي. وقد ضربت القيادة الرشيدة في دولة الإمارات، مثالاً لباقي الدول بمتانة شرعيتها السياسية، من خلال خدمة شعبها والإرتقاء بالإنسان، وبناء دولة حديثة متطورة يشهد بها القاصي والداني، حيث يؤكد سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي «من أراد أن يخدم الوطن، فليخدم الشعب، من يقول أنه يحب الوطن فليحبهم ويحب الخير لهم ويضحي من أجلهم، لأنهم هم الوطن وما سواهم فمجرد تراب فوقه تراب».

وعلى النقيض من ذلك، فقد اقتحم الشعب العراقي العقبة، عندما ثار احتجاجاً على منظومة الفساد التي فقدت شرعية الإنجاز، بعد أن تنصلت الحكومات المتعاقبة منذ الإحتلال الأمريكي عن أداء دورها في خدمة الشعب، وحماية أمنه وتحقيق رغباته، بل إنها أمعنت في نهب المال العام، وسوء إدارة ثروات البلاد، وأطلقت العنان للجماعات الطائفية المسلحة التي لم تتورع عن الولوغ في دماء العراقيين، وأصبحت غير مبالية برضا المواطنين، مع تفشي البطالة واتساع مساحة الفقر، وتردي الخدمات الأساسية في بلد غني بالثروة النفطية. وتشير استطلاعات الرأي في العراق بأن الفساد أصبح الهاجس الأكبر الذي يقلق العراقيين، بل إن ترسيخ واقع يتجه بالمجتمع نحو المزيد من البؤس واليأس والقهر، كان سبباً رئيساً في ارتماء شريحة من الشعب العراقي في حضن داعش، التي استغلت المظالم الشعبية، وامتطت حركة التمرد الساعية لاجتثاث نظام فاقد لشرعية الإنجاز.

وليس الأمر في السودان ببعيد، فقد انفجرت المظاهرات في الشوارع بعد أن نفد صبر الشعب السوداني مع عمر البشير، الذي لم يتعلم من سقوط غيره، ولم يقدر شعبه حق قدره، بل سعى يسوغ تردي الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية وتدهور الخدمات الأساسية في الدولة بالخطاب الإسلامي، مطالباً شعبه بالصبر لأن «الصحابة أكلوا أوراق الشجر» نعم، قام الصحابة بذلك وهم مستضعفين تحت حصار قريش، وماكانوا ليفعلوا ذلك لو حكموا دولة كالسودان الغنية بالموارد البشرية والثروات الطبيعية. ولذلك باءت كل محاولات البشير لاحتواء الإحتجاجات بالفشل، فقد كان السهم قد خرج من القوس، بعد أن عزم الشعب السوداني على طي صفحة الإستبداد المغلف بالدين.

إن من المبادئ الراسخة في أدبيات علم السياسية أن تراكم التغيير في الأوضاع الإجتماعية كالعجز عن إشباع الحاجات الأساسية يدفع بالمحصلة إلى تغيير في الوضع السياسي، وإما يكون هذا التغيير سلمي إذا استطاعت مؤسسات الدولة احتواءه، أو يتبلور إلى عنف واحتجاجات تندلع في طول البلاد وعرضها كما هو الشاهد في بعض البلدان في المنطقة.

الشرعية الدستورية

تتمتع الحكومات بالشرعية الدستورية عندما تصل إلى السلطة وتمارسها وتتداولها سلمياً، من حاكم إلى آخر حسب ما نص عليه الدستور، الذي يعد المرجعية في تنظيم العلاقة وضمان الحقوق والواجبات بين السلطة السياسية والشعب. كما تُعنى الشرعية الدستورية بالتزام الحاكم بالمحافظة على نظام الحكم الذي أرساه الدستور وما توافق عليه الشعب، وصون استقلال الوطن، وإنتاج سياسات ترسخ القيم وتحمي المصالح والمكتسبات الوطنية، وهي اليمين الدستورية التي يقوم بها كل حاكم قبل توليه السلطة. وقد لعب تآكل الشرعية الدستورية في بعض الجمهوريات العربية دوراً محورياً في اندلاع الحراك الشعبي منذ سنة 2011، فقد انحرفت بعض الأنظمة عن مبادئ الدستور، من خلال إفساد الحياة السياسية وإفراغها من مضمونها، وتزييف إرادة الشعب بإنتخابات رئاسية وبرلمانية غير حرة ولا نزيهة ومحسومة للسلطة القائمة، وتغليب قيم الإنتهازية والمحسوبية

والممارسات الإحتكارية، والفشل في بناء فضاء سياسي يحقق العدالة الإجتماعية، وتضييق الخناق على الأحزاب أو منعها من الإنخراط في المعترك السياسي، وإجهاض عملية التحول الديمقراطي حتى تم إغلاق كل سبل الانتقال السلمي للسلطة وحصرها بالإنقلابات العسكرية، أو الثورات أو الإغتيالات، معرضاً بذلك أمن الوطن للخطر والفوضى السياسية.

وقد بدأت إرهاصات الصراع في المنطقة عندما رفضت هذه الأنظمة المطالب بالإصلاح السياسي وبناء دولة المواطنة وسيادة القانون، وفقدت الشعوب الإيمان بجدوى التغيير السلمي، حتى أضحى الوضع السياسي في هذه البلدان كما أشار الرئيس الأمريكي السابق جون كنيدي في مقولته الشهيرة «من يجعل التغيير السلمي أمراً مستحيلاً، يجعل التغيير العنيف أمراً حتمياً».

الشرعية السياسية وتراجع دور الكثير من الدول في الإقليم

لقد أسفرت أزمة الشرعية السياسية، بالإضافة إلى عوامل عديدة أخرى، إلى سقوط بعض الدول في الإحتراب الأهلي الدموي، والانغماس في المشاكل الداخلية، وفك الإرتباط بالقضايا العربية الجوهرية، حتى دخل بعضها في حالة من الغيبوبة، وباتوا منسحبين إلى حدودهم، وغير قادرين على التأثير أو الفاعلية، بل أضحى بعضهم عبئاً ثقيلاً على كاهل الأمة العربية، بإنكسارهم وتصديرهم للإرهاب والتطرف والفوضى، ونزوح المهاجرين ومرتعاً للجريمة العابرة للحدود، ترتب على ذلك تحجيم وهلهلة النظام العربي وفتح الثغرات في دفاعاته، حتى أصبحت

> لن تنعم جمهوريات الحراك الشعبي بالأمن والاستقرار وتهنأ بالعيش الرغيد إلا إذا اقتحمت أرضية جديدة في العمل السياسي من خلال اكتساب وتعزيز الشرعية السياسية، بكافة عناصرها الرئيسة

المنطقة الأكثر اختراقاً من القوى الخارجية، وبعض دولها الأشد تعلقاً بمعسكرات التبعية، وانتهى المطاف بأن تتدخل دول غير عربية مثل: روسيا وإيران وتركيا في شؤون العرب، وتبحث قضايا ومصائر العرب في ظل غياب العرب أنفسهم!

وفي خضم موجة الإضطرابات التي تعصف بالمنطقة، استطاعت بعض دول الخليج العربي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، أن تلعب دوراً بارزاً بما تملكه من قوة في صد الفوضى، ودعم الأشقاء في حفظ أمنهم واستعادة توازنهم، والتصدي لمشاريع توسيع النفوذ الإيراني، حتى أصبحت منطقة الخليج، كما وصفها الكثير من المحللين، بأنها مركز الثقل العربي السياسي والإقتصادي مع تراجع دور بعض الجمهوريات العربية وانكفائها على ذاتها.

خلاصة القول، لن تنعم جمهوريات الحراك الشعبي بالأمن والاستقرار وتهنأ بالعيش الرغيد إلا إذا اقتحمت أرضية جديدة في العمل السياسي من خلال اكتساب وتعزيز الشرعية السياسية، بكافة عناصرها الرئيسة: الشرعية الجبرية وشرعية الإنجاز والشرعية الدستورية، واستلهام تجربة دول مجلس التعاون الخليجي في بناء الأوطان وإسعاد الإنسان، فبذلك يتم تصحيح المسار، وإغلاق الفتن بمزلاج اللحمة الوطنية، ورص الصفوف وتوحيد الكلمة، وتعزيز التضامن العربي ضد الأعداء والخصوم والمتربصين.



نظرة تحليلية لجودة إدارة أزمة فيروس كورونا (في دولة الإمارات العربية المتحدة)

إن تجرع المجتمعات والدول الأمرّين جراء تعرضها لمختلف الأزمات المفاجئة الناتجة عن الأوبئة ليس بالأمر الجديد؛ إذ أدى وباء الطاعون الذي حل بقارة أوروبا في القرن الرابع عشر الميلادي إلى فناء ما يقارب من نصف سكان القارة حينها (Coppola, 2011)، والمتمعن في أحوال القرون السابقة يجد أن المجتمعات جثت على ركبتيها بل وانهارت بسبب الأزمات الناتجة عن الأوبئة، الأمر الذي يؤكد أن لهذه الأخيرة قوة فتك جبارة أعتى من أي عدو متربص، خاصة أنها تأتي بشكل مفاجئ مما يربك متخذي القرار والمنفذين على حد سواء.



المقدم الركن دكتور/ سالم الزعابي
عضو هيئة التوجيه

ومع مطلع العام الحالي (2020) لم يتوقع أي نظام في العالم قدرة الفتك الكامنة لفيروس كورونا المستجد الذي أطل على العالم بغتة، مما أوجد حالة تشبه الشلل على مستوى النظام العالمي، (ECSSR, 2020)، حيث أدى تأخر تشخيص نوع الفايروس وأساليب انتقاله إلى عدم تبني الإستراتيجيات المناسبة للحد من انتشار هذا الفيروس وأثره على العالم، وبدا ذلك جليا في كلمة المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، التي ألقاها في القمة الاستثنائية لمجموعه العشرين، حيث قال: « استغرق الأمر 67 يوماً لتسجيل أول مئة ألف حالة، في حين أن المئة ألف حالة الثانية لم تستغرق سوى 11 يوماً، والمئة ألف الثالثة استغرقت 4 أيام، والمئة ألف الرابعة استغرقت يومين فقط». (Ghebreyesus, 2020)

عوامل تفشي الوباء

تباينت الدول في استجابتها لأزمة فيروس كورونا لأسباب عدة؛ منها عدم فهم ماهية الأزمة التي هم بصدد مواجهتها؛ إذ يُعتبر فهم طبيعة الأزمة واجباً رئيساً منوطاً بالقيادة الاستراتيجية لأية دولة أو كيان سياسي، ويترتب على هذا الفهم العديد من القرارات الاستراتيجية المبكرة لحشد أدوات قوة الدولة وتزامن توظيفها لمواجهه الأزمة والتخفيف من آثارها، ومن ثم التعافي منها، ولكن معرفة حقيقة الفيروس وكيفية انتشاره والحد من ذلك لم يكن ممكناً إلا

«لا تشلون هم»



بعد أن تمكن من الوصول إلى الكثير من بلدان العالم، ويمكن أن نعزو السبب في ذلك إلى تطور وسائل النقل وسرعتها خاصة الطائرات، والتي ساهمت كثيراً في سرعة انتشار الفيروس وتفاقم الأزمة حتى قبل أن يدرك العالم ماهيته؛ فقد غادر الملايين من الصينين بلدهم بعد تفشي المرض (ECSSR، 2020)، هذا إلى جانب ترابط نظام الاقتصاد العالمي واعتماد الدول والأقاليم على بعضها بعضاً؛ مما أدى إلى تأخر معظم دول العالم في إيقاف رحلات الطيران من وإلى الدول الموبوءة، ففي دولة كفرنسا، تم إعلان الإغلاق التام للدولة وإلزام المجتمع بالبقاء في منازلهم في 17 مارس، بعدما بلغ عدد المصابين بالفيروس فيها 6500 مصاب، وعدد الوفيات 140 شخصاً، وفي اليوم ذاته أعلن الاتحاد الأوروبي الإيقاف الجزئي للقادمين من خارج دول الاتحاد، بينما تأخر الإغلاق التام في بريطانيا إلى تاريخ 24 مارس (Taylor، 2020)، وقد أدى هذا التراخي والتأخر في اتخاذ الإجراءات الصارمة مع بداية الأزمة إلى دخول العالم في سباق شبه خاسر للحد من انتشار الفيروس.

منظومة الأمن الوطني وجودة الاستجابة للأزمة

لقد تفاوتت الدول في جودة إدارة أزمة فيروس كورونا، حيث تداولت وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي الهلع والخوف اللذين أصابا المجتمعات الشرقية والغربية بسبب هذه الأزمة، فعمدت الجهات الأمنية في بعض الدول إلى استخدام الهراوات والعصي، وأحيانا الضرب والتنكيل لإجبار أفراد المجتمع للانصياع لقرارات القيادة السياسية في دولهم، في حين وحدت القيادة السياسية في دولة الإمارات العربية المتحدة جهود المؤسسات والأفراد، بعد أن أطلق صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان؛ نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة؛ ولي عهد أبوظبي مقولته الشهيرة «لا تشلون هم» تلك المقولة الموجزة المؤثرة التي لامست قلوب الناس على أرض الدولة والعالم، إذ بدأ الإعلاميون والمحللون في وصف دولة الامارات على أنها الدولة الأكثر أمناً على وجه الأرض، ليس لامتلاكها أقوى الأسلحة، بل لحكمة قيادتها السياسية وحبها لشعبها. وقد كان تكاتف المواطنين والمقيمين معاً واستجابتهم التامة لقرارات المؤسسات





أدت القرارات الإستراتيجية الحكيمة للقيادة السياسية لتطوير منظومة الأمن الوطني في الدولة دوراً رئيساً في جودة إدارة الأزمة الحالية

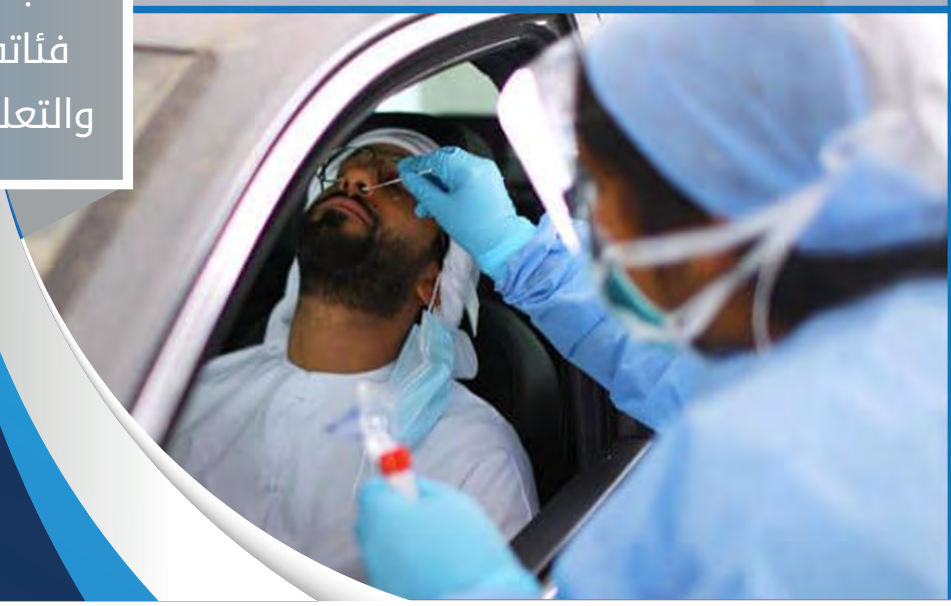
المعنية دليلاً واضحاً على ثقتهم في قيادتهم الرشيدة، إذ لم تكن جودة الاستجابة للأزمة وليدة اللحظة؛ بل كان للقرارات الإستراتيجية الحكيمة للقيادة السياسية لتطوير منظومة الأمن الوطني في الدولة الدور الرئيس في جودة إدارة الأزمة الحالية.

لقد أثّرت القرارات الإستراتيجية التي اتخذتها القيادة السياسية في دولة الإمارات في العقدين المنصرمين والمرتبطة بمنظومة الأمن الوطني تأثيراً إيجابياً واضحاً على جودة استجابة الوزارات والمؤسسات في الدولة لأزمة وباء فيروس كورونا، إذ كانت الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات من أهم الهيئات التي استُحدثت ضمن منظومة المجلس الأعلى للأمن الوطني، إذ أعدّت هذه الهيئة الإطار العام للاستجابة الوطنية للأزمات، فكان من الأهداف الإستراتيجية لهذا الإطار تعزيز قدرة الدولة على مواجهه الأزمات وتخفيف أثرها السلبي، وتعزيز ثقة المجتمع في استعداد الدولة على مواجهه الأزمات (NCEMA, 2013)، كما وتبنت الهيئة مبدأ الشفافية مع المجتمع في إدارتها للأزمة، الأمر الذي ساهم في استيعاب المجتمع الأثر الكارثي للفيروس على الفرد والمجتمع لو لم يتم الانصياع لتوجيهات الجهات المسؤولة عن إدارة الأزمة، إذ يُعتبر تمكين المجتمع من فهم طبيعة الأزمة والنتائج المصاحبة لها أحد الواجبات الرئيسة المنوطة بالقيادة الإستراتجية أثناء إدارة الأزمة.

ومن العوامل الرئيسة التي ساعدت أيضاً في جودة إدارة الأزمة في دولة الإمارات، جاهزية البنية التحتية للاتصالات وتقنية المعلومات، والتي سهلت بدورها التحول السريع للعمل عن بُعد وعقد الاجتماعات الافتراضية، كما ساهمت كفاءة البنية التحتية لتقنية المعلومات بشكل فعال في تطبيق مبادرة بقاء أفراد المجتمع بكافة فئاته في المنزل؛ حيث أتيح العمل والتعلم عن طريق الفضاء الإلكتروني؛ مع توفير المستلزمات الأساسية لذلك وما يتطلبه من تطبيقات وخدمات.

وإلى جانب كل تلك الجهود الجبارة في مواجهة الأزمة على مستوى الدولة، لم تكتف دولة الإمارات بذلك فحسب؛ بل امتدت جهودها في احتواء أزمة فيروس كورونا لتشمل دولاً أخرى كالصين وكرواتيا وصربيا التي لم تجد من يساندها في ظل الهلع العالمي الذي سببه هذا الفيروس المستجد.





ساهمت كفاءة البنية التحتية لتقنية المعلومات بشكل فعال في تطبيق مبادرة بقاء أفراد المجتمع بكافة فئاته في المنزل؛ حيث أتيح العمل والتعلم عن طريق الفضاء الإلكتروني

قد لا تكون الأزمات والأوبئة شراً محضاً، بل تحمل الكثير من الفوائد والدروس في طياتها، فقد علمتنا أزمة فيروس كورونا، أن العلم والتعلم واجب استراتيجي يجب أن يستمر خلال الأزمة وبعدها، كما أثبتت الأزمة أنه لايمكن التنبؤ بالأزمات المحدقة بالبشر جميعها، فهناك المفاجئ منها التي لا تطرأ على بال، كما أن مسؤولية إدارة الأزمة لا تقع على عاتق المؤسسات المعنية وحدها؛ بل هي واجب المجتمع ككل، مما يدفعنا إلى تعزيز السلوكيات الضرورية أثناء الأزمات بين أفراد المجتمع، والذي يرتبط بالتهيئة النفسية الصحيحة للمجتمعات في مرحلة ما قبل الأزمة.

وفي الختام علينا أن نقف مع أنفسنا لنطرح سؤالاً مهماً: ماذا لو كانت هذه الأزمة مركبّة؟ أي ماذا لو رافق الوباء الأعاصيرُ والفيضانات؟ كيف سيكون وضع المجتمعات التي تواجه هذا النوع من الأزمات المركبة؟ ماذا سيحل بالدول الفقيرة مع هذا النوع من الأزمات؟ تلك الدول التي تكدح مجتمعاتها بشكل يومي، بل قد تلجأ أحياناً للصراع من أجل قوت يومها وبقائها!.

المراجع:

1. Coppola, D. P. (2011). Introduction to international disaster management. Burlington: Elsevier.
2. ECSSR. (2020). UAE and the world facing Corona. Abu Dhabi: The ECSSR. Retrieved March 27, 2020
3. Ghebreyesus, T. A. (2020, March 27). WHO. Retrieved from https://www.who.int/ar/dg/speeches/detail/who-director-general-s-remarks-at-the-g20-extraordinary-leaders-summit-on-covid-19---26-march-2020
4. NCEMA. (2013). https://www.ncema.gov.ae/. Retrieved March 27, 2020, from Publications: https://www.ncema.gov.ae/en/media-center/publications.aspx
5. Taylor, D. B. (2020, March 27). The New York Times. Retrieved from https://www.nytimes.com/article/coronavirus-timeline.html

التنويع الإقتصادي
خطوة استراتيجية واعدة لدولة الإمارات العربية المتحدة

إن تحقيق الاستقرار والاتساق في النمو الاقتصادي يستلزم وجود عامل مستدام لتوليد الإيرادات، وتتأثر أهمية هذا العامل تأثراً مباشراً بالعولمة، التي بدورها زادت من ترابط الاقتصادات العالمية وتكاملها، وأظهرت إلى حد ما هشاشة الاقتصاد العالمي، فالموارد هي التي تحدد القوة الوطنية، وقد تأتي بعدة أشكال منها الموارد الطبيعية والمالية والبشرية والتقنية وهكذا، ونظراً لأن الاقتصاد السياسي العالمي هو شبكة حيوية من الاقتصادات الفردية، فإن الدول لم تعد لها سيادة كاملة في اتخاذ قراراتها، وفي بعض الأحيان تتعرض تلك الاقتصادات الوطنية للمخاطر عند مواجهة الأزمات الاقتصادية العالمية.



المقدم/ ابراهيم آل علي
كلية الدفاع الوطني

تستثمر دولة الإمارات العربية المتحدة عائداتها النفطية، التي أسهمت إلى حد كبير في التقدم الاقتصادي الذي حققته البلاد على مدى العقود القليلة الماضية، ولكن كما هو الحال مع جميع الموارد الطبيعية الأخرى، فإن النفط سينضب في حال استمرت وتيرة الاستهلاك العالمي بنفس المعدل الحالي، إذ يتوقع المحللون أن دولة الإمارات العربية المتحدة لن تتمكن من الاعتماد الكلي على إيراداتها النفطية، ولكن بفضل دأب القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة على تبني السياسات الهادفة للتنمية المستدامة، فإن التنفيذ الناجح للاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي قد أضاف عنصراً مستداماً لاقتصاد الدولة، ويشير تعريف اصطلاح «التنويع الاقتصادي» إلى تحول الاقتصاد من مصدر واحد للدخل إلى مصادر عدة من خلال استكشاف قطاعات وأسواق جديدة.

إنشاء المناطق الحرة

نظراً لأن النظام العالمي الرأسمالي يوفر فرصاً للدول للاستفادة من إمكاناتها الحقيقية من خلال الانخراط في التجارة مع دول أخرى، فقد أعربت دولة الإمارات العربية المتحدة عن التزامها الراسخ بتلبية متطلبات مجتمع الأعمال من خلال تخصيص هيئات للمناطق الحرة لتحقيق الاستفادة القصوى من الأنشطة الاقتصادية من خلال إعفاء الضرائب عن الشركات، وتسهيل سياسات وإجراءات تأسيس الشركات سعياً لجذب الاستثمار الأجنبي وجعل الدولة مركز اقتصادي عالمي. حيث يوجد حالياً في الدولة حوالي 45 منطقة حرة تقدم إعفاءات ضريبية للمستثمرين، وتمنح ملكية كاملة، وخيارات التأجير طويل الأجل، إضافة إلى توفير خدمات تحويل



الأموال بلا قيود، وقد شهدت إصدارات التراخيص للشركات في حكومتي دبي وأبو ظبي نمواً بنسبة 7 % في عام 2017، حيث بلغ مجموع التراخيص التي صدرت في ذلك العام 53200 ترخيص.

القطاعات الرئيسة غير النفطية

الخدمات اللوجستية

إن قطاع الخدمات اللوجستية، الذي يوفر خدمات نقل السلع والبضائع إلى المستهلك، هو قطاع مربح للغاية ومساهم رئيس في اقتصاد البلاد، ويتوقع أن يشكل نحو 8% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول نهاية عام 2021 (Ashai, 2007). ويرتبط هذا القطاع ارتباطاً وثيقاً برؤية القيادة الرشيدة للتنويع الاقتصاد، ويطبق الإجراءات التنظيمية الحديثة وحالياً يشهد زيادة في عدد الشركات التي تقدم خدمات لوجستية. ونظراً لتوجه الدولة لتطوير التجارة الإقليمية من خلال تسهيل وتوحيد الإجراءات التنظيمية للتصدير، فقد بلغت إيرادات قطاع الخدمات اللوجستية 29.08 مليار دولار أمريكي (وفقاً لإحصاءات عام 2015).

> إن قطاع الخدمات اللوجستية، الذي يوفر خدمات نقل السلع والبضائع إلى المستهلك، هو قطاع مربح للغاية ومساهم رئيس في اقتصاد البلاد

السياحة والضيافة

من ناحية أخرى، يرتبط النمو في قطاع السياحة مع النمو في قطاع الضيافة، حيث سجلت الدولة ارتفاعاً بنسبة 4 % في الإيرادات الناتجة عن قطاع السياحة في عام 2018(Tore,2019). ويرى خبراء الاقتصاد أن السياحة قد اضطلعت بالدور الأبرز في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، حيث ساهمت بنحو 68,5 مليار درهم إماراتي في الاقتصاد الوطني في عام 2015. إن عزم القيادة الرشيدة على التنويع الاقتصادي يبدو جلياً، حيث تفيد التقارير أنه من المتوقع أن يسجل قطاع السياحة والضيافة ارتفاعاً بنسبة 5.1 % بحلول عام2027، وبذلك ستبلغ مساهمته في الاقتصاد الوطني وفقا للتقديرات حوالي 31.6 مليار دولار أمريكي (Fahy,2020).

كما عززت السياحة من الاستثمار في قطاع الأعمـــــال في مختلف أنحاء الدولة، وذلك بفضل السمعة التي حققتها الدولة عالمياً عن استقرار الأمن الذي تتمتع به، إضافة إلى سيادة القانون وارتفاع مستوى المعيشة الذي ينعم به المقيمون فيها. كما إن تنظيم المهرجانات والمعارض الدولية يجذب العديد من الزوار الذين قد يصبحوا مستثمرين، على سبيل المثال استضافة زوار معرض سيتي سكيب جلوبال السنوي في دبي الذي يُعد من أكبر معارض تطوير العقارات في العالم.



التجارة

وبالإضافة إلى هذه القطاعات غير النفطية، فقد اضطلعت التجارة أيضاً بدور مهم في تحقيق الرخاء الاقتصادي للدولة. وعلى الرغم من أن أسعار النفط انخفضت بنسبة 60 % مقارنة بمستوياتها المرتفعة عام 2011، إلا أن الدولة لم تسجل أي عجز في ميزان المدفوعات، وحافظت الدولة على تقييم إيجابي للجدارة الائتمانية، ويتوقع بعض الخبراء الاقتصاديين ارتفاعاً بنسبة 3.1% في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بحلول عام 2021 بفضل السياسات الفاعّلة التي تنتهجها الدولة في التعامل مع التجارة والتنمية. وفي تقرير رسمي صادر عن الهيئة الاتحادية للجمارك عام 2020، أسهمت المواد الخام من الذهب والألومنيوم والأسلاك النحاسية وقطاع الحُلي والمجوهرات مساهمة كبيرة في الإيرادات التي تدرها الدولة من الصادرات غير النفطية، وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة إلى إزالة كافة العقبات التي تعترض التجارة، كما اتخذت إجراءات فاعلة لتوحيد المعايير والإجراءات الجمركية من أجل تسهيل الحركة التجارية في الموانئ والمعابر التجارية.

إكسبو 2020

من المتوقع أن يضطلع معرض إكسبو 2020 بدور رئيس في الجهود التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة لتنويع اقتصادها. وإكسبو 2020 هو معرض من معارض اكسبو الدولي، ويبلغ حجم الاستثمار فيه عدة مليارات من الدولارات. وستستضيفه إمارة دبي خلال الفترة من 20 أكتوبر 2020 إلى 10 أبريل 2021، إذ تم تأجيل هذا الحدث بسبب جائحة فيروس كورونا المنتشر عالمياً إلى أكتوبر 2021، وتشير الإحصاءات الصادرة عن شركة إرنست أند يونغ إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستتمكن من خلال هذا الحدث العالمي من جني أكثر من 120 مليار درهم خلال الفترة من 2013 حتى 2031. بالإضافة إلى ذلك، سيتم توفير أكثر من 900000 وظيفة كنتيجة لزيادة حجم الاستثمار الأجنبي في الدولة، ما سيؤدي بشكل حاسم إلى تعزيز نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

رؤية الإمارات 2021

تم إطلاق رؤية الامارات في عام 2010، وتم وضع الصيغة النهائية للمحاور الوطنية الست التي ترتكز عليها هذه الرؤية. وتتمثل الركائز الأساسية لتحقيق رؤية الإمارات 2021 في تحقيق اقتصاد قائم على المعرفة، وتطوير قطاع الرعاية الطبية، وتحقيق مجتمع متلاحم، ونظام تعليمي رفيع المستوى، وقضاء عادل، وبيئة مستدامة، وبنية تحتية متكاملة، وقد تمخضت تلك الركائز عن تحليل دقيق لمتطلبات التنويع الاقتصادي، وذلك بعد أن تمت دراسة القطاعات التي من شأنها أن تساهم بأكبر قدر ممكن في تحقيق الاستدامة الاقتصادية والنمو في العائدات غير النفطية.

على الرغم من الأزمات الراهنة التي يفرضها تفشي فيروس كورونا، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسير في الاتجاه الصحيح نحو تحقيق أهدافها في التنويع الاقتصادي، إذ أنها تتابع وتراقب تصنيفها الاقتصادي باعتباره وسيلة لقياس تقدمها لتحقيق هذا الهدف. اذ تشكل القطاعات غير النفطية الرئيسة 70 % من إجمالي



ناتجها المحلي وفقاً لإحصائيات عام 2018، وعلى الأرجح سيرتفع هذا المعدل لتحقيق اقتصاد مستدام أقل اعتمادية على النفط.

المراجع

1. Ashai, Z. (2007, May). The Transport and Logistics Cluster in the United Arab Emirates. Institute for Social Change.
2. Ernst & Young. (2019, April 15). Expo 2020 Dubai expected to contribute AED122.6b to the UAE economy from 20132031-.
3. Fahy, M. (2020, January 21). Dubai tourism numbers up to 5.1 percent in 2019. The National.
4. Federal Customs Authority. (2020, April 25). UAE Non-Oil Foreign Trade Volume Recorded AED 784 billion during the first half of this year. Retrieved from FCA: https://www.fca.gov.ae/en/news/pages/news135.aspx
5. Kamel, D. (2019, April 15). UAE expected to gain Dh122.6bn after hosting Expo 2020, Ernst & Young finds. The National.
6. Mohammed, H. (2019, September 21). UAE logistics sector's contribution to GDP to hit 8pc by 2021. Zawya.
7. Nagraj, A. (2015, March 7). Oil No More: The UAE Diversifies. Gulf News.
8. Schiliro, D. (2013, August). Diversification and development of the United Arab Emirates' economy. Journal of Applied Economic Sciences.
9. Shayah, H. (2015, January). Development of Free Zones in the United Arab Emirates. International Review of Research in Emerging Markets and the Global Economy.
10. Shayah, M. H. (2015, July). Economic Diversification by Boosting Non-Oil Exports (Case of UAE). journal of Economics, Business, and Management, 3(7).
11. Tore, O. (2019, June 6). World Tourism Organization Reveals Tourism Revenues and Top Spenders of 2018. FTN News.
12. UAE Vision 20121. (n.d.). Retrieved April 22, 2020, from https://www.vision2021.ae/en/uae-vision
13. Volk, C. (2019, February 21). The Problem of Sovereignty in Globalized Times.



توازن القوى في الخليج العربي

برز مفهوم ثنائية القطبية بين إيران الشيعية والسعودية السنية، وتبعه تحالف دول الجوار إما مع إيران أو مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وباتت سياسات إيران الإقليمية وبرنامجها النووي وتأثير ذلك على ميزان القوى محور دراسات العلاقات الدولية، لا سيما منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979. وتعد نظرية توازن القوى إحدى أقدم المفاهيم في نظريات وممارسات العلاقات الدولية، وهي بلا منازع أحد مفاهيم النظرية الرئيسة في العلاقات الدولية، وهنا يؤكد والتز (1979) أن توازن القوى هو المبدأ الأساس المنظم للسياسة الدولية.



د. محمد النوبي
كلية الدفاع الوطني

التحول في ميزان القوى

يعد توازن القوى في الخليج العربي جزء لا يتجزأ من إدامة الأمن، وقد عزز ميزان القوى الذي كان قائماً في العراق سابقاً الأمن الخليجي، ولكن عندما انهار النظام العراقي عقب الإطاحة بالرئيس السابق صدام حسين، تحول ميزان القوى من الدول العربية إلى إيران. وقد أفضى هذا التحول في ميزان القوى التقليدي، الذي يتألف من إيران والعراق والمملكة العربية السعودية، إلى إحداث فراغ أو فجوة في القوة في الخليج العربي، ما جعل التأثير الخارجي (تأثير الولايات المتحدة في المقام الأول) محورياً في فرض أجندة الأمن الإقليمي، ومع ذلك، فشل ميزان القوى الذي حددته الولايات المتحدة الأمريكية في فترة ما بعد الحرب على العراق في مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية الناشئة، مثل العداءات العرقية، والشرخ المتفاقم بين المسلمين السنة والشيعة، وصعود الجماعات المتطرفة، مثل تنظيم الدولة الإسلامية، والمساس بالسيادة الوطنية لبعض دول المنطقة.

وفي الواقع فإن أمن الخليج ليس بأقل أهمية من الشأن الإقليمي، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتغيرات المنهجية، وخاصةً أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ترتبط بإدامة هيمنتها العالمية (غاريوب، 2008) (آيزنشتات ونايتس، 2016). ومع ذلك، فإن السلوك الإيراني العدائي قد أثر بشكل كبير على توازن القوى، مشكلاً تهديداً كبيراً زاد تفاقمه إزاء حيازة إيران





للأسلحة النووية، ودعمها المستمر لحركة الحوثيين في اليمن، إضافة إلى الهجمات على المنشآت النفطية لدى المملكة العربية السعودية، والهجمات على الناقلات النفطية قبالة ساحل دولة الامارات العربية المتحدة، والتي زادت من حدة التوترات في المنطقة، وأدت إلى تحولاً كبيراً في ميزان القوى.

وتعد إيران من القوى الاقليمية في الخليج العربي، وبالتالي، فإن أي خلل في إدارة الدولة لا يؤثر عليها فحسب، بل على المنطقة برمتها، وفقاً لتلك المبادئ الرئيسة لنظرية ميزان القوى.

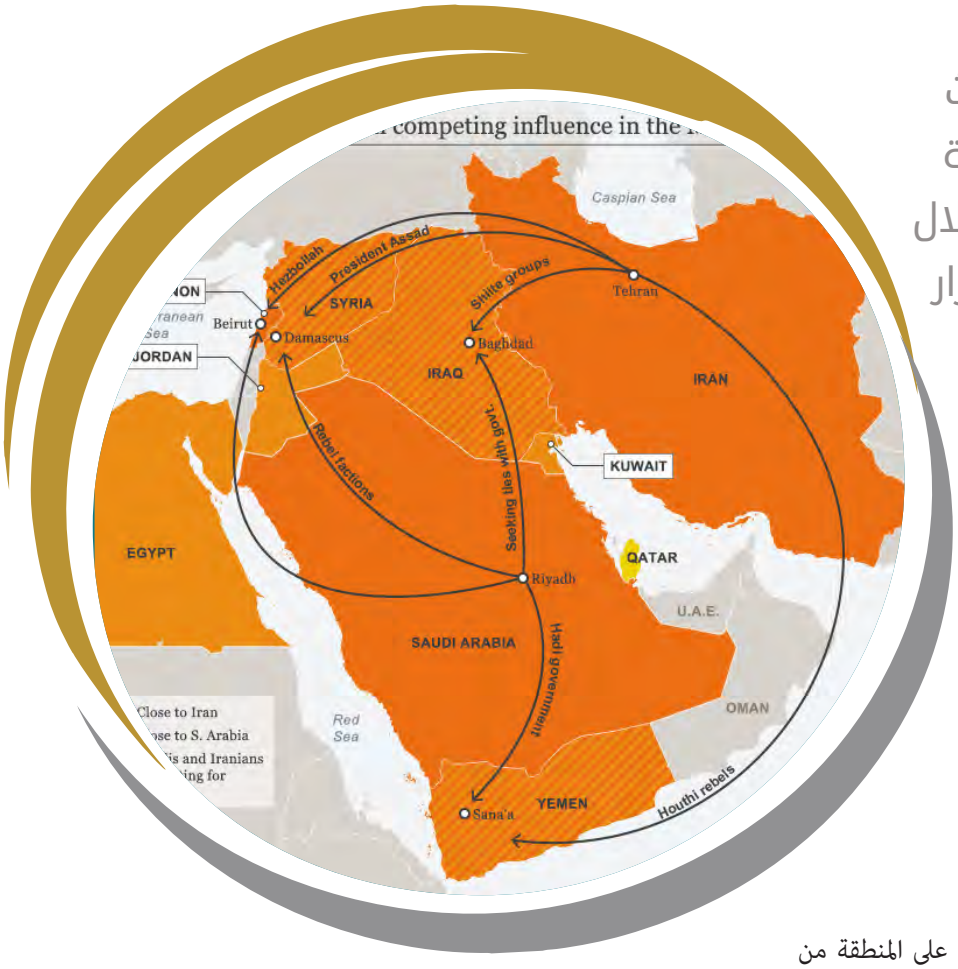
المخاوف الأمنية للتطورات النووية

لقد أضحت التطورات النووية الأخيرة في إيران مصدر قلقٍ لدول الجوار، حيث وبالرغم من انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي ترامب من الاتفاق النووي واستراتيجية «الضغط الأقصى» على إيران، لا تزال إيران تحرز تقدماً ملموساً في برنامجها النووي (سيلجمان، 2019) (تشاك، 2020). وستكون منطقة الخليج العربي الأكثر تأثراً بأية تطورات أخرى لاحقة، ليس فقط في حالة الهجوم النووي من جانب إيران، ولكن أيضاً في حالة انهيار محطة الطاقة النووية أو منظومة أسلحة الدمار الشامل.

> السلوك الإيراني العدائي قد أثر بشكل كبير على توازن القوى، مشكلاً تهديداً كبيراً زاد تفاقمه ادعاء حيازة إيران للأسلحة النووية، ودعمها المستمر لحركة الحوثيين في اليمن

وبإعتراف إيران ذاتها، فإن عدوها الأكبر داخل شبه الجزيرة العربية هو إسرائيل (أكبر حليف للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط)، ونتيجة لذلك، فإن الأمن داخل المنطقة مضطرب للغاية (دا كروز، 2020). وهذا أمر يبعث على القلق نظراً لوجود عدد كبير من التحالفات السياسية المعقدة الهجينة في الشرق الأوسط، وبالطبع هي وسيلة لتقييم مخاوف الدول المجاورة مثل توافق المخاوف الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع احتمال شن هجوم نووي ضدها في حال امتلاك إيران القدرة على شن هجوم نووي، أو تفاقم العداءات الأمنية في منطقة الخليج.

يمكن القول إن ميزان القوى هو مشكلة في الخليج العربي مع سعي دول المنطقة إلى الحصول على



يشكل توازن الأمن أحدث استراتيجية لدول منطقة الخليج العربي من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة



القوة للسيطرة على المنطقة من حيث زيادة ترسانتها من الأسلحة وتطوير قدراتها العسكرية. ومع ذلك، فقد شهد التطور النووي الإيراني قلق إسرائيل والغرب بشدة بسبب التحول في ميزان القوى، إلى جانب التردد الذي أبدته روسيا والصين نحو الحد من تقدم البرنامج النووي الإيراني، ويمكن القول إن هذه الحالة يمكن أن تشكل وضعاً أكثر تقلباً، كبدايةً لحرب بين دول القوى العالمية.

أمن الخليج بين المصالح والمخاوف

ويرى برزيغار (2010) أن نظرية ميزان القوى تبدو غير ملائمة لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج في عالم اليوم، وفي ظل هذه النظم، فإن إمكانيات إثارة المخاوف والصراعات والأعمال العدائية هي كثيرة ومتنوعة. وقد يشكل توازن الأمن أحدث استراتيجية لدول منطقة الخليج العربي من أجل إحلال السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. ولعل الأزمة اليمنية الجارية والتي هي في جوهرها حرب بالوكالة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، من الأمثلة المهمة التي تبرز أهمية هذا التوازن الأمني.

وخلافاً لما يراه برزيغار، ترى الدول الغربية -وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية -أن توازن القوى أمر بالغ الأهمية في منطقة الخليج العربي. ويرى العديد من المعلقين أن الحكومة الأمريكية تتدخل في منطقة الخليج العربي من خلال التواصل المباشر أو غير المباشر مع دول المنطقة بهدف منع أي شكل من أشكال بناء القوة في المنطقة والتي قد تنقلب في نهاية المطاف ضد مصالحها في المنطقة.

وقد وصف الباحثون في الشأن السياسي ما قبل أحداث 11 سبتمبر أمثال وهلفورث وآخرون (2007) أن الولايات المتحدة الأمريكية بأنها قوة الوضع الراهن التي تهيمن تقريباً على جميع القضايا المتعلقة بالقوة في السياسة الخارجية.

وعند تقييم حالة القوة في منطقة الخليج العربي، فإن الوضع الحالي في العراق وثيق الصلة بهذا الموضوع. فقد أدت الإطاحة بالرئيس العراقي السابق صدام حسين من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وقيام الدولة الإسلامية في سوريا والعراق إلى توسيع نفوذ إيران في المنطقة (آيزنشتات ونايتس، 2016). ونتيجة لهذا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه الآن معضلة كيف تستطيع تخفيف حدة التهديدات المحتملة لمصالحها في حال نجحت إيران في تعزيز مكانتها الجديدة كقوة قيادية في المنطقة (كاربنتر وإينوسنت، 2007). ويرى بعض المشككين إن امكانية زيادة حدة التصعيد الأمني في المنطقة، علاوة على تزايد عدم اليقين السياسي بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستوفر الضمانات الأمنية على مستوى بعيد المدى تجعل المنطقة تبحث عن عدة بدائل للحفاظ على أمنها الوطني.

ومع ذلك، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تضطلع بدورمهم

ورئيس في تنظيم توازن القوى في المنطقة، وخاصة من خلال منع دول مثل إيران من أن تصبح مهيمنة أكثر من اللازم في المنطقة. ونتيجة لذلك، ومنذ بداية الصراعات العراقية في عام 2003، تنافست إيران والولايات المتحدة الأمريكية مع بعضهما البعض لتأسيس وتعزيز أدوارهما ومهامهما الجديدة في المنطقة، وفي الوقت الحاضر، تعتبر الإجراءات المعززة للأمن في واشنطن بمثابة انعدام للأمن في المنطقة بالنسبة لطهران.

وحتى الألفية الجديدة، كان ميزان القوى يميل نحو إسرائيل بسبب اقتصادها القوي، وبفضل وجود عددٍ كبيرٍ من المستثمرين الأجانب، فضلاً عن الدعم الكامل الذي تتلقاه من الولايات المتحدة الأمريكية (دا كروز، 2020). فقد كانت إسرائيل الدولة الوحيدة في شبه الجزيرة العربية التي تمتلك أسلحة نووية دون أي معارضة خاصة من المجتمع الدولي، ولكن بعد الألفية الجديدة مباشرة، بدأت إيران أبحاثها النووية غير المعلنة، ففي حين أنه لا يزال من غير الواضح ما هي الأهداف العسكرية الإيرانية بالضبط، يبدو أن العداءات الإقليمية الرئيسة لإيران هي إسرائيل والمملكة العربية السعودية، فمع التهديد الذي يلوح في الأفق بحصول إيران على سلاح نووي في المستقبل القريب، هناك ما يدعو للقلق!!

وينصب التركيز الحالي المعتمد على القوى الكبرى في منع إيران من الحصول على أسلحة نووية من خلال الجهود الدبلوماسية، مثل اتفاق خطة العمل الشاملة المشتركة، والعقوبات التي فرضتها إدارة ترامب - سياسة «الضغط الأقصى». فمع ازدياد حدة التنافس على القوة بين المملكة العربية السعودية وإيران لتحقيق الهيمنة الإقليمية، فإن دولة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كدولة الإمارات معرضة للخطر بشكل كبير.

ميزان المصالح.. بديلاً

ولا يمكن تحقيق توازن القوى إلا من خلال الاعتماد إلى حد كبير على تحالفات القوى والوسائل التي ترتبط بها تلك القوى (برزيغار، 2010).

ففي السيناريو السياسي والاستراتيجي المتغير، يبدو أن ميزان المصالح مناسب لإرساء السلام والأمن في منطقة الخليج العربي بدلاً من توازن القوى. فينبغي أن يستند الترتيب الأمني الجديد في المقام الأول إلى تعريف جديد لطبيعة التهديد؛ وبالتالي، فإن الفهم الدقيق لأهداف جميع الجهات الفاعلة المعنية، وتحديد القضايا والمصالح الأمنية المشتركة أمر بالغ الأهمية؛ حيث أن مستويات الأمن العالية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال إقامة تعاون وعلاقات مناسبة مع جميع الجهات الفاعلة الإقليمية في هذه المنطقة.

وخلاصة القول، فإنه ولتحقيق توازن القوى في منطقة ذات تحالفات هجينة ومعقدة كمنطقة الخليج العربي، فهناك حاجة إلى تطوير القدرات بما يتماشى مع التحديات، فضلاً عن إنشاء مستويات مناسبة من العلاقات الأمنية وإيجاد شراكات متعددة على المستويين الوطني والدولي.

المراجع:

1. Barzegar, K. (2010). Balance of Power in the Persian Gulf: An Iranian View. Middle East Policy, 17(3), pp.7487-.
2. Carpenter, T. and Innocent, M. (2007). The Iraq War and Iranian Power. Survival. 49(4), pp.6782-.
3. Cordesman, A., Gold, B. and Berntsen, G. (2014). The Gulf Military Balance: The Conventional and Asymmetric Dimensions, Volume 1. Lanham: Rowman & Littlefield Publishers.
4. Da Cruz, Marlene (2020) «Why Do States Acquire Nuclear Weapons? A Theoretical Framework in Assessing Nuclear Proliferation in Israel, Iran and Saudi Arabia,» Political Analysis: Vol. 21, Article 2.
5. Eisenstadt, M. and Knights, M (2016). The Battle for Mosul and Iran›s Regional Reach [Online] Washington Institute. Available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-battle-for-mosul-and-irans-regional-reach [Accessed 20 Mar. 2020].
6. Gariup, M. (2008). Regionalism and Regionalization: The State of the Art from a Neo-Realist Perspective. In: C. Harders and M. Legrenzi, ed., Beyond Regionalism?: Regional Cooperation, Regionalism and Regionalization, 1st ed. Aldershot, England: Ashgate, pp.6988-.
7. Schake, K., 2020. Trump'S Iran Strategy Isn'T Working As Well As He Thinks. [online] Available at: <https://www.theatlantic.com/ideas/archive/202002//trumps-iran-strategy-doesnt-work-as-well-as-he-thinks/605947/> [Accessed 14 March 2020].
8. Seligman, L. (2019). How Close Is Iran to a Nuclear Bomb, Really? [Online] Foreign Policy. Available at: https://foreignpolicy.com/201901/07//how-close-is-iran-to-a-nuclear-bomb-really/ [Accessed 2 Mar. 2020].
9. Waltz, K. (1979). Theory of international politics. Reading, Mass.: Addison-Wesley Pub. Co.
10. Wohlforth, W., Little, R., Kaufman, S., Kang, D., Jones, C., Tin-Bor Hui, V., Eckstein, A., Deudney, D. and Brenner, W. (2007). Testing Balance-of-Power Theory in World History. European Journal of International Relations, 13(2), pp.155185-

دور القيادة السياسية في الأمن الوطني

يعتبر الأمن الوطني هاجس الدول، وملتقى طموحاتها، ومبعث آمالها، فهو محرك طاقات الشعوب من أجل البناء والتطور، كما أنه يشكل دعوة مفتوحة لعمليات الاستثمار التي تساهم في الرفاهية والازدهار للمجتمعات، وتحقيق الرُقي والمجد وعناصر القوة الشاملة للدولة، وهذا يتطلب من القيادة السياسية اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحديد أولويات التهديد والتحديات التي تواجه الأمن الوطني من أجل المحافظة على تماسك النسيج الاجتماعي وتقوية الجبهة الداخلية والمحافظة على السيادة الوطنية.



الدكتور/ محمد خليل بني يونس
كلية الدفاع الوطني

ويعرف الأمن الوطني بأنه مقدرة الدولة في المحافظة على أراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة، وهو ما تقوم به الدولة وعلى رأسها القيادة السياسية من سياسات واستراتيجيات وإجراءات في حدود إمكاناتها للحفاظ على كيانها السياسي ومصالحها الحيوية، وهو يشمل التحديات والتهديدات الداخلية كالفقر والبطالة والحرية والمشكلات الاجتماعية الأخرى، كما يشمل التهديدات الخارجية بكافة أنواعها وأشكالها، فهو عملية تحصين اجتماعي ضد التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية على حدً سواء.

في حين أن المفهوم الشامل للأمن الوطني هو «القدرة التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتَّى المجالات في مواجهة المصادر التي تهدِّدُها على الصعيد الداخلي والخارجي، في السلم وفي الحرب، مع استمرار الانطلاق المؤمَّن لتلك القوى في الحاضر والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة» وقدرتها على تحقيق الولاء والانتماء.

وتكمن أهمية الأمن الوطني بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية وغيرها في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية والتحولات الدولية الراهنة في كونها تشكل ضغطاً متزايداً على القيادة السياسية في تحقيق الأمن الوطني.

وللبعد السياسي شقان داخلي ويتمثل في (السياسة الداخلية) الذي من خلاله

تدير الدولة مجتمعها، والثاني خارجي ويتمثل في (السياسة الخارجية) والذي تعمل الدولة من خلاله على استغلال مصادر التأثير المتوفرة في سياستها الخارجية للتأثير بها على المجتمع الدولي وسياسات الدول الأخرى وذلك تحقيقاً لمصالحها الوطنية، ولا يتحقق هذان الشقان إلا بإدارةٍ سياسيةٍ ونظامٍ سياسيٍ قويٍ ومتين، ينسجم في تطلعاته وأهدافه مع التطلعات الوطنية ويعمل جاهداً على تحقيق المصالح الوطنية للدولة من خلال انسجام تام بين عناصر النظام السياسي ومكوناته .

مفهوم القيادة السياسية

القيادة السياسية تشمل الطبيعة الدستورية والقانونية المنظمة لمؤسسات الدولة بسلطاتها الثلاث: التنفيذية، التشريعية والسلطة القضائية بمختلف أدوارها وتنظيماتها، وتعتبر القيادة السياسية قمة الهرم السياسي المتمثلة برئيس الدولة، ويرتبط الأمن الوطني عضوياً بالقيادة السياسية لما تمتلكه القيادة السياسية من عناصر قوة وآليات للعمل على تحقيق الأمن والدفاع الوطني من خلال العمل على المستوى الداخلي والخارجي.

والقيادة السياسية هي السلطة الشرعية التي تقوم بإدارة شؤون الدولة من أجل تحقيق المصالح والأهداف الوطنية لها، في إطار الدستور والقوانين السارية، وتختص بتحديد المطلب الوطني والمصالح العليا والأهداف الوطنية، وكذلك تحديد الأخطار الداخلية والخارجية مع تحديد أهداف الحرب في حالة الصراع المسلح.

وتعمل القيادة السياسية على تفعيل السياسة الخارجية بما يخدم الأهداف الوطنية من خلال ربطهما ببعضهما ليتم تحقيق المصالح الوطنية التي هي جوهر الأمن، وتعتبر قضايا الدفاع من القضايا التي توليها القيادة السياسية أهمية بالغة لما لها من تأثير مباشر على الأمن الوطني، وبما أن الفرد والمجتمع هما هدف وغاية الأمن الوطني وهما سبيل تحقيقه إلى جانب القيادة؛ فإن الانسجام في العلاقات بينهما يعد من أهم العوامل الدافعة لتحقيق منظومة الدفاع الوطني بجميع أبعادها وأشكالها.

مسؤوليات القيادة السياسية

يقع على عاتق القيادة السياسية أهمية توفير الأمن الوطني من خلال استقرار النظام السياسي ومشاركة المواطنين في ديناميكية هذا النظام وانفتاحه على التطور والتنمية المستدامة، أي أن الأمن الوطني لم يعد يقتصر على أمن الدولة بمؤسساتها الحكومية وقواتها المسلحة وحسب، ولكنه أخذ أبعاداً أكثر أهمية وهو أمن المواطنين وممتلكاتهم وتراثهم ومعتقداتهم، إذ أظهرت الدراسات الحديثة مدى أهمية الأمن البشري ودورة الريادي في منظومة الأمن الوطني.

والأمن البشري هو إطارٌ سياسيٌ واستراتيجية عملية للتصدي للتهديدات الواسعة الانتشار التي تواجهها الحكومات والشعوب، ومع أن التهديدات المحدقة بالأمن البشري تتفاوت بشكل





كبير من بلد إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر، فإن تطبيق مفهوم الأمن البشري يستوجب تقييماً شاملاً وملائماً لكل حالة، وهذا سيساعد على تركيز الاهتمام على المخاطر القائمة والناشئة التي تهدد أمن ورفاه الأفراد والمجتمعات.

والقيادة السياسية لها دورٌ كبير في أسلوب إدارة مؤسسات الدولة وارتباطاتها المباشرة بالمجتمع المحلي والدولي، وقدرة هذا النظام على تحقيق الأمن الوطني وتهيئة سبل الدفاع عن الوطن ومقوماته.

ويأتي في المقابل جموع المواطنين؛ فمن خلالهم يتحقق الأمن الوطني كونهم يشكلون القوى المحركة سواء الأمنية أو الاقتصادية، ولذلك فالعلاقة المتينة التي تربط النظام السياسي بالمجتمع تعتبر من أقوى عوامل التقدم والتنمية والازدهار، وبالتالي تحقيق قدر أكبر من وسائل الحماية للدفاع عن أمن الوطن ومكتسباته، وما التلاحم الشعبي والالتفاف حول القيادة السياسية والأجهزة الأمنية إلا دليل على أن الجميع شركاء في المسؤولية الوطنية.

ويكمن جوهر العلاقة ما بين النظام السياسي والأمن الوطني في أن المكلف الحقيقي بتأمين الأمن الوطني هو النظام السياسي من خلال قدرته على تحديد أبعاد الأمن الوطني المحلي والإقليمي والدولي وتوظيفها لمصلحة الدولة من خلال صيانة عناصر الأمن الوطني وتقويتها والتي تشمل العنصر الجغرافي والسياسي والاقتصادي والتكنولوجي والاجتماعي والنفسي والعسكري، حيث أصبح الأمن الوطني وقدرته على تحقيق الدفاع الوطني هو درجة القياس الفعلية لاستقرار الدولة وقدرتها على الحفاظ على المكتسبات الوطنية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال بناء

يشكل توازن الأمن أحدث استراتيجية لدول منطقة الخليج العربي من أجل إحلال السلام

عناصر قوة الدولة الشاملة لتحقيق الحياة الفضلى للشعب.

أبعاد الأمن الوطني

تلعب القيادة السياسية دوراً مهماً وبارزاً في تكوين الهوية الوطنية





تفعيل وتمكين طاقات الشعب ومؤسساته والعمل على ترسيخ مفاهيم دولة المؤسسات والقانون، وترسيخ الديمقراطية وجعلها عنواناً لتحقيق التنمية الشاملة، وإدراك التوجهات الدولية ودورها في المنظومة العالمية.

ويتعاظم دورالقيادة السياسية بالعمل الجاد من أجل أمن الوطن ورفاهية المواطن، حيث تعمل على تحقيق الدفاع الوطني من خلال تعاملها مع أبعاد الأمن الوطني التالية:

أ. البعد الاجتماعي: والذي يركّز على أهمية الوحدة الوطنية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني ودعم مسيرة الديمقراطية وتحقيق مستواً معيشياً أفضل للمواطنين.

ب. البعد الاقتصادي. وذلك من خلال دعم مسيرة التنمية الاقتصادية وتفعيل دور القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار وتهيئة البيئة المناسبة للاستقرار والأمن اللازمين للبيئة الاقتصادية، بالإضافة إلى التركيز على التنمية البشرية.

جـ. البعد العسكري. والذي يركز على دعم القوات المسلحة والأجهزة الأمنية وتمكينها من أسباب القوة والتكنولوجيا، وربط جميع قوى الأمن الوطني بواجبات تنموية في المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة الارتباط بين أفراد المجتمع وهذه المؤسسات، ويسهم في التعريف بدور القوات المسلحة والأجهزة الأمنية المختلفة.

د. البعد الجغرافي. وذلك من خلال تفعيل وتطوير آلية العمل العربي المشترك والتحرك في إطار عربي موحد لدعم التوجهات في تحقيق الأمن والاستقرار للمنطقة، والعمل على حل أية مشكلات او خلافات أو عوائق بينها.

يتعاظم دور القيادة السياسية بالعمل الجاد من أجل أمن الوطن ورفاهية المواطن

للدولة من خلال قدرتها على ضبط التوازن، وإحتواء الأحداث والحفاظ على استقرار المجتمع بالعديد من الإجراءات والخطوات خصوصاً في ضوء تصاعد الأزمات الإقليمية والدولية، وذلك من خلال



فالقيادة السياسية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الأمن الوطني وتدعم نماء وتقدم وازدهار الدولة، بما ينعكس على حياة المواطن ورفاهيته

وسائل تحقيق الأمن الوطني

إن وسائل تحقيق الأمن الوطني كثيرة ومتعددة، وجميعها تقع على عاتق القيادة السياسية حسب توجيهاتها ومتابعتها، فمنها ما هو في شكل إجراءاتٍ تتخذها الدول لرسم سياساتها للأمن الوطني، ومنها ما هو سلوكي وقيمي يتخذ من قبل الدولة والمجتمع، ومن أهم وسائل تحقيق الأمن الوطني مايلي:

أ. المحافظة على الهوية الدينية للمجتمع: وذلك بالتنشئة الصالحة للشباب من خلال الأسرة والمدرسة، ووسائل الإعلام، والتوعية بما يمثله الغزو الفكري والثقافي من تهديد لطمس الهوية الدينية وبالتالي تهديد الأمن الوطني، فضعف الوازع الديني يؤثر بدوره على الولاء والانتماء والوحدة الوطنية.

ب. التنمية السياسية: وذلك بسعي القيادة السياسية للحفاظ على استقلالية قرارها السياسي وعدم السماح لأي قوة بالتأثير عليه، وتستطيع الدولة من خلال الدبلوماسية الفاعلة كسب التأييد لقضاياها وإقامة علاقات دبلوماسية مع دول العالم وبخاصة الدول ذات التأثير على الساحة الدولية، أما على المستوى الداخلي فإن الإجراءات التي تتخذها الدولة لمشاركة مواطنيها في اتخاذ القرارات التي تمس حاضرهم ومستقبلهم، وقيام سلطات الدولة المختلفة بواجباتها يضمن بإذن الله تحقيق الاستقرار السياسي الذي يسهم في تحقيق الأمن الوطني.

جـ. تكوين مجالس متخصصة في الشؤون الدفاعية والأمنية: وهو ما يسمى حالياً في العديد من الدول «المجلس الأعلى للدفاع»، وكذلك «المجلس الأعلى للأمن الوطني»، كما أن هناك مسمياتٍ مختلفة في بعض الدول، وأياً كان مسمى هذه المجالس، فإنه يناط بها رسم السياسات العامة للأمن الوطني بشكل عام، لتتولى الجهات الحكومية المختلفة وضع سياساتها واستراتيجياتها المناسبة بما يحقق أهداف الأمن الوطني.

د. إبرام الاتفاقات والمعاهدات والتحالفات الدفاعية والأمنية: فكثيراً ما تلجأ الدول التي لا تستطيع تحقيق أمنها الوطني بالاعتماد على قدراتها الذاتية لأسباب معينة مثل (قلة الموارد – قلة عدد السكان – صغر المساحة -...) إلى عقد مثل هذه الاتفاقات والتحالفات التي تكون على المستوى الإقليمي أو الدولي، أو إبرام المعاهدات مع الدول العظمى.

هـ. إعداد وبناء القوات المسلحة: باتخاذ الإجراءات الكفيلة لضمان وجود القوة العسكرية القادرة على حماية مصالح الدولة، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات الداخلية والخارجية المحتملة، والاهتمام بعملية الإنتاج الحربي، والتطوير التقني للأسلحة والمعدات.

و. التربية الأمنية: تعد التنشئة السليمة المنطلقة من قواعد تربوية متينة من أهم وسائل تحقيق الأمن الوطني، فإذا غُرس مفهوم الانتماء والولاء وحب الوطن في نفوس الأجيال فإنها بلا شك ستكون محصَّنة ضد كل ما من يحاول تفتيت وحدتها أو التأثير على أمنها الوطني.

ز.التنمية الاجتماعية: تسهم التنمية الاجتماعية في تحقيق الأمن الوطني من خلال ترسيخ العقيدة الدينية، وعدالة السلطة، وسيادة القانون، والقضاء على الفقر والبطالة، ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وحفظ الحقوق والحريات وتوزيع الثروة.

ح. التنمية الاقتصادية: يبقى الاقتصاد عاملاً مهماً ويتداخل مع جميع الوسائل المذكورة آنفاً، فدون اقتصاد قوي لا تستطيع الدولة التقدم في المجالات الأخرى، فالمستوى الاقتصادي للدولة من المعايير المهمة لقياس الأمن الوطني.

ط. التعليم: للتعليم دور حيوي في تحقيق الأمن الوطني وعلى القائمين على العملية التعليمية مراجعة الإستراتيجية التعليمية في ظل المتغيرات الحديثة.

ي. الإعلام: هناك علاقة تكاملية بين تحقيق الأمن والإعلام، فالإعلام هو المسؤول عن نشر الأخبار والمعلومات الصحيحة والدقيقة ومخاطبة عقول المواطنين وعواطفهم وتوجهاتهم، خاصة في ظل تعاظم تأثير العولمة والتعدي على سيادة الدول، وتزايد استخدامات الفضائيات والإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، والتصدي لمحاولات الغزو والتغريب ومسح الهوية من أجل تحقيق الأمن الوطني.

بلاشك يعدّ الأمن الوطني لأية دولة ذو أهمية حيوية على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والعسكري والثقافي وغيرها، لأجل البناء والتنمية والتطور، الأمر الذي يستوجب من القيادة السياسية معه تحديد التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية وأبعادها المختلفة وتأثيراتها الحالية والمستقبلية، من أجل وضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة والملائمة والقادرة بإمكاناتها المحلية من



الحفاظ على أمن واستقرار الدولة بكل أشكاله.

فالقيادة السياسية تلعب دوراً أساسياً في تحقيق الأمن الوطني وتدعم نماء وتقدم وازدهار الدولة، بما ينعكس على حياة المواطن ورفاهيته ، فالعيش الكريم في حياةٍ آمنةٍ ومستقرة يؤدي إلى ترسيخ محبة المواطن لقيادته السياسية والالتفاف حولها، مما يشكل صمام الأمان لاستقرار الوطن ووحدته، ويستطيع النظام السياسي -كذلك- أن يلعب دوراً محورياً على المستويين الدولي والإقليمي في السياسات والعلاقات الخارجية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة الوطنية، إذ تعتبر المصلحة الوطنية المعيار الأساس في رسم وتحديد هذه السياسات والعلاقات.

المراجع

1. الأمن الوطني. المفهوم والأبعاد والمرتكزات، محاضرة للفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، كلية الدفاع الوطني، درع الوطن، 1 نوفمبر 2013م.
2. البدانة ذياب، الأمن الوطني في عصر العولمة، المجلس الأعلى للشباب، عمان.
3. الدكتور زكريا حسين، الامن القومي، أستاذ الدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، جمهورية مصر العربية.
4. أسس ومبادئ الأمن الوطني، كلية الدفاع الأردنية.
5. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، ط1، 2012م.

تحديات الصحة العامة للعقد القادم

تزامناً مع انتشار جائحة كورونا (كوفيد- 19) بداية العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، أعلنت منظمة الصحة العالمية قائمة التحديات الصحية التي يواجهها العالم في الوقت الحالي، حيث أعربت المنظمة عن قلقها الكبير بتأثر الكثير من الدول حول العالم بتدني مستوى كفاءة النظم والبنية التحتية الصحية، والقصور في القدرات الإدارية والمالية فيها، وقد يؤدي هذا الإخلال بدوره في تقليل فرص الفرد والمجتمع للوصول إلى العناية الصحية المثلى والتي حددتها المنظمة بأنها الرعاية الصحية العادلة، الشاملة وذات الجودة التي تقدم من خلال شبكة خدمات متقدمة ومغطاة بنظام مالي مستدام يراعي الاستخدام الأمثل للموارد.



د.حاتم فرج العامري
دارس في كلية الدفاع الوطني

وتأتي أهمية تسليط الضوء على قائمة التحديات التي نشرتها منظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر في يناير 2020، هو الربط بين تلك التحديات ألـ(13) التي أوردها التقرير وما يواجهه العالم الآن من تعاظم خطر انتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، وأهمية التأكيد على ضرورة فهم تلك التحديات بشكل متكامل بسبب ترابطها، وأنها تتأثر وتؤثر ببعضها البعض، وبذلك قد يتضاعف تأثيرها على صحة الفرد والمجتمع.

ونعدد فيما يلي تلك التحديات وفق سياقها في التقرير وهي ترد هنا عشوائياً ولا يتبع سردها بالضرورة لأهميتها أو أولويتها.

الأول: الصحة والتغير المناخي

يتسبب الإحتباس الحراري في حدوث تواتر في أحداث مناخية متطرفة كالعواصف والفيضانات وموجات الجفاف، بينما يتسبب تغير المناخ في حدوث ظواهر مناخية أكثر تطرفاً، فعلى سبيل المثال تقدر منظمة الصحة العالمية بأن عدد من يفقدون حياتهم بسبب تلوث المناخ يقدر بحدود(7) ملايين شخص سنوياً، كما تؤدي العوامل المناخية غير المستقرة إلى التأثير على الأمن الغذائي وبذلك تفاقم سوء التغذية والأمراض المصاحبة لها، و يعتبر التغير المناخي كالتغيير في درجات الحرارة و الرطوبة و نسب الأمطار أحد العوامل الرئيسة في إنتشار الأمراض السارية كالملاريا

ووبائيات الجهاز الهضمي أو الأمراض المزمنة كالربو وأمراض الجهاز التنفسي الأخرى.

الثاني: وصول الرعاية الصحية إلى مناطق الأزمات

يشهد العالم وخاصة في مناطق متفرقة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حروب خلقت الكثير من القيود على وصول الخدمات الصحية إلى مناطق النزاع، وتواجه المؤسسات الصحية العديد من القيود كون الدول المتأثرة بالنزاع بشكلٍ عام غير قادرة أو غير راغبة في تقديم ما يكفي من الخدمات الصحية لمواطنيها، ويواجه مقدمو الرعاية الصحية عدة صعوبات من أهمها أ-الإضرار بالبنية الصحية التحتية،نقص الإمدادات الطبية، قلة المهنيين الصحيين، وشح المصادر المالية. كما أن الصراع المسلح يزيد من صعوبة وصول الخدمات الطبية للمحتاجين بسبب انعدام الأمن والحواجز البيروقراطية والإدارية خلال وقت الحرب؛ هذا بالإضافة إلى استغلال أطراف النزاع في عسكرة أو تسييس الرعاية الصحية وتخصيص المساعدات وفق التوجه الحزبي أو السياسي.

الثالث: المساواة في الرعاية الصحية

لضمان مجتمع معافى وسليم يجب على الدول تقديم رعاية صحية شاملة وعادلة لكل أفراد المجتمع ولا تتفاوت وفق العمر، أوالجنس، أو العرق، أو المستوى الإجتماعي أو المالي، وتكون المساواة في الرعاية الصحية في ثلاثة مجالات:

1. **المساواة في الوصول إلى الرعاية الصحية.**
2. **المساواة في تقديم وجودة الخدمات.**
3. **المساواة في مخرجات النظام الصحي.**



وأوضحت منظمة الصحة العالمية أن هنالك تبايناً وفروقات ليست فقط بين الدول ولكن قد تكاد أن تكون بين المدن أو المجتمعات في المدينة الواحدة، وتزداد هذه الفجوة في دول العالم النامي وخاصةً في دول شرق أسيا وأفريقيا، وقد كان لوباء كورونا الأثر الأكبر في إظهار عدم الإنصاف والتفاوت الكبير في تقديم خدمات القطاع الصحي حتى في المجتمعات المتقدمة حيث توفرت خدمات فحص الفيروس للمشاهير والأغنياء بشكل أكبر وأسرع من غيرهم مما عكس عدم المساواة وسوء الإنصاف الصحي في تلك الدول.



كان لوباء كورونا الأثر الأكبر في إظهار عدم الإنصاف والتفاوت الكبير في تقديم خدمات القطاع الصحي حتى في المجتمعات المتقدمة



الرابع: الاكتفاء الدوائي والعلاجي

أشارت منظمة الصحة في تقريرها بأن ثلث سكان العالم لا يمكنهم الوصول إلى الدواء أو المستلزمات الطبية الأساسية اللازمة لتحقيق الأهداف الصحية المثلى؛ وذلك بسبب شح الأدوية وغلائها حيث تأخذ العقاقير واللقاحات الطبية النصيب الأكبر من ميزانيات الدول العامة. وهنالك عدة عوامل تساهم في نقص الدواء والأدوات الصحية وتشمل محدودية عمليات التصنيع، حقوق الملكية الفكرية، ضمان الربحية، نظم التصدير والتوريد، قوانين الجمارك والتنظيم وسياسات السوق. كما يعاني النظام الصحي حول العالم من الغش الصناعي في الأدوية والمحاليل الطبية أو سوء التصنيع مما يأثر سلباً على جودة الخدمات الصحية وسلامة الفرد والمجتمع، كما أن الربحية التجارية تؤثر على الإستثمارات ورؤوس الأموال مما ينتج عنه نقص في إمداد الدول الفقيرة والنامية بالأدوية اللازمة للقضاء على أمراض محددة كالأيدز الذي ينتشر في أفريقيا؛ ولكن غلاء الدواء والعجز المالي في تلك الدول يحد من توافر العلاج الدوائي لتلك المجتمعات. وتزداد فجوة توافر الدواء في وقت الأزمات والطوارئ، فعلى سبيل المثال: فقد كان لمحدودية الموارد الدوائية والمستلزمات والأجهزة الطبية أحد أسباب الوفيات لوباء كورونا وتفشيه السريع في بعض البلدان حول العالم.

الخامس: الحد من الأمراض السارية

ما زال العالم حتى مع التقدم التقني والتكنولوجي يعاني من استمرارية انتشار الأوبئة والأمراض السارية حيث تؤدي الأمراض المعدية كالسل والملاريا وإلتهابات الكبد الوبائي و فيروس نقص المناعة المكتسبة (الأيدز) وغيرها ما يقارب 22 % من الوفيات و26 % من الإعاقات سنوياً معظمهم من الأطفال وصغار السن، وترتبط المناطق الموبوءة عادة بسوء الحالة الإقتصادية والفقر وما يصاحبه من سوء الخدمات الصحية والتلوث البيئي مما يزيد من فرص إنتشار الوبائيات. وقد أثبتت



يعتبر النظام الغذائي غير الصحي والتدخين من العوامل الرئيسة لأنتشار أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي



الأبحاث الميدانية على أمتلاك تلك الكائنات الحية الدقيقة المسببة للأمراض القدرة على التطور باستمرار وتطور قدرتها على الانتقال إلى مجتمعات بشرية جديدة بسبب تغير المناخ وزيادة الرقعة السكانية، كما استطاعت تلك المجهريات بالتحول الجيني ومضاعفة قدرتها على مقاومة المضادات الحيوية والتكيف مع بيئات جديدة مما زاد من فرص انتشارها وتوسعها وبالتالي تأثيرها.

السادس: الاستعداد للوباء العالمي

كان لأزمة انتشار ايبولا أثراً كبيراً على قارة أفريقيا والتي عملت جاهدة لإحتوائه، برغم تحرك بعض المؤسسات والجمعيات الخيرية للمساعدة إلا أن معظم الدول لم تتخذ الإجراءات المستقبلية للإستعداد للوباء القادم والذي أثبته نظام المحاكاة في المنتدى الإقتصادي العالمي في عام 2018.

فمنذ إعلان منظمة الصحة العالمية في 31 يناير 2020 بأن وباء كورونا حالة طارئة إلا أنه كان هنالك تفاوت كبير في ردود فعل الدول وتباين القدرات في التصدي وإحتواء المرض. وبرغم خطورة الوباء وتأثيره عالمياً اتخذت كل دولة إجراءاتها منفردة ولم يكن هنالك تنسيقاً عالمياً بين الدول أو استفادة مشتركة للتجارب والخبرات. فقد نجحت دولة مثل تايوان في الحد من انتشار الفيروس حيث أنها سجلت عدد محدود من الإصابات واللذي كان بفضل الاستجابة المبكرة والإستخدام المتقدم للتكنولوجيا رغم قربها من بلد منشأ الوباء؛ الصين.

أما بعض الدول الأوربية كإيطاليا و أسبانيا و حتى الولايات المتحدة الأمريكية فكانت الإستجابة لديهم متأخرة وشبه معدومة وتفاقمت فيها حالات العدوى بشكلً متسارع مما سبب إزدياد أعداد المصابين فوق الطاقة الإستيعابية للنظام الصحي والذي أثر بدوره على جودة الخدمات المقدمة وزيادة أعداد الحالات الحرجة وعدد المتوفين المتأثرين بالمرض.

السابع: حماية المجتمعات من المنتجات الخطرة

يعتبر النظام الغذائي غير الصحي والتدخين من العوامل الرئيسة لأنتشار أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وأمراض الجهاز التنفسي المتسببة في 85 % من الوفيات حول العالم سنوياً. وتتسبب الأطعمة غير الآمنة والملوثة بالبكتيريا والفيروسات والطفيليات أو المواد الكيماوية الضارة أكثر من 200 مرض مختلف تتراوح بين الإسهال والسرطان، ويقدر عدد المصابين بالأمراض التي لها علاقة بسوء الغذاء في جميع أنحاء العالم بنحو 600 مليون شخص ويتسبب في وفاة 420.000 شخصاً سنوياً. ويعتبر التدخين أحد الأسباب الرئيسة للسرطان، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية، وأمراض



الرئة، والسكري ويزيد من خطر الإصابة بالسل وأمراض الجهاز المناعي، وقد ثبت علمياً عن ارتباط تدخين السجائر الإلكترونية بأمراض الجهاز التنفسي ومن ضمنها القصور الحاد لوظائف الرئة.

الثامن: الاستثمار في الكادر الصحي

من الضروري لتوافر أي نظام صحي وجود كادر صحي ذي كفاءة يعملون في بيئة آمنه ومحفزة يمكنهم من تقديم خدمات صحية متكاملة وذات جودة، وبرغم ذلك فإن كثير من الدول وخاصة الفقيرة والنامية منها تواجه تنمية بشرية في القطاع الصحي متواضعة ولا تتواءم مع الحاجة الملحة لمجتمعاتهم. ولا يفتقر العالم للمهنيين الصحيين فقط من ناحية الكم؛ ولكن مع التقدم العلمي والتقني يتطلب أن يكون ذلك الكادر ذا مهارة ومدرباً وفق احتياجات مجتمعه، و قد واجهت بعض الدول تحدياً في إعداد المهنيين الصحيين لمجابهة الوباء واضطرت إيطاليا على سبيل المثال إلى الاستعانة بعدد كبير من طلبة الطب الذين لم يكملوا دراستهم وخرطهم في المستشفيات والمراكز في الصفوف الأولى من الطواقم الطبية المعالجة لمرضى الفيروس القاتل. كما قامت بعض الدول بطلب كوادر طبية مدربة من دول أخرى و خاصة مهني التخصصات الحرجة و الفائقة.



وتعاني فئة المراهقين من عادات سيئة كانتشار الغذاء غير السليم والتدخين والإدمان على المخدرات مما يزيد من فرصهم في الإصابة بالسمنة

التاسع: صحة المراهقين

هنالك ما يقارب 1.3 مليون حالة وفاة بين المراهقين بين سن 10 إلى 19 سنة معظمها تتعلق بالحوادث كحوادث السيارات والانتحار كما يتفشى في بعض المجتمعات تلك الفئة من الأمراض المتصلة بالجنس كالأيدز والأمراض التناسلية، كما وتعاني فئة المراهقين من عادات سيئة كانتشار الغذاء غير السليم والتدخين والأدمان على المخدرات مما يزيد من فرصهم في الإصابة بالسمنة وما يصاحبها من أمراض الضغط والسكري المبكر بالإضافة إلى الأمراض النفسية كالتوتر والأرق والاكتئاب، وتؤكد المنظمة أن فترة المراهقة تعتبر حجر الأساس وإن النمو السليم لتلك المرحلة سيعزز العالم لبناء مجتمعات صحية ومعافاة.

العاشر: كسب ثقة المجتمع

كان لتقدم تقنية الاتصالات وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي الأثر الكبير في تقدم الخدمات الطبية؛ ولكن كان له أيضاً أثراً سلبياً في نشر المعلومات الخاطئة، مما أوجد صعوبة عامة في اتباع النهج السليم في الوقاية أوعلاج الأمراض. فعلى سبيل المثال نشأت حركة ضد التطعيم وانتشرت على مستوى العالم مما أدى إلى ظهور وبائيات تم التغلب عليها سابقاً كالحصبة وشلل الأطفال، وقد انتشر مع وباء كورونا الكثيرمن الشائعات والمعلومات المغلوطة وغير المنظمة والتي ساهمت بشكل كبير-أحياناً-في التهاون مع المرض من قبل العامة أو اللجوء إلى أساليب غير علمية في الوقاية أو العلاج.

الحادي عشر: التقدم التكنولوجي والتقني

أحدث التقدم التكنولوجي ثورة في تشخيص وعلاج الكثير من الأمراض التي كان يستصعب علاجها سابقاً، و كان التقدم التقني في قراءة الجينات والتطور في علم الأحياء الجيني والرقميات والذكاء الاصطناعي له الأثر الجم في فهم أمراض كالسرطان والأمراض الوبائية، فكان سرعة تحرير جين فيروس كورونا أحد الأسباب التي ساعدت المختبرات على استحداث الفحص السريري لحاملي هذا المرض، وقد أنشأت تايوان نظاماً للمتابعة والتقصي للقادمين عبر مطاراتها وتحديد نسب إمكانية اصابتهم بوباء كورونا عن طريق اللوغريثمات حسابية باستخدام الذكاء الاصطناعي مما ساعد في تحديد من هم أكثر عرضة للمرض وعزلهم ومتابعتهم عن طريق نظم تتبع رقمية، وتكمن خطورة التقدم التكنولوجي في الأستخدام غير الأمثل كتقنيات خلط الأجنة أو تصنيع ميكروبات شديدة السمية.

الثاني عشر: حماية الدواء

هنالك تنامٍ في قدرة الميكروبات الدقيقة





على مقاومة المضادات الحيوية؛ مما يهدد في نشوء أمراض ووبائيات يصعب على العالم مجابهتها، ومن ضمن الأسباب المؤدية لتلك الظاهرة الاستخدام المفرط وغير المسؤول للمضادات الحيوية والتي تكتسب مع الوقت القدرة على التحول والتكيف مع تعرضها المستمر لتلك المضادات.

وقد نشرت منظمة الصحة العالمية تقريراً مفاده بأن هناك 480 ألف مريض بالسل، ومن 7 إلى 40 % من مرضى فيروس المناعة المكتسبة(الإيدز) يعانون من المقاومة الدوائية، كما أن هنالك زيادةً كبيرة في بعض الدول في مناعة طفيلي الملاريا المنتشرة في أفريقيا وأسيا الوسطى.

الثالث عشر: نظافة المياه والصرف الصحي والنظافة العامة

تعتبر المياه النظيفة والصرف الصحي الفعال والنظافة العامة من العوامل الرئيسة لبناء المجتمعات وتقدمها، ويؤثر سوء تلك الخدمات على ما يقارب 132 مليون نسمه وتكون من مسببات وفاة 1.9 مليون فرداً سنوياً، ويكون الأفراد والمجتمعات أكثر عرضة لأوبئة تلوث المياه في المناطق المتأثرة بالحروب والكوارث الطبيعية؛ حيث تزداد فرص انتشار أمراض وبائية كالكوليرا وأمراض الاسهال والملاريا خاصةً لدى الأطفال.

وكانت التقارير الأولية توضّح بأن سوق «ووهان» في الصين كان بؤرة تفشي وباء كورونا والذي أفادت التقارير أنه واحد من الأسواق الكثيرة للحيوانات المفتوحة المنتشرة في وسط وغرب أسيا والذي يفتقر إلى النظافة وزيادة تلوثه ببقايا الحيوانات والذي بدوره قد يكون أحد أسباب انتشار وباء كورونا.

هنالك أهمية للنظر إلى الخدمات الصحية كنظام متكامل يلبي احتياجات كافة أفراد المجتمع الواحد مع التأكيد على ضرورة التعاون والتنسيق الدولي بالتعاون مع حكومات الدول والمنظمات الصحية العالمية؛ وذلك للنهوض بنظام صحي عالمي يدعم النظم والبنى التحتية الصحية لكافة الدول وخاصة الهشة والضعيفة منها. على أن يقوم هذا النظام بالتبادل المستمر في الارشادات والتوصيات ومشاركة المجتمع الدولي للتحديات الصحية المختلفة ويكون هناك منصة لقاعدة بيانات بحثية في مختلف المجالات الصحية وخاصة في بحوث وتجارب الأمراض السارية واللقاحات وطرق الوقاية من العدوى ومكافحتها، و يدعم هذا النظام مالياً و تقنياً ولوجيستياً و تكون له القدرة على التعامل مع الأزمات الصحية كأزمة جائحة كورونا (كوفيد19-) على سبيل المثال.

المراجع

1. World Health Organization Report: Urgent health challenges for the next decade https://www.who.int/news-room/photo-story/photo-story-detail/urgent-health-challenges-for-the-next-decade
2. World Health Organization Report: Antimicrobial resistance https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/antimicrobial-resistance
3. World Health Organization Report: WHO calls for stronger focus on adolescent health https://www.who.int/mediacentre/news/releases/2014/focus-adolescent-health/en/
4. World Health Organization Report: Malaria: https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/malaria
5. World Health Organization Report: Water sanitation hygiene https://www.who.int/water_sanitation_health/en/
6. World Health Organization Report: Responding to attacks on health care https://www.who.int/activities/responding-to-attacks-on-health-care
7. World Health Organization Report: Substandard and falsified medical products Jan 2018 https://www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/substandard-and-falsified-medical-products
8. World Health Organization Report: WHO welcomes industry action to align with global transfat elimination targets May 2019. https://www.who.int/news-room/detail/072019--05-who-welcomes-industry-action-to-align-with-global-trans-fat-elimination-targets

تأثير الوباء (الجائحة) على الاستراتيجية الأمنية

إن الاستراتيجيات الأمنية للدول عادةً ما يقصد بها القرارات المتخذة والسبل المتبعة لتحقيق المصالح الوطنية، والتي تتضمن - على سبيل المثال لا الحصر - : الأمن و الرفاه الاقتصادي والوحدة. وعليه فأيّ تهديد أو تغيّرٍ في الموقف للبيئة الدولية أو الإقليمية أو الداخلية والذي يَمَسُّ هذه المصالح على شكل تحدٍ أو تهديد من شأنه أن يؤدي في كثير من الأحيان للحاجة إلى مراجعة الاستراتيجيات أو تطويرها ؛ لتتلاءم مع المعطيات والمتغيرات للخروج بأهداف مننشودة وذلك باستخدام أدوات القوة المناسبة للدولة وتشكيل عمل مناسب ذي قدرة .



خالد المقيمي
دارس في كلية الدفاع الوطني

ومن هذا المنطلق والفهم ؛ نجد أننا أمام سؤال ملحّ، وهو إلى أيّ مدىً قد تأثرت الاستراتيجية الأمنية؟ وهل لعبت الأوبئة دوراً محورياً في أمن الكيانات والدول ؟

ذلك ما أودّ الإجابة عليه من خلال المرور عبر التاريخ ؛ واستعراض هذه الأحداث الشهيرة منها بشكل انتقائي، والتي كان لها تأثير بالغ من حيث ضحاياها أو نتائجها المباشرة أو غير المباشرة.

هذا بالإضافة إلى مسحٍ للبيئة الداخلية والخارجية الموجودة آنذاك، وكذلك أيّ تهديدات أو تحديات قد أفرزتها هذه الأوبئة المتفشية.

ثم بعد هذا المسح نقوم باستخلاص القواسم المشتركة بين هذه الأحداث التاريخية؛ من حيث التأثير على الشعوب والحكومات والقادة والجيوش؛ عملاً بثالوث الحرب لكلوادزفيتس (الثالوث الثاني)[1] .وعليه نستخلص : هل يمكن التنبؤ بالمتغيرات التي قد تطرأ على الاستراتيجيات الأمنية نتيجة الجائحة كوفيد 19 ؟!

التاريخ في صياغةٍ جديدة

كان المؤرخ اليوناني ثوسيديديس يأمل في أن يتم الحكم على عمله بأنه مفيد من قبل أولئك الذين يريدون أن يفهموا بوضوح الأحداث التي قد حدثت في الماضي؛ وذلك لأنها سوف تتكرر في وقت أو بآخر وبنفس الطريقة تقريباً في المستقبل (مرجع)[2] .

ففي خضم عرضه لأحداث الحرب البلوبونية ذكر ثوسيديديس أول تفشٍ للطاعون عُرف في القرن الخامس ق.م كان بين جدران أثينا المحاصرة من قبل أسبارته، وعرَّج على نتائجه وتأثيره حين ذكر أنه أودى بحياة ثلث سكان أثينا بمن فيهم القائد العسكري بريكليس

(مرجع)[3]، وأنه أدى إلى سقوط أثينا الديموقراطية.

وكان قد سبق ذلك الحصارَ تدفقُ اللائجين من الخارج ومن سكان المناطق النائية المجاورة والذي أثر على الموارد والبنية التحتية (مرجع)[4]، وما رادف ذلك من إضرابات اجتماعية (مرجع)[5] وبروز اسبارته كإمبراطورية .

وفي الفترة ما بين (165 - 180م) ضرب الطاعون (لانطوني) الإمبراطورية الرومانية مسبباً موت الكثيرين؛ حتى كانت أعداد الوفيات تصل إلى ألفي شخصٍ يموتون يومياً في روما - كما وصف ذلك المؤرخ كاسيس(مرجع)[6]، ويمكن اعتبار موجات الأوبئة التي ضربت الإمبراطورية الرومانية على مدى أربعة قرون من أسباب نهايتها، حيث اعتبر نيبور أنها كانت لها تأثيراتٌ خطيرةٌ على الإمبراطورية الرومانية، خاصة في المجال الثقافي. (مرجع)[7].

> أول تفشٍ للطاعون عُرف في القرن الخامس ق.م كان بين جدران أثينا المحاصرة من قبل أسبارته، وعرَّج على نتائجه وتأثيره حين ذكر أنه أودى بحياة ثلث سكان أثينا

عالم آخر بارز مع وجهة نظر مماثلة كان سيك (مرجع)[8] ؛ مثلما أشار بواك في كتابه «شح القوى العاملة وسقوط الامبراطورية الرومانية». (مرجع)[9]، بينما اعتبر مازارينو الطاعون وحروب ماركوس كأصل للأزمة الاقتصادية في روما، (مرجع)[10]، إذ أثر الطاعون الأنطوني على التقاليد الرومانية القديمة، تاركًا أيضاً علامةً من خلال التعبير الفني للفنانين والذي برز فيه تجديد الروحانية والتدين. وعليه هيأت هذه الأحداث لإيجاد الظروف لانتشار الأديان التوحيدية، مثل الميثراسية والمسيحية. وفي هذه الفترة، التي تتميز بالأزمات الصحية والاجتماعية والاقتصادية، مهدت الطريق لدخول القبائل البربرية المجاورة إلى الإمبراطورية وتجنيد القوات البربرية في الجيش الروماني لصد هجمات القبائل الألمانية (بولاس اوركاسيوس) ؛ والذي كان له تأثيره الثقافي والسياسي. ربما يكون الطاعون الأنطوني قد خلق الظروف لانهيار الإمبراطورية الرومانية، وبعد ذلك لسقوطها في الغرب في القرن الخامس الميلادي (مرجع)[11] .

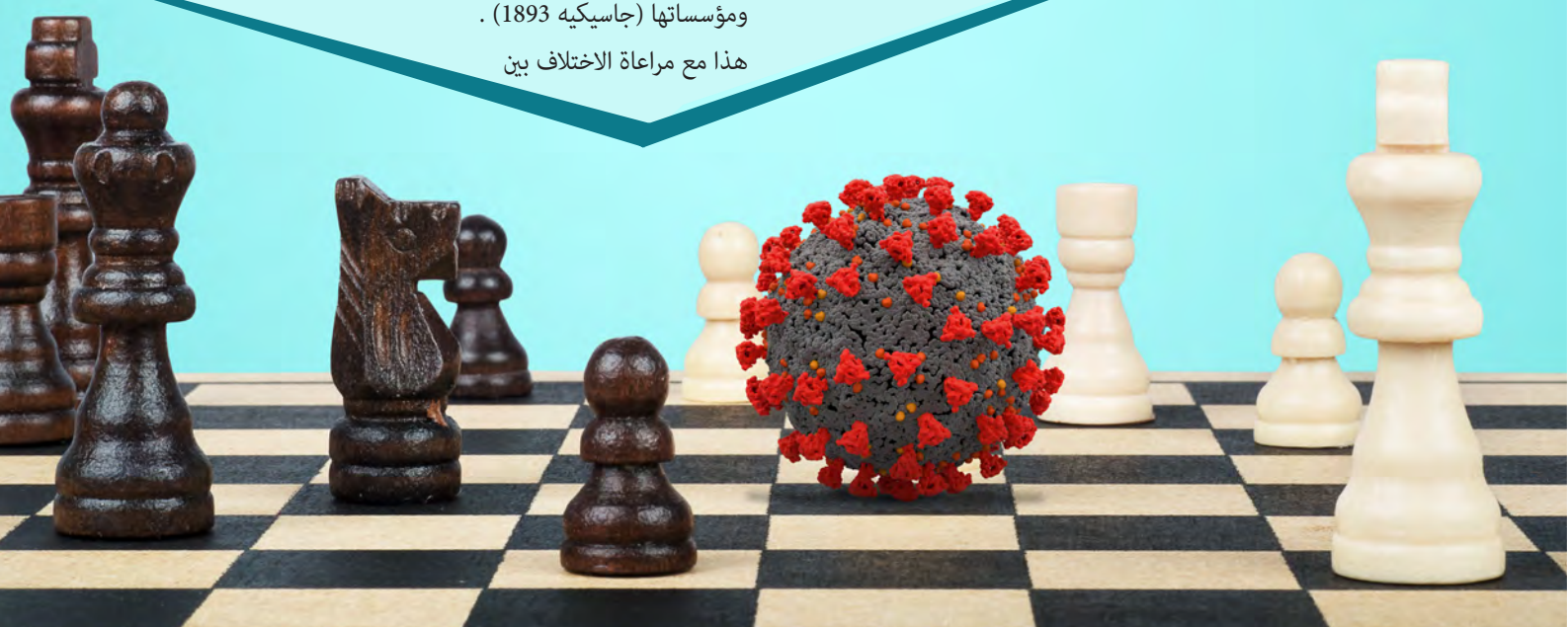
وفي القرن السادس الميلادي ضرب طاعون جاستينتين العالم آتيًا من الإمبراطورية البيزنطية، والذي أدى الي وفاة ما يقارب نصف سكان ساحل المتوسط (مرجع)[12]، كما ساهم تفشي هذا الوباء في توقف الأنشطة التجارية وإضعاف الإمبراطورية البيزنطية حيث قوَّض من قوة الجيوش و الرهبان وكان ذلك متزامناً مع ثورات وهجمات على الحدود الإيطالية ومناطق أفريقيا(مرجع)[13].

تأثير الأوبئة في حراك التغيير

أما الطاعون الأسود والذي فتك بأوروبا وأجزاءٍ أخرى من العالم في القرن الرابع عشر ؛ حيث حصد نسبياً أكبر عدد من الأرواح سواء في حرب أو وباء (مرجع)[14]؛ والذي ترتب عليه تراجع دور الفِلَاحةِ لدرجة أن مستوى معيشة الناجين قد ارتفع (كولتان) ، كما ساهم في زيادة فرص العمل، وتنامي الحراك الاجتماعي، بالإضافة إلى انحسار الحروب (روبرت جوتفريد).

وقد تبع ذلك كلَّه ظهور عصرُ النهضة الأوروبية وبروزُ الصراع الديني والانقسامُ حول الكاثوليكية وتضاؤل سلطة الكنيسة لصالح دور الدولة ومؤسساتها (جاسيكيه 1893) .

هذا مع مراعاة الاختلاف بين





أما الطاعون الأسود والذي فتك بأوروبا وأجزاءٍ أخرى من العالم في القرن الرابع عشر ؛ حيث حصد نسبياً أكبر عدد من الأرواح سواء في حرب أو وباء

المؤرخين
في تقدير دور
الطاعون وطبيعته والآثار التي
خلفها على المدى الطويل، إلا أن بعضهم مال
إلى اعتباره نقطة تحول مهمة في انتقال أوروبا
من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة.

وتعد جائحة الإنفلونزا الإسبانية عام 1918 حدثاً فاصلاً في تاريخ الأوبئة كتهديد وجودي، فقد تسببت في إنشاء سرد معاصر للمرض كمصدر قلق أمني (مرجع)[15]؛ ومع ذلك لم يكن حجم الوفيات مفاجئاً للعالم نظرًا للخسائر البشرية آنذاك في جميع أنحاء العالم بسبب الحرب العالمية الأولى.

حقيقةً؛ إن هذه الأوبئة قد أثبتت أنها قد تكون أكثر تدميرًا للحياة البشرية من الحرب نفسها «(مرجع)[16].

أما النوع الجديد من فايروس كورونا الذي بدأ في الانتشار أواخر عام 2019، ورغم نسبة الوفيات المنخفضة نسبيًا بالمقارنة مع الأوبئة السابقة، إلا أن خطورته تكمن في سرعة انتشاره وقلة المعرفة به علمياً وعدم وجود لقاح أو دواء حتى اللحظة.

قواسم الأوبئة المشتركة

بعد كل ما تقدم؛ فإننا نجد أن هنالك قواسم مشتركة في جميع هذه الأحداث ؛ فقد :

- أثرت بشكلٍ متفاوت في حجم الوفيات وشهدت ارتفاعاً نسبياً في بعض الأزمنة .
- أفرزت عن تداعيات اقتصادية كارثية على الأمد القصير والمتوسط، وفي بعض الأحيان الطويل.
- انعكست على شكل تغيير واسع النطاق في نهاية المطاف إذ لامست حياة الأفراد اجتماعياً والنظام السياسي القائم آنذاك ؛ والعلاقة بين الحاكم والمحكوم والقوة العسكرية.
- تأثر الثقافة وفهم الدين؛ فسمعنا عن انقسامات جديدة في الأديان بدعوى الاصلاح الديني كما حدث للكاثولوكية في القرن السادس عشر (مرجع)[17]، جوزف بايرين) .
- كان له الأثر على عادات الناس وأولوياتهم واهتماماتهم وما تبع ذلك من زيادة الإنفاق؛ على النظام الصحي والعسكري أو قلته .

ولعلّ من أبرز القطاعات الحيوية المتأثرة مباشرة من التداعيات الجائحة (كوفيد-19) هي الصحة والنقل والزراعة والسياحة والتجارة ؛ وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الارتباط بين اقتصادات الدول، حيث يتوقع البنك الدولي أن يتأثر الاقتصاد العالمي بما مقداره 2.2 إلى 4.8 % من الناتج المحلي العالمي (مرجع)[18].

ومن ذلك نجد أن المصالح الوطنية التي لا تكاد تخلو منها دولة كالأمن وسلامة المواطنين والرفاه الاقتصادي قد تأثرت وعليه ستطرأ تغيرات على الاستراتيجيات الأمنية لها والذي يمثل تحدياً للاستراتيجيين وصناع القرار لوجود فترة من اللايقين والتي قد تفضي إلى توتر ونزاع، ولذا قد نجد في المستقبل ازدياد الشعبوية وتغير سلم الأولويات للأحزاب والحكومات وبروز أحزابٍ أخرى تُعنى اجتماعياً بالفرد كأولوية، كما يمكن أن تبرز قطاعات خدمية تُعنى بتواجد الناس في بيوتها مدعومة بتقنياتٍ رديفة.

أما على صعيد الحكومات فإنها وقد اخْتُبرت



وتعد جائحة الإنفلونزا الإسبانية عام 1918 حدثاً فاصلاً في تاريخ الأوبئة كتهديد وجودي، فقد تسبب في إنشاء سرد معاصر للمرض كمصدر قلق أمني

في سلطة فرض القانون فستجد نفسها أمام مراجعة شاملة لتطويرها واستحداث الجديد منها. أوفيما يختص بالعلاقات الدولية فإنها مازالت على المحك في التحالفات والاتحادات وقد برز تصدعها حين فشلت في اتباع منظومة موحدة فاعلة للتعامل مع الأزمة وعليه فإن هذا سيزيد الضغط الاقتصادي على هذه الكيانات والذي قد يسفر عن فك الارتباط فيما بينها ولجوء هذه الدول الأعضاء للتصرف بشكل منفرد حسب ما تقتضيه المصلحة الوطنية، وبعدها سنجد أن ما كان محظوراً أمنياً على مستوى الاتحادات سيكون متاحاً على مستوى الدولة الواحدة؛ كما ستبرز دولٌ أخرى على الساحة الدولية بفضل أدائها وكفاءة إدارتها للأزمة ولأدوات القوة الناعمة .

المراجع

1. http://go.warwick.ac.uk/wrap/2048
2. Thucydides, History of the Peloponnesian War, trans. Rex Warner (London: Penguin, 1972), p 48.
3. Plutarch's Life of Pericles, Per. 38.
4. (Couch 1935).
5. Thuc. 2.52 (History of the Peloponnesian War)
6. According to Dio Cassius 72.14.34- about 189 A.D. under Commodus' reign a pestilence occurred, the greatest of any of which he had knowl-edge, in which 2,000 persons often died in Rome in a single day.
7. B.G. Niebuhr, Lectures on the History of Rome III (London 1849), 251.
8. 4 O. Seeck, Geschichte des Untergangs der antiken Welt I (Berlin 19103), 398–405.
9. A.E.R. Boak, Manpower Shortage and the Fall of the Roman Empire (Ann Arbor 1955),1 9.
10. S. Mazzarino, La _ ne del mondo antico (1959, reprint Milano 1988), 156–157.
11. Unita Operativa di Malattie Infettive, Ospedale Civile di Budrio, Bologna, Italy.
12. William McNeill, proposes that the Justinianic Plague alone was the cause of death for half of the people living in the Mediterranean world in the sixth century.
13. 13 Plague in the Ancient World: A Study from Thucydides to Justinian by Christine A. Smith P 7
14. 14 golden hord review 2017.Vol 5, No 2
15. 15 Osterholm 2005 ، Enemark 2009 ،Koblentz 2009
16. 16 Francis 1947, p. 10
17. 17 Francis 1958, p. 85

عدسة الكلية



تغطية لأهم أنشطة الكلية من:

- محاضرات.
- ندوات.
- لقاءات.
- زيارات داخلية وخارجية.





سمو حاكم إمارة رأس الخيمة لدى استقباله وفد كلية الدفاع الوطني ومنتسبي الدورة السابعة 2019 - 2020



سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان في صورة جماعية مع منتسبي الدفعة السابعة أثناء زيارة سموه



صورة جماعية لقائد الكلية ونائبه وقادة الأجنحـــــــــــــــة وهيئـــة التوجيه مع منتسبي الدورة السابعـة



جانب من استقبال دارسي دورة الدفاع الوطني 2019-2020



معالي محمد البواردي وسعادة قائد الكلية أثناء زيارة معاليه لمقر الكلية



في لقاء لمعالي وزير الدولة لشؤون الدفاع مع منتسبي الدورة السابعة 2019-2020



تبادل الهدايا بين قائد كلية الدفاع الوطني و رئيس الوفد الهندي



صورة جماعية من زيارة وفد كلية الدفاع لجمهورية الهند



قائد الكلية في تبادل للهدايا مع قائد الوفد الأردني



صورة جماعية من زيارة وفد أكاديمية ناصر العسكرية العليا



نائب كلية الدفاع الوطني في تبادل للهدايا مع معالي عادل الجبير في المملكة العربية السعودية



صورة جماعية من زيارة وفد وزارة الداخلية وشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)



صورة جماعية من زيارة وفد دورة الحرب من المملكة العربية السعودية



صورة جماعية من زيارة وفد جامعة الدفاع الوطني الكورية



دورة الدفاع الوطني في زيارة للأرشيف الوطني



صورة جماعية لدورة الدفاع الوطني السابعة مع مدير مركز الأرشيف الوطني



دورة الدفاع الوطني في زيارة إلى قاعدة الفجيرة البحرية



جانب من فعاليات اليوم الرياضي لدورة الدفاع الوطني السابعة 2019 - 2020



زيارة دورة الدفاع الوطني الإقليمية لكلية دفاع جمهورية بنجلاديش



زيارة دورة الدفاع الوطني الإقليمية لجمهورية بنجلاديش



الدورة السابعة في زيارتها الإقليمية لجنوب أفريقيا



الدورة السابعة في زيارتها الإقليمية لجنوب أفريقيا


تخريج دورة الدفاع الوطني السابعة 2019 / 2020
الأربعاء 17 / 6 / 2020